

• A.U.B. LIBRARY



من رسائل الإخوان المسلمين

المشكاة

بين البيت والمجتمع

مطابع
دارالكتاب العربی بصر
محمد علی النیادی

مقدمة

بقلم فضيلة الأستاذ حسن الهضيبي

المرشد العام للاخوان المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله تبارك وتعالى ، وأصلي وأسلم على نبيه الكريم .
كنت أتحدث إلى الإخوان في الصيف الماضي - وأنا بالإسكندرية -
وقلت لهم فيما قلت : « أقيموا دولة الإسلام في صدوركم تقم على أرضكم » .
وبعد الحديث جاءني أحد الإخوان الخالصاء ، وقال لي : أريد أن أقيم دولة
الإسلام في صدري ، ولكني لا أدري كيف أقيمها ؟ فأنا لا أعلم كيف
أتصرف في كثير من شئوني على مقتضى الإسلام ؛ وضرب لذلك مثلاً
فقال : هل أخرج مع زوجتي . . . هل لي أن أركب معها الترام ،
أو نذهب إلى « السينما » . . . وهل لإخواني أن يرونا معا . . . وهل
أدخل بناقي الجامعة ؟ .

وسألني إخوان كثيرون أثناء تقلُّبي في البلاد عن مثل هذه المسألة
التي تدور حول حق المرأة وواجبها في البيت والمجتمع . وتبينت أن كل
واحد منهم يدرك من حقائق الإسلام شيئاً ، ويخلط أشياء من ذلك بما
جرى عليه العرف والعادة بين قومه وعشيرته وأهل الجهة التي يعيش فيها .
زد على ذلك أن الكتَّاب - وبخاصة الأوربيين منهم - استقوا كثيراً
مما كتبوه عن المرأة مما شاهدوه من حالها ، وحسبوا أن ذلك هو حكم

الإسلام ؛ فلما نُشِرت فينا كتابتهم ، ظننا أنهم درسوا وحققوا ، وأيقنا أن ما كتبوه هو كذلك حكم الإسلام .

وقد صوّر الإسلام لذلك في كثير من الأحيان بغير صورته الحقيقية ؛ فهو عند بعض الناس يخنق حرية المرأة ، ولا يسمح لها بالتنفس إلا في جو مظلم فاسد بعيد عن الطلاقة والبشاشة ، وبعيد عن حرية الفكر وعيش الكرامة والإنسانية .

ولما وصلت هذه الأفكار إلى أبنائنا ضاقوا بها ، وحسبوا أن الإسلام لا يتفق مع العصور المختلفة ، وأنه أدّى دوره في الحياة ، وأصبح العهد عهد المدنية الحديثة بكل ما فيها ؛ وأصبح المعروف منكراً والمنكر معروفاً . ولا ريب أن الذين حسبوا الإسلام هو ما عليه المسلمون الآن ، لا يخلون من عذر ، لأن المسلمين من أشد الناس تعلقاً بدينهم ، وإيمانهم به ثابت متين ، ولا يفتأون يؤدون بعض فروضه على وجه إن لم يكن كله صحيحاً فإنه من المظاهر التي تدل على هذا التعلق وذلك الإيمان . والناظر على بعض الحق ، حين يظن أن الأخذ بالدين مطرد في كل الشئون ، وأن عقائد المسلمين تنتج أثرها في سلوكهم وآدابهم وأخلاقهم . زد على ذلك أن بعض العلماء دافع عن آراء غاية في الضيق ؛ وهي لا تمت — فيما نعتقد — إلى الإسلام بصلة .

وقد وجد لذلك ناس يزعمون أنهم تقدميون ، اطرّحوا الإسلام وراءهم ظهرياً ، ولم يجعلوا له شأنًا في حياتهم . ووجد آخرون من الجامدين غير الفاهمين ، ظنوا أنهم يجعلون له شأنًا وهم في الحقيقة عنه يبتعدون ... وبين هؤلاء وأولئك عولجت قضية المرأة بغير دوائها ؛ وما دوائها إلا الإسلام الصحيح : دين الفطرة السليمة فيما منح ومنع ؛ على أن يؤخذ

كله جملة واحدة ، وكلا غير قابل للتجزئة ، يكمل بعض أجزائه بعضاً ؛ لأن الإسلام منهج في الحياة أرادته الله تعالى للناس كافة ، ليكون لهم مأمناً من شطط الأفكار واتباع الأهواء . ولا يحق — إذاً — لأحد أن يأخذ بعض ما في هذه الرسالة دون بعض ، لأن الإسلام لا يجيب على قضايا جزئية في دولة لا تخضع لمقتضياته .

وقد أشرت على أخى « البهى الخولى » بأن يضع رسالة موجزة سهلة التناول : تبين حقوق المرأة وواجباتها في البيت والمجتمع ، يلم فيها بحكم الإسلام في ذلك ؛ مأخوذاً من الكتاب والسنة ، بعيداً عن جدل المجادلين ، وترمت المترمتين ، وترخص المترخصين ؛ فوضع هذه الرسالة التى أقدمها للقراء راجياً أن تحقق لهم الانتفاع بأداب الإسلام وسماحته ، وأن يدركوا قول الله تعالى :

« وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » .

ولست أثنى على أخى البهى — وأدع للرسالة أن تثنى عليه — وإنما أسأل له من الله أحسن الجزاء على ما قدم للناس من خير . والله أكبر والله الحمد .

حسن الرضوي

المرشد العام للاخوان المسلمين

١٣ رجب سنة ١٣٧٢

٢٨ مارس سنة ١٩٥٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ومن والاه . .

وبعد فنحن بإزاء نهضة مباركة ، وتطور خطير ندخل به مرحلة جادة من مراحل التاريخ . . . وقد رأى حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ حسن المصطفي المرشد العام للإخوان المسلمين ، أن ينهض الإخوان — كعادتهم دائماً — إلى المساهمة في وضع أسس هذه النهضة وتركبة روحها بما لديهم من مبادئ الإسلام الكريم ، حتى تُجنب العثار وتوقي السوء ، وتمضي على اسم الله إلى ما نرجو لها من ازدهار وثمار .

فالتعليم له لجانه . . . والتشريع له رجاله . . . والمختصون بالشئون الاقتصادية عاكفون على دراسة ما هو من اختصاصهم . . . الخ .

وقد رأى فضيلته أن يولى ركن المرأة في هذه النهضة المباركة ما هو جدير به من الرعاية والاهتمام ، فرغب إلى أن أكتب رسالة موجزة تبين مكانة المرأة من الاسلام وأهم ما لها من حقوق ، وما عليها من واجبات ؛ ورجا فضيلته بها أن يجد فيها الرجل المسلم والمرأة المسلمة جواب ما يستشرفون له في كثير من المسائل التي يدور حولها الجدل في هذه الأيام ، أو تضطرب في صدورهم دون أن يعرفوا حكم الله فيها .

وهذه كلمات وفصول قصار لبينا بها رغبة فضيلته ؛ لم نذهب فيها مذهب الاستقصاء والإفاضة ، مكتفين بالإيجاز الذي يبين طبيعة نظر الإسلام إلى المرأة ومكانها في الحياة . والله أسأل أن يجعلها خالصة لوجهه ؛ نافعة لعباده ؛ إنه سميع مجيب ، وهو نعم المولى ونعم النصير ما

نظر الإسلام إلى المرأة

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ...
وخلق منها زوجها... وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً... وَاتَّقُوا اللَّهَ
الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ... إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً » .

هل المرأة إنسان له نفس وروح خالدة ؟
قد يبدو هذا السؤال غريباً ، لكنه — مع الأسف — كان كثير
التردد بين كثير من أهل المدينيات إلى عصور قريية ، إذ كانوا يعتقدون
المجتمعات أو المؤتمرات ليدرسوا : هل المرأة إنسان كالرجل ؟ .. وهل
لها روح خالدة ، أو ليس لها روح ولا خلود ؟
وهو تساؤل يدلنا على حقيقة المنزلة التي كانت تحتلها المرأة قديماً
في المجتمعات والحضارات المختلفة ..

فكان الأثينيون يهدرون منزلتها ، ولا يعتبرونها إنساناً ، بل حيواناً
يساع ويشترى كما يساع أى حيوان آخر ويشترى ... وعلى هذا كانوا
يسلبونها أهلية التصرف ، ولا يرون أنها تصلح لشيء سوى خدمة
البيوت واستيلاد الأطفال ... وهى بعد ذلك ليست فى طهر الحيوان ،
بل دنسة ورجس من عمل الشيطان ! .

أما العرب فكانوا لا يرحبون بميلادها ، وينظرون إليها على أنها
مجلبة للعار ... وكان الوالد فى كثير من الأحيان يذهب بطفلته وهى
حية ، فيحفر لها حفرة ، ثم يدفنها فيها ، ويهيل عليها التراب حتى تحمد

أنفاسها ؛ ويرى بذلك أنه قد أمن العار المتوقع ،^{١٧} أو الفقر المنتظر . . .
وكان الرجل إذا مات وترك زوجته اعتبرت متاعاً يورث ، فيرثها
ابنه أو بنته . . .

وقد اعتبرت البنت عند بعض طوائف اليهود دون مرتبة أخيها ،
وهبطوا بها حتى سووها بالخدم . . . وكانت لا ترث إذا كان لها إخوة
ذكور . . . وكان لأبيها أن يبيعها وهي طفلة أو قاصر دون البلوغ ! .

وكان غير هؤلاء يعتبرونها رأس الرجس ، ومنبع ما يصيب الناس
من الخطايا والدنس . . . أليس هؤلاء النسوة هن بنات حواء ؟ . . .
أو ليست حواء هي التي فتن آدم عن أمر الله ، وزينت له المعصية ،
وخدعته حتى وقع في الإثم ؟ . . . أليست هي المسئولة عن الهلاك الذي
حل بالإنسان بسبب هذه المعصية ؟ . . .

إن حواء باب الشيطان ، وأول من سنَّ مخالفة ناموس الله ،
فجدير بيناتها أن يكن مثلها ، وأن يرثن خصائص الشر منها : « أما تعلمن
أن كلا منكن حواء ؟ . . . إن حكم الله على جنسكن لا يزال
قائماً في هذا العصر ، والجريمة — بحكم الضرورة — لا تزال قائمة . . .
أنتن باب الشيطان ؛ أنتن الآكلات من الشجرة ! . . . أنتن أول من
خالف الشريعة الإلهية ! . . . أنتن اللاتي هدمتن صورة الله بمثل هذه
السهولة^(١) » . . . وكل امرأة في نظرهم إن « هي إلامطية للشيطان »
« والعقرب الذي لا يتردد قط عن لدغ أى إنسان » .

(١) من موعظة لثرتليان يخاطب بها النساء ، وقد اقتبس خوجه كمال الدين
هذه الفقرة وضمنها كتابه « المثل الأعلى في الأنبياء » الذي ترجمه عن الإنجليزية
الأستاذ أمين الشريف .

وقد أمعنوا في ذلك قديماً وحديثاً ، وزعموا أنه كلام الله سبحانه ،
وحكمه الذى تنبنى عليه العقيدة ؛ حتى كان من موضوعاتهم التى
يتدارسونها :

هل للمرأة أن تعبد الله كما يعبد الرجل ؟

هل تدخل الجنة وملكوت الآخرة ؟

هل هى إنسان له روح يسرى عليه الخلود ، أو هى نسمة فانية
لا يسرى عليها الخلود ؟

وظلوا يعتقدون أنها ليست إنساناً ، بل حيوان نجس أعد للخدمة . . .
ويجب أن تمتنع من الضحك والكلام ، لأنها أجبولة الشيطان ، وبها
يغرى بالخطيئة والمعصية . . .

وظل هذا المبدأ سارياً متوارثاً حتى قام مؤتمر فى بعض الولايات
الفرنسية سنة ٥٨٦ ميلادية ، وأعاد النظر فى بعض تلك المقررات . . .
وبعد البحث والتمحيص خرجوا بأن المرأة إنسان وليست بحيوان . . .
لكنه إنسان خلق للاستخدام فى مصالح الرجل . . . وأما « أجبولة
الشيطان ، ورأس الفساد ، وتحذيرها من الكلام » فلم يتعرض له أحد
بنقض لأنه من أصول العقيدة ، وكيف ينقض والرسالات المقدسة
تقول : « ليصمت نساؤكم فى المعابد لأنه غير مأذون لهن أن يتكلمن ،
بل يخضعن كما يقول الناموس أيضاً » ؟ .

ذلك هو شأن المرأة حين قام محمد صلى الله عليه وسلم برسالته الإصلاحية
الكبرى ينفذ عنها غبار القرون ؛ ويزيل عنها محنة الظلم والكساد ؛
ويرفع شأنها ؛ ويقرر لها مكانها الطبيعى فى الحياة ... ويعلن أنها والرجل
فى الإنسانية بمنزلة سواء ، لا تزيد عنه ولا تنقص .

وقد صدرنا هذه الكلمة بآية من القرآن الكريم ، أول سورة النساء ، وفيها يقرر الله سبحانه المبادئ الآتية :

أولاً : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ » .. وهو خطاب للناس كافة — رجالاً ونساء — يعلن إليهم فيه أنه خلقهم من نفس واحدة ، فهم في الانتساب إليها سواء .. وهذه النفس الواحدة هي نفس آدم عليه السلام .

والمرأة بهذا النص إنسان وليست بحيوان ... وهي إنسان يرث نفس الخصائص التي يرثها الرجل ، لأن كلا منهما منحدر من نفس واحدة .
ثانياً : « وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا » .. أى خلق حواء من نفس آدم عليه السلام ؛ لا من طينة أخرى ، ولا من طبيعة غير طبيعته ... فهي بهذا بضعة منه ، تمثل نفس خصائصه ، وتحمل عناصر الطبيعة التي يحملها .. وبهذا رفع شأن حواء ، ومحا عنها وصمة النجس ، وسواها من حيث بشريتها وإنسانيتها بزوجه آدم .. ورفع تبعاً لذلك من شأن كل أنثى .
ثالثاً : « وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً » ... أى وبث من آدم وحواء رجالاً ونساء ..

فالمرأة على هذا أخت الرجل ، والرجل أخ المرأة ... والذكر شقيق الأنثى ، والأنثى شقيقة الذكر ، لأنهما انحدرتا من أب واحد وأم واحدة ... وفى ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما النساء شقائق الرجال » . ولهذه الأخوة مقتضيات كثيرة :

منها أن المرأة كفء الرجل فى إنسانيته ، ومساوية له فى القدر ، ولا نستطيع أن نحكم بالأخوة بينهما دون أن نقرر تلك المساواة والمماثلة . ومن مقتضيات تلك الأخوة أيضاً وحدة الميراث النفسانى فيما يرث

الشقيقان من خصائص الأب والأم ... وبهذا ينقطع الطريق على الذين يقولون : إن الناموس اقتضى أن تكون المرأة مخلوقاً دنساً ، وأنها إنما ورثت طبع الخطيئة والدنس من أمها حواء التي أغرت زوجها آدم بالمعصية ... إذ لا معنى لأن يرث أحد الأخوين مالا يرثه الآخر .

نعم قد تختلف حظوظ الإخوة فيما يرثون من خصائص أبويهم ، فتظهر بعض الصفات في أحدهم أكثر مما تظهر في الآخر ؛ ولكن هذا لا يبلغ أن ينفرد الذكر على مدى الأجيال بميراث خصائص أبيه ، وأن تنفرد الأنثى على مدى الأجيال بميراث خصائص أمها ... ذلك على فرض أن الأم تنفرد عن زوجها بأنها رأس الشر ، فكيف وقد تقرر أن الأم بـضعة مخلوقة من الأب : تحمل عناصر طبيعته ، وتمثل نفس خصائصه ؟ ! فالإسلام بهذا قد انتشل المرأة من الهوة المظلمة الدنسة ، ومسح وصمة العار عن جبينها الوضيء ، وأقامها على وضوح الحياة إلى جانب شقيقها الرجل على أساس من تعادل القدر ، وتمائل الخصائص والصفات .

ومن شأن تلك الأخوة التي نحن بصددھا انبثاق عواطف المودة والرحمة بين الأخوين ، أى بين الرجل والمرأة ؛ فلا اضطهاد ، ولا نجاسة ، ولا واد ، ولا حرمان ، ولا تحقير ، ولا بيع كما تباع السلعة ... ولكن مودة ، ومرحمة ، ومساواة ، لأنه مقتضى انفصالهما من رحم واحدة ، وانتسابهما إليها معاً ... ولذا أشار الله سبحانه في ختام الآية الكريمة إلى هذه الرحم ووجوب مراعاة حقها في كل ما بيننا من معاملة بقوله : « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا » ...

ذلك هو نظر الإسلام إلى إنسانية المرأة ، ومكانها في الحياة من الرجل ؛ أما أهليتها للإيمان التي ضنوا بها عليها ، واستعدادها لطاعة الله ومثوبته ، فقد جعلها الإسلام فيه منذ اللحظة الأولى على قدم المساواة مع الرجل ؛ إذ أمر الله سبحانه حواء ونهاها كما أمر آدم ونهاها ، ولم يؤثره دونها بأمر أو نهى : « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ » ولم تفرد حواء بالخطأ دون آدم ، بل أخطأ معاً ، وندما معاً ، وتابا إلى الله معاً : « فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا ، وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ، وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا : أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْتُ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ؟ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ، وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ » .

ومعنى هذا كله أنها ذات أهلية خاصة لتلقى أمر الله سبحانه واستعداد ذاتي لعبادته وطاعته ، وأنها في ذلك صنو الرجل ، إذ ألقى عليها من التكاليف الشرعية ، والأعباء العبادية مثل ما ألقى عليه .

والله سبحانه يقبل منها من العمل الصالح كما يقبله منه ؛ ويشيها عليه بمثل ما يشيها : « مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْشَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » .

وتساءلوا : هل تدخل الجنة كما يدخلها الزوج أم لا ؟ فجاء القرآن يقرر أن ذلك مرهون بما تقدم في حياتها من عمل صالح .

فالصالحون من الأزواج والصالحات ينادون في الآخرة : « ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُخْبَرُونَ » .

فإذا كان الزوج صالحاً وهى مفسدة ، حلت بها عاقبة الفساد ،

ودخلت النار ، ولن ينفعها صلاح زوجها ، كأمراة نوح وامراة لوط :
كانتا تحت عبيد صالحين « نخاتهما فلم يُغنيا عنهما من الله شيئا ،
وقيل ادخلا النار مع الداخلين » .

وإذا كانت صالحة والزوج مفسداً دخلت الجنة ، وسيق هو إلى النار
كأمراة فرعون : « إذ قالت رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة ، ونجني من
فرعون وعمله ، ونجني من القوم الظالمين » .

فإذا كانت عذراء لم تزوج فهي وما تختار لنفسها من سيرة ، فإن
فرطت في دينها وبذلت من حياتها فعلها جزاء المفرطين ؛ وإن أحصنت
وصدقت بكلمات ربها وكتبه ، فأسوتها في ذلك مريم ابنة عمران التي
طهرها الله واصطفاه على نساء العالمين ...

ذلك موجز لنظرة الإسلام إلى المرأة ، وبيان أهليتها للإيمان والعبادة
وأحوال مسئوليتها بين يدي الله عن كل تصرفها ... أما أهليتها لمساعدة
ذلك من شئون البيت والمال والمجتمع ونحوه فقد فصله الإسلام في سداد
وإحكام على نحو لم يصل إليه دين من الأديان ، ولا شريعة من الشرائع ،
كما ستري بعضه فيما يأتي إن شاء الله تعالى .

حقوق الأسرة

الأسرة هي المجتمع الصغير للمرء ، ولا نغنى بها في هذا المقام كل الأفراد الذين يندرجون تحت لقب عام ، أو اسم تتميز به عشيرتهم ، بل نغنى بها تلك المجموعة الصغيرة التي تقيم مع المرء في بيت واحد ، ويظلها وإياه سقف واحد ، وتتألف عادة من : —

الوالدين إن وجدا

الزوج والزوجة

الأولاد : بنين وبنات

وقد نظم الإسلام علاقة أفراد الأسرة بعضهم ببعض بمجموعة من الحقوق والواجبات والآداب تجعل منهم مجتمعاً مثالياً مترابط الأواصر ، قائماً على الحب ، والتراحم ، والإيثار ... ورعاية الكرامة الشخصية لكل فرد ، مع الاستمسك بأهداب العفة والحياء والوقار ، وسائر المثل التي تنزع بالمرء دائماً إلى معالي الأمور .

ومراعاة للإيجاز الذي التزمناه في المقدمة ، نورد من تلك الحقوق ما يأتي : —

حقوق الوالدين ✓

الإسلام دين الحب والبر ورعاية الجميل ، وليس في الناس جميعاً إنسان بر إنساناً آخر مثلاً بر الوالدان ولدهما ، فلا عجب إذا رتب الله لهما عليه من الحقوق ما لم يرتب مثله لآخر .

ونحب أن نقول للقارىء الكريم : إن حقوق الوالدين ليست من قبيل الترين بالأدب الاجتماعى ، بل هى فروض وعزائم ، إذا أداها فقد أبرأ ذمته وأعتق رقبته من النار ، وإذا لم يؤدها فلن ينفعه صلاة ولا صيام ولا غير ذلك من أعمال البر والطاعة . . . فإن الإسلام لا يحب أن يُخرج للمجتمع إلا إنساناً رقيق الحس ، مرهف الوجدان ، يفيض قلبه بالبر والمواساة والحب . . . ولا شك أن الوالدين هما أول من يجب أن يمسسه نفع ذلك الود بما أسلفاه له من جميل ، وبحكم أنه بضعة منهما وقبس من سرهما يمشى فى هذه الأرض . . . فإذا رأينا إنساناً يعق والديه ويقطع رحمهما ويمسك عنهما بره فليس له فى الإسلام من تقدير ، إلا أنه آفة اجتماعية مغلقة الحس لا يرجى منها خير ؛ فإذا روى لمثل تلك الآفة عمل من أعمال الخير فهو عمل الرياء الذى لانية له ، والنفاق الذى يفسد به المجتمع ولا يصلح ؛ والله سبحانه وتعالى يقول : « فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض وتقطعوا أرحامكم ، أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم » .

لهذا نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيب الرجل الذى سألته من أحق الناس بحسن صحبتي بقوله : أمك ! فيقول الرجل : ثم من ؟ فيقول أمك ! ، فيعود الرجل للسؤال فيقول : ثم من ؟ فيقول : أمك ! ، فيعود الرجل رابعة إلى السؤال ، ثم من ؟ فيقول : ثم أبوك ، ثم أدناك فأدناك .

ولا شك أن هذا المنطق النبوى الكريم ، هو منطق الطبيعة ، وفطرة المجتمع ، فضلاً عن كونه شريعة السماء ، وفريضة الله رب العالمين .

ولقد جعل الله تبارك وتعالى الإحسان إلى الوالدين في المنزلة التالية للإيمان به ، وجعل عقوقهما في المنزلة التالية للإشراك به : « قل تعالوا أتْلُ ما حرم ربكم عليكم ، ألا تَشْرِكُوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً . . » « واعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً » .

وقال عليه السلام : « ألا أدلكم على أكبر الكبائر ، قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين . . وكان متكئاً فجلس فقال : ألا وقول الزور وشهادة الزور ، ثلاثاً » .

ولقد بين القرآن الكريم شيئاً من معاني الإحسان إلى الوالدين بقوله سبحانه : « إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ، ولا تنهرهما ، وقل لهما قولاً كريماً ، واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ، وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً » . . . « أن اشكر لى ولوالديك إلى المصير » .

ولقد قدم الإسلام السعى على الوالدين والبر بهما على الجهاد في سبيل الله ؛ سأل عبد الله بن مسعود رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى العمل أحب إلى الله ؟ فقال عليه السلام : « الصلاة على وقتها ؛ قال ابن مسعود : ثم أى ؟ قال : بر الوالدين . . قال : ثم أى ؟ قال : الجهاد في سبيل الله » .

وأقبل رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا نبي الله أبايعك على الهجرة والجهاد ، أبتغى الأجر من الله ، فقال عليه السلام : « هل من والديك أحد حى ؟ » .

قال الرجل : نعم بل كلاهما .

قال النبي : « فبتبغى الأجر من الله تعالى ؟ » .

قال الرجل : نعم .

قال النبي : « فارجع إلى والديك فأحسن صحبتهما » وفي رواية : « ففیهما فجاهد » .

وبلغ من رعاية الإسلام لحق الوالدين أنهما إذا طلبا من ولدهما أن يشرك بالله ، وألحاً عليه في ذلك ، وجاهداه عليه ، لا يكونان بذلك مستحقين لهجر ولدهما وعقوقه ، بل يظلان أهلاً لرعايته ، وموضعاً لبره وإحسانه وكرم صحبتته ، أما ما يدعوان إليه من الإثم والشرك فلا طاعة لهما فيه ؛ وهو قوله سبحانه : وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما ، وصاحبهما في الدنيا معروفا ؛ واتبع سبيل من أناب إلى ، ثم إلى مرجعكم فأنبتكم بما كنتم تعملون » .

وروت أسماء بنت أبي بكر قالت : قدمت على أمي وهي مشركة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذهبت إليه أستفتيه ، فقلت : يا رسول الله إن أمي قدمت علي ، وهي راغبة في بري ، أفأصل أمي وأبرها ؟ . فقال : « نعم : صلي أمك » .

وبحسبنا ذلك القدر من بيان حقوق الوالدين ، وهو قدر لا نحتاج في الأخذ به إلى من يفرضه علينا بقانون ، أو يسوقنا إليه بعضا السلطان . . . فإنه أمر وجداني ينبع من الفطرة السليمة ، ويفيض من الرحم التي اشتقها الله تعالى من رحمانيته ، وجعلها نسباً مشتركاً بين عباده ، يتعارفون به ويتراحمون ؛ فمن أوتي حظه من ذلك النبع فقد أوتي حظه من الخير ، ومن حرم ذلك الحظ فهو الإنسان المطموس الذي لا خير فيه لنفسه ، ولا خير فيه لغيره . . . نسأله سبحانه المودة في القربى ، والهداية إلى سواء السبيل .

الزّواج

« وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً » .

إذا بلغ الشاب مبلغ الرجال ، ونازعته نفسه إلى الزّواج ، وكان في ميسرة تتيح له أن ينفق على نفسه وعلى زوجته فليبادر بالزّواج . . . وفي هذا المعنى يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يامعشر الشباب : من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر ، وأحصن للفرج . . ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء » .

قال في المصباح المنير : « الباءة هو الموضع الذي تبوء إليه الإبل ، ثم جعل عبارة عن المنزل ، ثم كنى به عن الجماع » .

أى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر الشباب أن يبادر كل منهم إلى الزّواج متى أحسّ ثورة الميل الغريزي في نفسه إلى المرأة ، ومتى وجد الكفاية المالية التي تتيح أن يكون له منزل وزوجة ينفق عليها .

وذلك من أخص خصائص الرجل الشريف ، وأخص خصائص المجتمع الكريم . . . وقد رمتنا حضارة الغرب — فيما رمتنا به — بضرب

من الحرية ، سموه الحرية الشخصية يتيح للمرء — مع قدرته المالية — أن يظل بلا زواج ، اكتفاء بما يجده ميسراً لقضاء مآربه الجنسية . .

وهذا ضرب من الصعلكة والتشرد الجنسي ؛ يلجأ إليه بعض الشباب ، تنمية للثروة ، وفراراً من تكاليف الزّواج ، ومحافضة على مستوى من الطعام والشراب واللباس ، لا يريد أن يضحي به إذا صارت له

زوجة وأولاد . . . فإذا صرفنا النظر عن حكم الدين على هذه الصلصلة
الوضيعة ، واستفتينا العقل وفطرة المجتمع ألفينا تلك الأنانية تقوم
على إعزاز المادة ، وإهدار المثل الروحية ، فإذا أجاز المجتمع لأفراده أن
تكون الرغبات المادية أعز من مقدسات الفضائل ، وأن المال وما إليه
من شهوات البدن أفضل من معاني الشرف ، وصيانة العرض ، وما إليها
من المثل الفاضلة ؛ فأى خير يرجى أن يكون عليه هذا المجتمع ؟
أى خير يرجى لدى أفراده بعضهم لبعض ، وقد اتخذ كل منهم أنانيته
إلهه المعبود ، ومثله الأعلى ؟ .

وأى خير يرجى منهم لوطنهم ، إذا أوهنتهم الترف ، وأضعفتهم
الشهوات ، وأسأمتهم الضعف إلى عبادة الحياة الدنيا ، والتشبت بها ؟
أى خير يرجى لوطنهم حينئذ إذا دهمهم عدو جبار إلا أن ينخلع اللب
من أول صدمة ، وينهار القوم من أول ضربة ، ويركعوا تحت أقدام
عدوهم مستسلمين ؟ . . . وما استسلام فرنسا — أم الشهوات والحريات
الفردية — وركوعها لغزاة الألمان في الحرب الأخيرة بمجهول لأحد ، حتى
قال لهم مرشالهم الكبير « بيتان » غداة الاستسلام : « زِنُوا خطاياكم
فهى ثقيلة في الميزان ، إنكم لم تريدوا أطفالا ، وهجرت حياة الأسرة ،
ونبذتم الفضيلة ، وكل المثل الروحية ، وانطلقتم إلى الشهوات تطلبونها
في كل مكان ، فانظروا إلى أى مصير قادتكم الشهوات . . . » .

فأنت ترى أن فطرة المجتمع تسير تحت حكم الإسلام الذى يأمر
بازواج ، ويرعى الفضائل ، ويكره أن تشيع الفاحشة في الناس .

ومن المؤسف أن ذلك النهج الوضعي أخذ في التفشى بيننا ، حتى
لترى الرجل قد جاوز الأربعين أو الخمسين دون أن يتزوج ، ولا يجد

فى نفسه خلىة حياء ينكسر بها أمام الناس مما ىرتكب فى حىاته
الخاصة من دنس . . . وأدعى للأسف من ذلك أنه لا ىجد فى معاملة
الناس له ما ىشعره بالازدراء ؛ بل ىجد منهم ما ىعاملون به أى رجل
شرىف ، وذلك من سمات التحلل التى نراقبها فى فزع وألم وإشفاق .

لهذا نرى العلامة الإمام ابن حزم فى فرىق من علماء المسلمين ىقرر
أن الزواج فرض لازم للمسلم القادر ، فمن تركه أو تفاقل عنه فهو آثم
إثم من ترك فرىضة من فرائض الإسلام . . . وفرىق كبرى من الأئمة
والعلماء قالوا : إنه واجب ؛ وفى ذلك ىقول عىله السلام : « لا ضرورة
فى الإسلام » . والضرورة هو الرجل الذى أضرب عن الزواج ،
أو أمسك عن الحج ، سى بذلك لصره على نفقته ، لأنه لم ىخرجها ،
وقال عىله السلام : « من كان موسراً لأن ىتزوج ثم لم ىتزوج فلىس منى »
أما غير القادر على نفقات الزوجة ، فعىله بالصيام — كما قال رسول الله
صلى الله عىله وسلم — فإن الصيام ىكفكف من حدة طبعه وثرة غرىزه .

اختىار الزوجة

الزواج سنة كونىة ، شرعها الإسلام لىعف المرء نفسه ، وىحرز
نصف دىنه : أى نصف مكارم الأخلاق .

وفى الناس من قدىم الزمان ضعاف الأخلاق ، ضعاف الهمم ،
قصرت بهم مروءتهم عن فهم الحقائق ، وإحراز المعالى ، فجعلوا الزواج
وسىلة لغير ما شرعه الله له :

١ — فمنهم من جعله وسىلة للشهوة ، وقضاء الوطر ؛ فأصر
أن ىكون الجمال شرطاً فىمن ىقبلها زوجة له .

٢ — ومنهم من حسب الحياة مالا وغنى ؛ فجعل المال والثروة شرطاً فيمن يخطبها .

٣ — ومنهم من خلت نفسه من الشعور بالعزة ، فراح ينشد في الزواج أسباب الجاه المستعار ليملاً به أغوار نفسه الخاوية الذليلة .
وتلك كما ترى مآرب دخيلة لا يجوز — عقلاً ولا مروءة — أن تدخل في عقد الزواج ، ولا في نية الزواج بحال من الأحوال .
والإسلام — دين المروءة العالية والخلق الرفيع — يوجب أن يكون الزّواج مؤسساً على تطلب الصفات الكريمة ، والمعاني الجميلة ، والخلق الطيب . . .

إن المرأة إنسان ، وأجل ما في الإنسان إنسانيته ، وحقيقته المشرقة ، وصفاته المحببة . . . أجل ما في الإنسان أن يكون ذا إنسانية عالية رفيعة ؛ فإذا أوتيت المرأة حظها من ذلك فقد أوتيت حظها من الجمال الحق ، فإذا صرف الرجل نظره عن ذلك ، وراح ينشد الجمال الظاهري أو المال أو نحوه ، فهو سقوط في الهمة ، وفساد في النظر إلى حقائق الحياة . . . وإنما تستقيم لنا الحياة وتسعد إذا نحن أجريناها على حقائقها السليمة ، ولم نحملها على غير ما سنّ الله لها .

ولقد تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم خديجة وهي في الأربعين وهو في الخامسة والعشرين ، ولكنه كان زواجاً موفقاً سعيداً ؛ لأنه كان زواج عقل راجح إلى عقل راجح ؛ وزواج خلق كريم إلى خلق كريم ؛ كان كل من الزوجين يعيش في حقيقة نفسه ، ونور فطرته ، فأحب في الآخر راحة العقل ، وسموّ الخلق ، ولم يكن لشباب البدن أو جمال الصورة عنده أى تقدير ؛ ولذا عاش رسول الله صلى الله عليه وسلم

يهش لذكرها ، ويحزن لعهدا ، ويكرم كل من كان يعرف من أترابها .
فالمرأة ذات الخلق جميلة ، ولو شهدت مقاييس الشهوة البهيمية
بغير ذلك ، وهى بخلقها أحق ما تكون بالزواج ؛ وهذا معنى قوله
عليه السلام : « تنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ؛
فاظفرو بذات الدين تربت يداك » .

وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : « إني أصبت
امرأة ذات حسب وجمال ، وإنها لاتلد ؛ فأتزوجها ؟ فقال عليه السلام :
لا . . . ثم أتاه الثانية فنهاه ؛ ثم أتاه الثالثة ، فقال : « تزوجوا الودود
الودود فإنى مكاثر بكم » .

فالإسلام الحنيف — فى هذا الحديث — يأبى على أهله أن يكون
الاستمتاع بالجمال أو الحسب من أهداف الزواج ، بل نشدان النسل
وتطلب الصفات الموجبة للود والألفة ؛ فقد قال العلماء : إن الودود
فى هذا الحديث معناها المودودة ، لماهى عليه من حسن الخلق والتودد
إلى الزوج ... ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم نهياً صريحاً عن
أن يكون للمرأة فى زواجه أرب من المآرب الباطلة ، فقال : « لاتزوجوا
النساء لحسنهن ففسى حُسنهن أن يُرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن ،
ففسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ؛ ولأمة
خرماء^(١) سوداء ذات دين أفضل » ؛ إذ لا يحق للمؤمن أن يستهدف غير
الحق فى أى عمل من أعماله ، فالحق أعز ما استعز به المرء فى حياته ،
فمن أعرض عنه ، واستهدف سواه فى زواج أو غيره فقد حبط عمله
ومحقت بركة زواجه ، على نحو ما رأيت فى الحديث الشريف ، وعلى نحو

(١) مقطوعة بعض الأنثى ، أو مثقوبة الأذن .

ما ترى في قول آخر له صلى الله عليه وسلم : « من تزوّج امرأة لعزّها لم يزدّه الله إلا ذلاً ، ومن تزوّجها لماله لم يزدّه الله إلا فقراً ، ومن تزوّجها لحسبها لم يزدّه الله إلا دناءة ، ومن تزوّج امرأة لم يردبها إلا أن يغض بصره ويحصن فرجه ، أو يصل رحمه ، بارك الله له فيها ، وبارك لها فيه » .

الخطاب ينظر إلى مخطوبته

وليس معنى هذا أن الإسلام يجبر الرجل أن يتزوج بمن لا تقع من نفسه موقع الرضا ، إنما معناه أنه ينصب لنا أهدافاً علياً للزواج ، هي : النسل ، والإحصان ، والسكن الفطرى الذى يشير إليه قوله تعالى : « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً » وهو سكن يتحقق بأكمل معانيه مع الخلق الكامل والدين القيم .

يريد الإسلام أن تُستهدف تلك المثل أولاً ، ولا بأس على المرء بعد ذلك أن ينشد في مخطوبته خلوها من العيوب لتقع من نفسه موقعاً يرضاه ؛ وقد روى البخارى ومسلم وغيرها أن المغيرة بن شعبه خطب امرأة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « انظر إليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » أى فإنه أحرى أن تحصل بينكما الموافقة والملاءمة ...

ولم يحدد رسول الله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبه القدر الذى يراه من مخطوبته ، بل أطلق له ذلك في حدود ما يسيغه عرف البيئة .

والمعروف أن الإسلام لا يميز للرجل أن ينظر من المرأة الأجنبية إلى غير الوجه والكفين ، ولكنه استثنى ظرف الخطبة ؛ فقال عليه الصلاة والسلام :

« إذا خطب أحدكم المرأة فقدّر أن ينظر منها بعض ما يدعوه إلى زواجها فليفعل » .

وما دام الأمر محدوداً بقيود الذوق العام وتقاليده أهل البيئته ، فلهذا خطب في عصرنا الحالى أن يراها فى الملابس التى تظهر بها لأبيها وأخيها ومحارمها بلا حرج . . بل له — فى نطاق الحديث الشريف — أن يصحبها مع أبيها أو أحد محارمها — وهى بزىّها الشرعى — إلى ما اعتادت أن تذهب إليه من الزيارات أو الأماكن المباحة ؛ لينظر عقلها وذوقها وملامح شخصيتها ، فإنه داخل فى مفهوم « البعضية » التى تضمنها قوله عليه السلام « فقدّر أن ينظر منها بعض ما يدعوه إلى زواجها » وهى بعضية إذا أباحت للخطاب نحو الذراعين والرأس ؛ فأولى أن تبيح له معرفة الخلق والفضيلة ، ومدى لباقتها فى بعض أنواع التصرف ، فإن ذلك أحرى — كما يقول الرسول عليه السلام — أن يؤدّم بينهما .

وإطلاق الأحاديث النبوية فى شأن الخطبة على هذا النحو بدور تحديد مدلول معين ، هو من المرونة التى امتاز بها الإسلام ، ويسرّ بها لأهل كل عصر أن يعيشوا فى نطاقها بما يلائم عرفهم وآدابهم ومصالحهم .

ذلك طرف من سماحة الإسلام ويسره واعتداله بين الأطراف المتناقضة ؛ ولكن مما يدعو إلى الأسف أن من المسلمين من ترمّت فرفض سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يبيح للخطاب حتى مجرد الرؤية . ومنهم من قلّد الفرنجية فأباح بيته وعرضه ، فيخلو الخطاب بخطيبته ، أو يخرج معها دون محرم بلا قيد ولا شرط ، ويكون من عواقب ذلك ما يكون ... والخير فيما اختار لنا الإسلام ... وعلى العاقل

الحكيم أن يستقبل كل أمره في ذلك على بصيرة وحذر وأناة ؛ فلا يمكن خاطباً من حقه إلا بعد أن يدرسه ويطمئن إلى دينه وخلقه وعقله ، ويستبين جده في الأمر ، وصدق رغبته فيما يريد . . . والله الموفق .

لا يخطب الرجل على خطبة أخيه

ولا يحل لدى مروءة أن يذهب لخطبة امرأة يعلم أن سواه يخطبها لنفسه ، فإن ذلك يقطع الأواصر ويورث العداوات والشحناء ، إلى أنه حطة في الخلق وفساد في العقل ؛ إذ أن من يغشى ميدان هذه المنافسة الوضيعة لا بد له أن يمدح نفسه ؛ ويذم غريمه . . . فيسند إلى نفسه من المزايا ما لو كان صادقاً فيه لكفاه نقصاً أنه يمدح نفسه . . . ويسند إلى منافسه من المثالب ما لو كان صادقاً فيه لكفاه إثماً أنه مغتاب . . . وبئس الزواج يستفتحه صاحبه بتقطيع الأواصر ، وإثارة الشحناء ، واستحلال ما حرم الله من أكل لحم أخيه ميتاً ؛ ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك بقوله : « لا يخطب الرجل على خطبة الرجل ، حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له » . . . أى أنه لا جناح عليه أن يتقدم للخطبة إذا رأى السابق قد انصرف عنها أو أذن له .

ونص الحديث يدل على تحريم خطبة الرجل إذا كان منافساً لغيره فيها ، واستخرج بعض علماء المالكية منه : أن الثانى إذا تزوجها كان عقده باطلا ، وهو استخراج يدل على مبلغ منافاة ذلك العمل لروح الأدب الإسلامى وأهدافه .

اختيار الزوج

ومما لا يسوغ في عقل ولا في دين أن الرجل لا يزوج ابنته إلا لمن يدفع فيها أعلى المهور . . . أولاً يزوجه إلا لأحسن الخاطبين منصباً أو أكثرهم مالا ، دون مراعاة لما هو عليه من خلق ودين . . . وذلك أمر يكاد يخرج من التعقيد إلى الوثنية التي يعبد فيها المال والجاه والمنصب ، وهو من سوء فهم الناس لحقائق الأشياء وقيم الحياة ؛ فليست البنت سلعة ؛ وليس عقد الزواج صفقة في تجارة . . . إنما هو — كما قلنا — اقتران صفات بصفات ؛ فلينظر الرجل أى صفات يختار لكريمته ، فإنما سعادتها في ظل ما يختار لها من صفات كريمة ، لا في ظل الجاه والمال والمنصب ؛ وإلى هذا المعنى الكريم يشير رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : « إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير » . قالوا يارسول الله ، وإن كان فيه ؟ قال « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه » ثلاث مرات .

ذلك هو نظر الإسلام إلى حقائق الأمور ؛ وهو نظر يجعل كفاءة المرء منوطة بكمال خلقه ودينه ، لا بماله ومنصبه ومولده ؛ وفي ذلك يقول سبحانه : « إن أكرمكم عند الله أتقاكم » .

فكفاءة الدين والخلق هي المرجح الأول لقبول الخاطب ، أما كفاءة الوسط الاجتماعي التي تتحدد بالمال والمنصب والنسب فلا يصح بحال من الأحوال ، أن تقدم على ميزة الدين والخلق ، فإنه حينئذ يكون تغليباً للاعتبارات الوثنية على اعتبارات المثل العليا ؛ وهو من الفتنة والفساد الكبير الذي أشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(حرية المرأة في اختيار زوجها)

هذا وللمرأة — ثيباً أو بكراً — كمال الحرية في قبول أو رفض من يأتي لخطبتها ... (ولا حق لأبيها أو وليها أن يجبرها على مالا تريده ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تزوج الأيّم حتى تُستأمر ، ولا البكر حتى تُستأذن . . » والأيّم هي الثيب ، والاستئثار هو طلب الأمر ، فلا يعقد عليها حتى تُشاور ويطلب الأمر منها . . وعن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « البكر تستأذن ؛ قلت إن البكر تستأذن وتستحى ؛ قال : إذنهما صمّتها » .

فإذا زوجت الثيب دون أن تستأمر فالعقد باطل ؛ وإذا زوجت البكر دون أن تستأذن فهي بالخيار : إن شاءت أمضت العقد ، وإن شاءت أبطلته .

وما جاء في الثيب أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي ثيب فسكرهت ذلك ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فردّ زواجها .

ومما جاء في البكر أن فتاة بكراً ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن أباه زوجها وهي كارهة ، فخيرها عليه السلام . . . أي جعل لها الخيار في إبطال العقد أو إمضائه . .

. . وجاءت فتاة إليه صلى الله عليه وسلم فقالت : « إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خسيسته . . فجعل الأمر إليها ، فقالت : « قد أجزت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء » . . . وذلك — في بابه — أول وأسمى ما نالت المرأة من الحرية والكرامة والاعتراف بشخصيتها ، وحقها في قبول أو رفض أي خاطب

يتقدم لخطبتها ، في الوقت الذي كانت تباع فيه كالحیوان ، وتورث كالمُتاع ، وتلعن في المعابد ، ولا يرعى لشخصيتها أى اعتبار ! .

المهر ويسر التكاليف

كل شرائع الإسلام قائمة على اليسر والمساهلة ، لا على الحرج والتعقيد ؛ والزواج إن هو إلا إمضاء لسنة أزلية ، وإنفاذ لفريضة فرضها الله سبحانه ، فإدخال الحرج عليها بالمغالاة في المهر أو نحوه أمر مناف لليسر الذي سنه الله سبحانه بقوله : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » .

وعلى هذا الأساس من النظر السهل إلى الأمور دعا الإسلام إلى القصد في المهر ، وتيسير إجراءات الزواج ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أعظم النكاح بركة أيسره مئونة » ، وقال عليه السلام : « خير الصداق أيسره » .

نعم أجمع العلماء على أن المهر لاحدٌ لا أكثره ، ولكن البركة في يسر المئونة التي يصورها لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : « لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يديه طعاماً كانت حلالاً له » . وكان عمر رضي الله تعالى عنه يقول : « لا تُغفلوا صدق النساء فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى في الآخرة ، لكان أولاً كم بها النبي صلى الله عليه وسلم »

ويُسّر الصداق أمر اعتبارى يختلف باختلاف ما قسم للمرء من رزق ، فقد يكون مبلغٌ ما سهلاً على شخص ، وشاقاً على آخر باعتبار مال كل منهما من طاقة ، وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زوجته أم حبيبة

وهي بأرض الحبشة ، فأراد النجاشي أن يقدم مكرمة ، فدفع المهر لها عن النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف درهم ، أو مائتي دينار ، ولم ير النبي عليه السلام أن ذلك كثير ، لأنه بالنسبة للملوك يسير ، ولكنه عليه السلام حينما جاءه شاب فقير يقول له : « إني تزوجت على مائة وستين درهما ، استكثرها ، وقال له : « كأنكم تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ! » .

ومما يدل على أن الطاقة اعتبارية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى للفقير المعدم أن يقدم الصداق « ولو خاتماً من حديد » فلما عاد الرجل يقول : إنه لم يجد خاتماً من حديد ، سأله عليه السلام : هل معك من القرآن شيء ؟ قال نعم : سورة كذا ، وسورة كذا ، فقال عليه السلام « قد زوجتكها بما معك من القرآن » أى نظير أن تعلمها ما تحفظ من القرآن ، وفي بعض الأخبار أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً من امرأة على أن يعلمها سورة من القرآن .

ومما هو شبيه بهذا فى اليسر والجمال ما رواه أبو نعيم فى الحلية قال : خطب أبو طلحة أم سليم قبل أن يسلم ، فقالت : أما إني فيك لراغبة ، وما مثلك يرد . . ولكنك رجل كافر ، وأنا امرأة مسلمة لا يصح لى أن أتزوجك .

فقال : ماذا دهاك يارميصاء ؟ !

قالت : وماذا دهانى ؟

قال : أين أنت من الصفراء والبيضاء ؟ (يريد الذهب والفضة)

قالت : لا أريد صفراء ولا بيضاء ؛ فأنت امرؤ تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئاً . . . أما تستحى أن تعبد خشبة من

الأرض نجرها لك حبشى بنى فلان؟ . . . إن أنت أسلمت فذلك مهرى
لا أريد من الصداق غيره !

قال : ومن لى بالإسلام يارميصاء ؟

قالت : لك بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذهب إليه .
فانطلق أبو طلحة يريد النبي عليه السلام ، وكان جالساً فى أصحابه ،
فلما رآه قال : « جاءكم أبو طلحة ، غرة الإسلام بين عينيه » .

وأسلم أبو طلحة أمام النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخبره بما قالت
الرميصاء ؛ فزوجه إياها على ما شرطت .

وهو مثل غنى بما فيه من المعانى القيمة عن كل تعليق .

ولست العبرة فى الصداق بالقلّة أو بالكثرة ، بل بما يكون له من
يسر المئونة ، فإن اليسر هو الجالب للخير والبركة على ما قدمنا من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم : « إن أعظم النكاح بركة أيسره مئونة »
« خير الصداق أيسره » فإذا ذهب الناس يطلبون التعقيد والمشقة فإنما
يطلبون أن تحقق بركة الزواج ؛ فعلى المسلمين أن يتدبروا ما فى دينهم من
يسر ورحمة ، وألا يتنكبوا ما سنّ لهم ربهم سبحانه بقوله :
« يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » ولأن يقبل المرء اليسير من
الصداق — تحصيلاً لما وعد رسول الله من البركة — خير له ولا بنته من
ملء الأرض ذهباً يشق به على الخاطب . . والله يقول الحق وهو
يهدى السبيل .

الجهـاز

الصداق حق للمرأة ، تملكه كما تملك أى مال لها ، وليس لزوجها حق الولاية عليه كله ولا بعضه ، كما أنه لا ولاية له على شىء من أموالها الأخرى ولا حق للزوج أن يجبر زوجته أن تتجهز إليه بشىء من الصداق قل أو أكثر ؛ فإن عليه المسكن ، وعليه جهاز البيت وعليه كسوتها وسائر نفقتها ، إلا أن تطيب هى نفساً بشىء من ذلك فلا جناح عليها ، ولا جناح عليه ؛ ودليل ذلك من كتاب الله سبحانه قوله تعالى : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فإن طبن لكم عن شىء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً » .

فما يفعله كثير من الشباب أو الأزواج من إرهاب أهل زوجته بشراء ألوان الثياب ، والأثاث والتحف والآنية ، هو من قبيل أكل أموال الناس بالباطل ، ومجانب كل المجانب لما شرع الله لعباده ، وذلك ما لا يقبل عليه ذو كرامة ، أو يرضاه لنفسه مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر .

إن كثيراً من الشباب أو من الأزواج يطلب بنفسه أن يكون الجهاز كيت وكيت ؛ فيضطر أهل الزوجة إلى أن ينفقوا صداقها ومثله أو أمثاله معه ، وقد يركبهم من ذلك دين مفضع ؛ فثقل هذا الجهاز لا بركة فيه ، لأن النفوس لم تطب به ، ولأن الزوج بتحكمه هذا إنما يتبع سبيل الإكراه والإجبار على ما ليس له بحق .

وقد جرى العرف فى بلادنا على أن تجهز الزوجة بصداقها أو بما يربو عليه ، ولا حرج فى ذلك ما دامت قد طابت نفسها بذلك ،

ولم يضطرها هو إليه . . . وفي هذه الحالة يجب تجنب السرف والمغالة التي يقصد بها الزهو والخيلة : « إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين ، وكان الشيطان لربه كفوراً » .

فأولئك الذين يلتزمون الأثاث المموه بالذهب ؛ ويجهدون أن يكون منه آنية الذهب أو الفضة ، إنما يعتسفون طريق الشيطان ، ويتكلفون ما يذهب بيسر المؤنة ، ويحملون لأنفسهم ما أوعدهم به النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « إن الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جرجر في بطنه نار جهنم » .

فخير الجهاز ما التزم فيه الناس يسر المؤنة ، واجتنبوا فيه الزهو والمخيلة والتزيد فوق ما تدعو إليه الحاجة ؛ فهو أرضى لله ورسوله ، وأحفظ للقلوب من أن يدخلها سم الاختيال .

حفل الزفاف

الولية في الزواج :

أما حفلة الزفاف ، فقد سنَّ لها رسول الله صلى الله عليه وسلم الولية ، بقدر ما يتسع له جهد الرجل ؛ وذلك قوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف : « أولم ولو بشاة » .

ولما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش أولم بشاة ، ولما بنى بصفية رضي الله عنها أولم بتمر وأقط وسمن ، وأولم على بعض نسائه بمدنين من شعير . . .

وهذا ما جعل العلماء يقررون أن الولية تتبع في قدرها طاقة الرجل وظرفه الذي هو فيه من رخاء أو شدة . . قال في نيل الأوطار :

« إن الشاة أقل ما يجزىء في الوليمة على الموسر ، ولولا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه بأقل من الشاة لكانت الشاة أقل ما يجزىء في الوليمة مطلقاً » ثم قال : « وقال القاضي عياض : وأجمعوا على أنه لا حدَّ لأكثر ما يؤلم به ، وأما أقله فكذلك ؛ ومهما تيسر أجراً والمستحب أنهما على قدر حال الزوج » .

ومناسبة الزفاف مناسبة سارة تناسب أن يجتمع الأهل والأصدقاء على ما تيسر من الطعام ، ولهذا جاء في الخبر أن علياً رضي الله عنه لما خطب فاطمة ، قال النبي عليه السلام : « لا بد للعرس من وليمة » . وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن الوليمة في العرس فرض ، وذهب آخرون إلى أنها أمر مستحب ... وهو خلاف له معناه ؛ ويكفي أن المناسبة سارة ، واجتماع الإخوان فيها لمجاملة صديقهم أمر تكمل به المسرة ، وتزيد به الألفة والمودة ، وهي معانٍ يحفل بها الشرع أيما احتفال .

فإذا أولم الرجل لعرضه ، فليدع من استطاع من معارفه الأغنياء والفقراء على السواء ، أما أن يتحرى الأغنياء فيخصهم بالدعوة ، ويتحرى الفقراء فيغضى عن دعوتهم فأمر مستهجن ، لا يليق بكبار النفوس ، وهو مما يغضب الله ورسوله ؛ وقد قال عليه السلام : « شر الطعام الوليمة : تدعى إليها الأغنياء ، وتترك الفقراء » .

ولابد من إجابة الدعوة متى وجهت إليه ، لقوله عليه السلام : « إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب » وقال : « ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله » ... وقد دعى عبد الله بن عمر إلى طعام فقال رجل من القوم : أما أنا فأعفى ، فقال ابن عمر : لا عافية لك من هذا ، فقم ...

فإذا حضر المدعو وكان مفطراً فليأكل مما قدم له ، وإذا كان صائماً فليقل للداعي : إني صائم ، وليدع له بخير ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا دعى أحدكم فليجب : فإن كان صائماً فليصل — أى فليدع بخير — وإن كان مفطراً فليطعمه » .

فإذا رأى المدعو شيئاً مما يغضب الله في الوليمة فليرجع أدراجه ، قال الإمام ابن حزم : « فإن كان هناك حرير مبسوط ، أو كانت الدار مغصوبة ، أو كان الطعام مغصوباً ، أو كان هناك خمر ظاهرة ، فليرجع ولا يجلس » .

وقد روى عن على رضى الله عنه أنه صنع طعاماً دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما جاء عليه السلام رأى في البيت تصاوير فرجع . وقال عليه السلام : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يُدارُ عليها الخمر » .

اللهو والغناء :

ومما سنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لحفل الزفاف أن يلهو الجمع بشيء من الغناء وضرب الدفوف ؛ وقد زفَّت عائشة رضى الله عنها إحدى قريباتها إلى رجل من الأنصار ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « يا عائشة ما كان معكم من لهو ؟ فإن الأنصار يعجبهم اللهو » ...

وهذا اللهو هو الغناء وضرب الدف ، لقوله عليه السلام : « فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح » ، أى ضرب الدف ورفع الصوت بالغناء ... وكان عليه السلام يكره أن يمر حفل الزفاف

صامتاً أخرس لا إعلان له ولا حسّ ؛ فقد جاء في المسند وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يكره نكاح السر ، حتى يضرب بدف ويقال :

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَيُونَا نَحْيِيكُمْ

فرسول الله صلى الله عليه وسلم ، يسن لنا في حفل الزواج أن نضرب بالدف ، ويكره أن يمضي الزواج سراً دون أن يرتفع له صوت . . . وكذلك يسن الغناء بالأغاني العفيفة المهدبة من نحو « أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ » لا الأغاني المبتذلة ، التي تهيج الشرور وتصف الخمر ؛ وتدعو السامع إلى العبت والاستهتار . . . ولا فرق في ذلك بين أن يكون المغنى فتى أو فتاة ، رجلاً أو امرأة ؛ فإن عائشة لما زفّت قريبتها إلى الأنصارى قال لها عليه السلام :

« أهديتم الفتاة ؟ » .

قالت : « نعم » .

قال : « أرسلتم معها من يغنى ؟ » .

قالت : لا .

قال : « إن الأنصار قوم فيها غزل ، فلو بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغنى ؟ » .

قالت : تقول ماذا في غنائها ؟

قال : تقول :

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَيُونَا نَحْيِيكُمْ
ولولا الحبة السمرا لم نحلل بواديكم

فهذه العناية من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغناء والدف تريثاً أنه يريد لحفلة الزواج أن تمر ضاحكة ، موشاة باللهو والأغاني ورنات

الدفوف ، لتأخذ البشرية حظها في تلك المناسبة السارة
وقد جرى الصحابة رضوان الله عليهم على ما رخص لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فكانوا يجلسون للسمع والطرب في أحفال النكاح ولا حرج ؛
قال عامر بن سعد : « دخلت على قرظة بن كعب وأبي مسعود الأنصاري
في عرس ؛ فإذا جوارٍ يغنيان .. فقلت : يا صاحبي رسول الله ، يفعل
هذا عندكم ؟ فقالا : اجلس إن شئت فاستمع معنا ، وإن شئت فاذهب ،
فإنه قد رخص لنا اللهو عند العرس » .

ويباح في أحفال الزواج — قياساً على الدف — كل ما كان من
قبيله ، كالعود والقانون والكمجة ، والمزمار ، وكل ما تتألف منه
مجموعة آلات « الأوركستر » الحديثة .

ولا بأس باللعب ، والمنولوجات ، والتمثيل ، والرقص المباح ، على
نحو ما كانت تصنع الحبشة أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم ...
ولا يحرم من ذلك إلا ما خرج عن الآداب وانتهكت به الحرمات ..

وبعد فهذا لون من اللهو والمرح ، أراده رسول الله صلى الله عليه وسلم
في المناسبات السارة ، كالأعياد وأحفال الزواج ، لتكتسى الحياة بشيء
من السرور ، يتجدد به نشاط من تأنس نفوسهم إليه ، فيظنون حياتهم
بين ورع العبادة وأنس الطرب والسمع . والعبرة بأن يعصم المرء نفسه
من نظرة خائنة ، أو نزوة فاحشة ، وبالله العصمة والتوفيق .

بَيِّنَ الزَّوْجَ وَالزَّوْجَةَ

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ، وَجَعَلَ
بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ .

كانت المرأة حيواناً نجساً لا روح له ؛ ولم تكن زوجة . . . هكذا
اعتبروها في القديم ؛ فلما أرادوا إنصافها في المؤتمر الفرنسي سنة ٥٨٦
كان جهد ما قرروه لها أنها إنسان وليست بحيوان . . . إنسان خلق
لخدمة الرجل . . .

ونحن بإزاء آية كريمة تنطف نوراً ورقة ، وترُوع صدقاً وقوة ،
مما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم منذ أربعة عشر قرناً ، فهي تقرر أن
المرأة آية من آيات الله . . . خلقها من أنفس الرجال ، لا من طينة
أخرى . . . وخلقها لتكون زوجة لا لتكون خادما ؛ وذلك قوله
سبحانه : « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا . . . »
وخلق تلك الزوجة ليسكن إليها . . . والسكن أمر نفسي ، وسر
وجداني ، يجد فيه المرء سعادة الشمل المجتمع ، وأنس الخلوة التي
لا تكلف فيها . . .

وذلك من الضرورات المعنوية التي لا يجدها المرء إلا في ظل المرأة .
وقد أشرنا في باب تقدير الإسلام للمرأة إلى أنها أخت الرجل
وشقيقته ؛ وقد تفضل الله سبحانه ، فألق في كل منهما سر الحنين

إلى صاحبه ، فهو يدلى إليها بمودته ورحمته ، وهى تدلى إليه بمثل ذلك ... وهو معنى قوله تعالى : « وجعل بينكم مودة ورحمة » .

فليست المرأة على هذا أفعى تنفث سموم الشر ، ولا تتردد فى لدغ الرجل ، بل هى سكنه الذى يسكن إليه على ود ، وينبوعه الذى يقبل عليه بالبر والرحمة . . .

على تلك الأسس الفطرية الجميلة ، شرع الإسلام مركز المرأة فى الحياة - ورسم علاقتها بالرجل ، وقرر ما بين الزوج والزوجة من أصول التعاون على رسالة الحياة . . . ونحن موردون من ذلك ما لا بد منه للرجل المسلم الذى يريد أن يقيم بيته ، وعلاقته بزوجه على أصول الإسلام إن شاء الله .

١ - النفقة

لا تلزم الزوجة - ولو كانت ذات مال - أن تنفق على نفسها شيئاً من مالها - قليلاً أو كثيراً - إلا أن تتطوع به عن طيبة نفس .
والزوج ملزم بنفقة زوجته من حين عقد الزواج ؛ يعدّها المسكن والمتاع ، ويوفر لها الطعام والشراب والكسوة ؛ وفى ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » . . .
وعلم من الحديث :

(١) نفقة الطعام والكسوة . . ولم يذكر الحديث المسكن والفراش والغطاء ونحوها لأنه أمر توجبه البديهة ؛ وقد ورد به القرآن الكريم .
فى قوله سبحانه : « أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ » : أى على قدر ما يطيقه كل منكم ؛ فإذا لزمه المسكن فقد لزمه الفراش والغطاء بما يدفع عنها ضرر الأرض والبرد ونحوها .

(ب) أن نفقة الطعام والكسوة تقدر بطاقة الزوج وقدرته المالية :

أما الطعام فإذا كان موسراً فعليه الخبز الجيد ، واللحم وفاكهة الوقت على حسب مقداره . . . وإذا كان متوسطاً فعلى قدر طاقته .

وأما الكسوة فلها الحرير وما أشبهه إن كان موسراً . . . وجيد الكتان والقطن ونحوهما إن كان متوسطاً . . . والمقل على قدره لقوله سبحانه : « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله » وهو مقتضى قوله عليه السلام : « رزقهن وكسوتهن بالمعروف » . . فإذا قصر الموسر — مثلاً — أن يكسو زوجته الحرير ، حكم عليه بذلك وفاء لما أمر الله ورسوله من حقها . . سئل الزهري عن لبس النساء للحرير فقال : « أخبرني أنس بن مالك أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم برد حرير » .

٢ — إحسان العشرة

وفي إحسان عشرة الزوجة يقول الله تعالى : « وعاشروهن بالمعروف » ويقول سبحانه : « ولا تضاروهن لتضيّقوا عليهن » : أى أنه يطلب التوسيع عليهن فى المعاملة ، ويحرم ما يضرهن ؛ فمن استقام على ذلك مع زوجته فهو المسلم المقيم لحدود ربه ، ومن ضيق عليها وضارّها بسوء خلقه وشراسته طبعه ، فليس ذلك من الإسلام فى شيء . . . وفى هذا المعنى يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خياركم خياركم لنسائهم » ويقول فى حديث آخر : « خيركم خيركم لأهله ، وأنا خيركم لأهلى » . فإذا كان خيار الناس هم خيارهم لنسائهم كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمقتضاه أن من كان على عكس ذلك فهو فى الجانب الآخر من الشر . .

ومما يؤسف له أن بعض الجهلة يعتبر القسوة على المرأة ، والخشونة في معاملتها ضرباً من الرجولة والشهامة ؛ ويعتبر ملاحظتها والإقبال على مودتها ضرباً من الميوعة يخشى أن يعرف به بين الرجال ... ولا شك أن ذلك من سوء الفهم واستغلاق البصيرة ؛ وهو مخالف للإسلام ، موجب لغضب الله سبحانه ... فعلى من كان به لوثة من هذا الفهم الخاطئ ، أن يقلع عنها ، ويصحح مسلكه على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ومن حسن المعاشرة الأمور الآتية :

(١) أن يوفىها حقها من المهر والنفقة والقسم . . . ويترك أذاها بالكلام الغليظ ، والعبوس في وجهها ؛ سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم : « ما حق المرأة على الزوج ؟ قال : أن تُطعمها إذا طَعِمْتَ وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تُقَبِّح ، ولا تهجر إلا في البيت » أى لا يسمعها شيئاً من الألفاظ القبيحة والكلام الفاحش البذىء ... أما الضرب المبرح فإنه منهى عنه بصفة قاطعة ... وأما غير المبرح فهو حرام أيضاً ، ولم يأذن به القرآن إلا في موطن واحد ، هو علاج حالة النشوز ، على ما سيأتى بيانه في موضعه ؛ وهو لمصلحتها والبر بها ، قبل أن يكون لمصلحة الرجل ؛ وهو للإصلاح والعلاج ، لا للقسوة والانتقام .

(ب) ومن حسن المعاشرة ألا يألو جهداً في الترفيه عنها بما يدخل عليها السرور . . . قالت عائشة رضى الله عنها : كُنْتُ أَلْعِبُ بِالْبَنَاتِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِهِ . . . وَالْبَنَاتُ هِيَ اللَّعِبُ عَلَى هَيْئَةِ التَّمَاثِيلِ الصَّغِيرَةِ . . . وَلَا رَيْبَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ

يحضر ذلك ويطلع عليه مع ما في تلك اللعب من مماثلتها للأصنام الكبار التي جاء لتحطيمها . . . قالت : « وكان لي صواحب يلعبن معي ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل يَنَقِمَنَّ - أى يستخفين - فيُسَرِّبَن إلى فيلعبن معي » . ويستطيع كل إنسان في ضوء هذا الإجراء السماح أن يعرف كيف يلاطف زوجته بما يسرها ، ويرفه عنها . . . وإذا كان الرسول عليه السلام يدع التخرج في ملاطفة زوجته باللعب التي تشبه التماثيل ، فأحرى أن تسعنا الملاطفة فيما لا شبهة فيه . . والعبرة بكياسة المرء ولطف حسه وذوقه ، ووقوفه عند حدود الله .

(ح) من الرجال - ولا سيما الشباب - من يذهب مع خياله في رسم المثل الأعلى للزوجة ، فينشد فيها كل كمال يحلم به ، فإذا فجأه الواقع بغير ما ينتظر قلب أحلامه رأساً على عقب ، وتعرضت حياته الزوجية لكثير من المكدرات ، بل قد ينتهي الأمر بين الزوجين إلى الفراق ، وتلك حال يلاحظها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويعالجها علاجاً نفسانياً أروع ما يكون العلاج وأهونه ، وأحسنه عقي ، فيطلب عليه السلام إلى الزوج أن يدع عنه الأحلام ، وأن يواجه الأمر الواقع ؛ فليس في النساء من يتوفر فيها كل ما ينشده الرجل من صفات الكمال . فإذا طرح عن نفسه تلك الأخيالة والأحلام ، ووطن نفسه على أن في الحياة الزوجية ما يسوء وما يسر ، وأقدم على الزواج بهذا الشعور ، كان زواجه مأموناً ؛ إذ لا يفاجئه الواقع إلا بما ينتظره ويتوقعه ؛ ورسول الله صلى الله عليه وسلم يشرح تلك الحقيقة بقوله المحكم الدقيق : « إن المرأة كالضلع ، إن ذهبت تقيمها كسرتها ؛ وإن تركتها استمنت

بها على عوج » ؛ فهو عليه السلام يصارحه بالحقيقة ، ويخبره بالأمر الواقع ليوطن نفسه عليه ؛ بل يذهب إلى أكثر من ذلك ، فيطلب إليه أن يمسكها على ما هي عليه ، وألا يطمع في تقويمها بالشدة ؛ وذلك قوله : « إن ذهبت تقيمها كسرتها » . . . وذلك أقصى ما يرجى للحياة الزوجية من رعاية واستقرار . . .

وفي قوله عليه السلام : « وإن تركتها استمتعت بها على عوج » ما يفيد أن إغضاء المرء عما لا يرضى من حال زوجته يكفل له إقباله على الاستمتاع بها ، ولا يحرمه تلك السعادة . . . والرسول عليه السلام لا يعنى بما قدمنا أن المرأة مخلوق شرير شرس ، إنما يريد — كما ذكرنا — تقرير الحقائق ، ليخرج المرء من أحلامه وأوهامه ، ويوطن نفسه على ما يسوؤه وما يسره ، فإذا وجد منها خلقاً يكرهه استقبله بصبر الحليم دون مبادرة إلى الانفعال والبغض ؛ فإنه موشك أن يرى منها إلى جانب ذلك خلقاً آخر يسره ؛ فإنما هي إنسان فيها ما فى سائر الناس من الخير والشر ؛ وإلى هذا يشير قوله عليه السلام : « لا يفرك مؤمن مؤمنة : إن كره منها خلقاً رضى منها آخر » . . . والفرك البغض . ولسنا نجد فى دين من الأديان أو أدب من الآداب ، ما يذهب فى رعاية الزوجة وحقوقها إلى مثل هذا الحد السامى الذى ذهب إليه الإسلام .

(د) ومن حسن عشرتها ترك التجسس عليها وتتبع عثراتها ؛ فمن الأزواج من تذهب به الغيرة إلى سوء الظن ، الذى يقوده إلى تأويل كثير من كلماتها أو حركاتها تأويلاً سيئاً يفسد عليه عيشه معها ، ويدعوه إلى التجسس عليها ، ومفاجأتها فى البيت لينظر ما تفعل ، أو لينظر من

يكون معها . . . وكل ذلك من إلقاء الشيطان ، يريد به أن يقطع الأواصر ، ويفسد ما بين الزوجين . . . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك العيب الخلق الذميم فيما نقل عنه جابر رضى الله عنه : « نهى نبي الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلاً : يتخونهم أو يطلب عثراتهم » والتخون أن يظن وقوع الخيانة من زوجته . . والمراد ألا يطرقها مفاجأة ليعرف ما تكون عليه من عثرات ؛ فحسن الظن بها وإشعارها بكمال الثقة أولى .

وهذا من آداب الإسلام البالغة التي تفرد بها في حسن الظن بالزوجة وعدم الاستسلام لمثيرات الغيرة « فيتبع بذلك عثرة إن كانت أو لم تكن » على حد تعبير الإمام ابن حزم .

٣ - حقوق الزوج

وحقوق الزوج على زوجته أجزؤها الإسلام في أمور ، أهمها ما يأتي : —

(أ) طاعته كلما دعاها إلى فراشه ، فإن امتنعت كانت عاصية لله ورسوله ، وورد في ذلك قوله عليه السلام : إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح ولتنظيم هذا الحق قرر الإسلام أنه لا يجوز للمرأة أن تصوم شيئاً من النفل وهو حاضر إلا بإذنه ورضاه ؛ وذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تصوم المرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه » .

(ب) أما الحق الثاني للرجل على الزوجة فهو أن تحفظه في ماله ، وفي نفسها إذا غاب عنها : أما حفظه في ماله ، فعناه أن تحافظ

على ما استودعه إياها منه ، وجعله تحت يدها ؛ وقد أوجب عليها الإسلام ذلك ، وجعله فرضاً بلا خلاف بين الأئمة ؛ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر من صفات المرأة الصالحة أن زوجها إذا « غاب عنها نصحته في نفسها وماله »

ومن الجميل في هذا المقام أن الإسلام قرر للمرأة أن تتصدق من مال زوجها بغير إذن - حاضراً كان أم غائباً - ولم يجعل للزوج مثل هذا الحق في مال زوجته ... وكل ما يقيدها به في هذا التصرف ألا تؤدي الصدقة إلى إتلاف المال أو استئصاله ؛ وذلك قوله عليه السلام : « إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة له كان لها أجرها ، وله مثله بما كسب » هذا في الصدقة التي لا تتجاوز المعقول ، أما الإهمال والإفساد ، والاستئصال فلا ؟

أما حفظه في نفسها فقد ذكر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته في حجة الوداع قوله : « إن لكم على نساءكم حقاً . . . ولنساءكم عليكم حقاً . . . فأما حقكم على نساءكم ، فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ؛ ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون » . . . فإن من مقتضى المودة أن يكون هواها مع ما يحب زوجها ؛ فلا تأذن لأحد يكرهه بدخول بيته ، ولا تسمح له أن يطأ فراشه . . . أما من لا يكرهه الزوج فلا إثم عليها فيه ، فإن من الناس من اعتاد أن يسمح لإخوانه بدخول بيته ، وأن يمهد لهم فراشه للمبيت وواجبات الضيافة . والمراد بالفراش كل ما يفرش من بساط أو حصير أو حشية أو سرير ... أما الفاحشة أو الخلوة فهي حرام على الزوجة سواء رضى بها الزوج أم كره ، غاب عنها أم حضر . .

٤ — العمل وسياسة البيت

✓ تولت الفطرة تقسيم العمل بين الرجل والمرأة . . . أو بين الزوج والزوجة على نحو عادل سليم . . .

فالزوجة تحمل الجنين تسعة أشهر في بطنها . . . ثم ترضعه وتقوم على مهده ومدارج طفولته ، وجعلت الطبيعة ذلك وقفا عليها وحدها وأعدتها إعداداً خَلْقِيّاً له ، لا خيار لها في تقبله أو الفكاك منه .
وهي في أثناء قيامها بذلك وقيام ذلك بها تتعرض لكثير من الضعف والألم والسقم وغيره مما يوهن عزمها ويعترض صحتها ، فلا تكون قادرة إلا على اليسير من العمل .

أما الرجل فقد أعفته الطبيعة مما أعدت له المرأة ، وأعفته — تبعاً لذلك — من موجبات السقم والألم ووهن الصحة ، فكان عليه — بداهة — أن يقوم بالأعمال الكبار ، ويسعى في جلب قوته وقوت زوجته . . .

ذلك هو حكم الفطرة ، وقضاء الطبيعة ؛ وبه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فقد جاءه على رضى الله عنه ، وفاطمة عليها السلام يشتكيان ما يلقيان من عناء العمل ؛ فجعل العمل بينهما قسمة : فاطمة لعمل البيت . . . وعلى لعمل الخارج . . .

فليست المرأة — إذاً — خادماً ذلولاً مسخراً لخدمة الرجل ؛ وليس الرجل مُعَفًّى من التكاليف التي يؤدي بها حق أسرته ؛ ولكنهما في تعاون معاً على أداء رسالة الحياة ؛ لكل منهما نصيبه الذي وجهته إليه الطبيعة . . . وفي هذا بعض معنى قوله تعالى : « ولهن مثل الذي

عليهن بالمعروف » . . . ومن ثم ندرك حكمة إعفاء المرأة من النفقة على نفسها ، وجعل ذلك من واجبات الرجل ؛ فإنه ما كان يسوغ في منطق العدالة أن يثقلها بالحمل والوضع والرضاعة ، دون أن يقوم من جانبه بما يقابل ذلك من جلب قوتها وتوفير النفقة لها . . .

فنحن بإزاء سياسة فاضلة تقوم بتوزيع الحقوق والواجبات بين الزوجين على أساس من قوله سبحانه : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » .

وهو قول يتضمن — فيما يتضمن من المعانى — المبادئ الآتية :
أولاً : العدالة التامة الماثلة في مجموع قوله تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » ؛ فالرجل والمرأة طرفان يتبادلان الحقوق والواجبات ، في شركة الحياة الزوجية ؛ وليس للرجل أن يبغي على شيء من حقوقها ، وإلا كان ظالماً مبطلاً لمفهوم الآية الكريمة وليس للمرأة أن تبغي على شيء من حقوقه ، وإلا كانت ظالمة .

ودرجة الزوج على الزوجة لا تعنى البغى عليها ، ولا قهرها على شيء من تلك الحقوق .

ثانياً : المساواة ، وهى مبدأ يقتضى توزيع الحقوق والواجبات بين الزوجين على سبيل التكافؤ ، أو الماثلة الواضحة في قوله سبحانه : « ولهن مثل الذي عليهن » .

وهى مماثلة معنوية ، ومساواة أدبية ؛ إذ ليس المراد من تماثل الحقوق والواجبات تماثلها الحسى العيى ، إنما هو تماثل التكافؤ الذى يعود على كل منهما بما يرضيه لقاء ما قدم لصاحبه . . . وفى هذا المعنى يقول عبد الله بن عباس : إني لأتزين لامرأتى كما تزين لى ؛ لقوله تعالى :

« ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف » . . . وهو تطبيق دقيق لمفهوم الآية الكريمة ، ذهب فيه السلف الصالح إلى أبعد حد . . . ولا شك أن الزينة التى يتزين بها الرجل غير الزينة التى تتزين بها المرأة ، ولكنهما تماثلان فيما وراء الشكل والصورة من أهداف ونتائج ؛ إذ تعود على كل من الرجل والمرأة بما يشرح الصدر ، ويسر النفس . .

ثالثاً : الشورى . . وذلك أن الله سبحانه لم يبين فى القرآن الكريم كل حقوق الرجل ، ولا كل حقوق المرأة ، بل ذكر بعضها ، وترك معرفة الباقي لعرف البيئة الصحيح فى كل زمان ومكان . . وذلك قوله تعالى : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف » والمعروف الذى يريده الله سبحانه يشمل العرف الذى يجمع عادات الناس وطرائق معاملتهم ، وأساليب حياتهم اليومية ، دون خروج على آداب الدين ومعتقداته ؛ كما يشمل معنى الرفق والمحاسنة فى الأخذ والعطاء .

وما دام الأمر قد ترك للعرف فقد ترك للتفاهم الذى يتم بينها وبينه بالحسنى ، دون إكراه منه أو جور منها . . . وذلك هو معنى الشورى . وقد مثل العلماء لذلك بقوله سبحانه : « والوالدات يُرِضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ . . . فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا » . . وهو نص يتناول حكم المرأة المطلقة إذا أرضعت ولداً لها من مطلقها ؛ فإن أَرَادَا أَنْ يَفْطَاهُ قَبْلَ مَضَى الْحَوْلَيْنِ ، ورأيا فى ذلك مصلحة له ، وتشاوراً فيه وأجمعاً عليه فلا جناح عليهما ؛ فإذا انفرد أحدهما بذلك دون الآخر فلا عبرة بانفrazه ، وكان تصرفه باطلاً .

فإذا كان هذا هو حق المطلقة فى الشورى والتراضى والتفاهم على

ما فيه مصلحة الطفل ، فأولى أن يكون هو حق الزوجة القائمة في البيت على رعاية جميع الشئون . .

٥ - درجة الرجل على المرأة

يرسم الإسلام - إذاً - سياسة الأسرة في توزيع الحقوق والتبعات على أساس من العدل ، والمساواة ، والشورى ؛ وبقي أن نسأل : لمن تكون رياسة الأسرة ؟ . . لها ؟ . أو له ؟

إن قول الله سبحانه : « وللرجال عليهن درجة » يجعل تلك الرياسة للرجل لا للمرأة . . . وذلك هو مقتضى العقل وطبيعة الأشياء . .

فالرجل أبو الأولاد ، وإليه ينتسبون ، ومنهم الصغار والكبار ، فكيف نجعل رياستهم لها من دونه ؟ ذلك إلى أنه هو المسئول عن نفقتهم - نفقة الطعام والكسوة والتعليم - إلى رعاية سائر شئونهم في الخارج ؛ فرياسته لهم أمر طبيعي لا يحتمل الجدل أو المعارضة .

والرجل أيضاً هو صاحب المسكن ، عليه إعداده وحمايته ونفقته ؛ فإذا اقتضت طبيعة الوضع أن تكون رياسته له دون المرأة فهي رياسة المسئوليات ، لا التحكم الذي يجور على حقوق العدل والمساواة والشورى . . رياسة تلقى عليه عبء نفقته أو إيجاره ، وعبء حمايته أن يدخله الأشرار أو يقصدوه بسوء ؛ ولذا قرر الإسلام أن الرجل هو صاحب الكلمة فيمن يدخل البيت ومن لا يدخل ؛ فقال عليه الصلاة والسلام : « لا تأذن المرأة في بيت زوجها وهو شاهد إلا بإذنه » . . . وليس في ذلك ظلم لها ، أو جور على حق من حقوقها .

ومن مظاهر تلك الدرجة ، أو تلك الرياسة ، أن المرأة تتحول من

بيت أهلها إلى بيت زوجها ، أى تتبعه فى الإقامة ومحل السكنى ... وليس لها أن تفرض عليه الإقامة فى بلد معين ، أو تلزمه السكن فى شارع خاص ؛ فذلك غير خاضع لتقديرها ، بل خاضع للظروف والعوامل التى تيسر له العمل وكسب الرزق ، وهى ظروف ترجع إلى تقديره هو ، لا إلى تقديرها هى . فالرياسة فى الحقيقة إن هى إلا امتياز نشأ للرجل فى مقابل التبعات الكثيرة ، والاختصاصات الواسعة المسندة إليه ؛ وليس فيها ما يعنى إلغاء إرادة الزوجة ولا إهدار شخصيتها . .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن رباط الزوجية إنما يربط فى الغالب بين إثنين متحابين يتعاطفان بمشاعر المودة والرحمة ، وأنهما لا يلبثان أن ينخلع كل منهما عن كثير من أنانيته ورغباته ليؤثر بها ما يرزقان من ولد ، ألفتيهما يتعاملان بقانون غير قانون العدل والمساواة والشورى ، وألفت معالم تلك الصفات قد ضاعت فيما يفيض بينهما من ألفة ومودة ، فقد ارتفعا إلى مستوى لا يهتمهما فيه تقارض الحقوق ، ولا لمن تكون الرياسة ؟ .. مستوى الإيثار والتراحم الذى يعيش به كل منهما للآخر فى مثل عاطفته ؛ فيعود الرجل — إذا كان موسراً — على زوجته بالخدم الذين يحملون عنهما عبء العمل فى المنزل . . . وتعود المرأة على زوجها — إذا لم يكن موسراً — بالعون المالى ، أو العون البدنى ، إذ تحمل عنه أو معه بعض ما ينوء به من عمل الخارج ، كما نرى فى الكثير من البيئات الريفية وغيرها . . . وقد كانت أسماء بنت أبى بكر ، زوجة الزبير ، رضى الله عنهما تقول : « كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله ، وكنت أسوس فرسه ، وأعلفه ، وأحتش^(١) له ، وأخرز الدلو ، وأسقى الماء ، وأنقل

(١) احتش الحشيش : طلبه وجمعه .

النوى على رأسى من أرض له على ثلثى فرسخ » . . . وما كانت تعمل ذلك بقانون العدل والمساواة والشورى ، بل هو محض مروءتها وفضلها ورغبتها فى معونة زوجها والتيسير عنه . . .

٦ - قيام الرجل على المرأة

ودرجة الرياسة التى قررها الإسلام بحقها للرجل على المرأة داخلة فى حكم قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء .. بما فضل الله بعضهم على بعض » .

وهذا القيام ضربان :

١ - ضرب مady حسى .

٢ - وضرب معنوى .

فالضرب الحسى يتمثل فيما يقوم به الرجل للمرأة من جلب القوت والكسوة وسائر أموال النفقة ... وهو ضرب ذكرته كتب اللغة ؛ قال فى القاموس المحيط : « قام الرجل المرأة ، وقام عليها ، مآنها وقام بشأنها » فهو إذاً قائم لها أو قوام عليها بذلك ... وقوله سبحانه : « الرجال قوامون على النساء » يتضمن فى ركن منه هذا المعنى من معانى القيام .. وتقريره لاغضاضة فيه على المرأة ؛ لأنه تقرير لأمر واقع مسلم به ..

ذلك إلى أنها بطبيعة استعدادها للحمل والوضع والإرضاع ؛ وما تلقى بذلك من ضعف وألم تعجز عن حماية نفسها أو قومها ، ولا يكون لديها من الطاقة ما تنهض به لرد غارة أو مدافعة عدو . . . فكان طبيعياً أن يقوم عليها الرجل بتلك الحماية والرعاية ... ومن هنا ألقى الإسلام فريضة الجهاد على الرجل ، وجعله عبئاً عليه دونها . . .

فالرجل بذلك قائم أو قوام على المرأة بصنوف الرعاية والحماية والمدافعة .

أما الضرب المعنوى أو الأدبى الذى يدخل فى معنى قوله سبحانه :
« الرجال قوامون على النساء » فإنه لا يعنى القهر والحجر والاستبداد ؛
ولا يعنى إهدار شخصيتها وأهليتها ومقومات إنسانيتها ، كما يتبادر إلى
الأذهان المتطيرة السقيمة . . .

وقد قدّمنا أن سياسة البيت تقوم بين الرجل والمرأة على أساس
دقيق من العدل والمساواة والشورى . . . وذلك ينبى معنى القهر
والاستبداد ، ويوفر حرية الرأى وكمال الشخصية ؛ فلا نطيل بإعادة
ذكره هنا .

✕ والإسلام يمنع الرجل من الولاية على مال زوجته ؛ ويجعل تلك
الولاية لها وحدها ؛ ويعطيها حق التصرف فيه بكل حريتها : من بيع
وشراء ورهن وإجارة وهبة وصدقة ؛ ولها أن تخاصم عليه غيرها أمام
القضاء ، دون أن يكون لزوجها حق التدخل فى شىء من ذلك ؛ وهى
درجة لم تبلغ بعضها المرأة الفرنسية إلا من عهد قريب . . . ومعنى هذا
أن هيمنة الرجل على المرأة لا تمس أهليتها للملك ، ولا أهليتها للتصرف
التام فى مالها الخاص على ما تشاء .

✕ والإسلام أيضاً لا يجعل للرجل سلطاناً على دين زوجته ، فليس له
أن يكرهها على تغيير دينها — يهودية كانت أم نصرانية — بل تبقى معه
اليهودية يهودية كما كانت ؛ وتبقى النصرانية نصرانية كما كانت ؛ وهذا
مارسمة القرآن الكريم بقوله : « اليوم أحل لكم الطيبات .. والمحصنات
من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا
آتينموهن أجورهن ، محصنين غير مسافحين ولا متخذى أخدان » .
ولا تتحول واحدة من هؤلاء عن دينها إلى دينه إلا بمحض

إرادتها ؛ والله سبحانه يقول : « لا إكراه فى الدين » .
فإذا كانت هيمنة الرجل على زوجته لا تمتد إلى حرية الدين ، ولا إلى
حرية الرأى ، ولا إلى حرية التصرف فى أموالها الشخصية ، ولا إلى
المساواة بينها وبينه فى الحقوق ، فماذا يخيف المتطيرين من قول الله
سبحانه : « الرجال قوامون على النساء » ؟

إن ذلك القيام الذى يعنى الهيمنة والرياسة يصبح — بعد أن ينسلخ عما
تخاف عليه المرأة من حقوقها ومقومات إنسانيتها — محصوراً فى رياسات
مقررة بحكم الواقع وتوجيه الفطرة ...

منها رياسة البيت على النحو الذى يبناه فيما سبق .
ومنها رياسة الجيش ؛ وهى رياسة لا يستبد بها استبداداً ، بل يلقيها
إليه واجبه الطبيعى فى مدافعة الأعداء ، وحماية الأعراض ، والدود
عن الوطن على ما سبقت الإشارة إليه .

وإذا رحت تستنقى ما بين الرجل والمرأة من مظاهر التفاوت ،
ألفيته كله مترتباً على اضطلاع المرأة بوظيفة الأنوثة ، واضطلاع الرجل
بما عداها من اختصاصات ...

١ — فتعاقب الحيض ، والحمل ، والولادة ، والنفاس ، والإرضاع ،
والسهر بالليل ، والتعب بالنهار ، يلح عليها دائماً بعوارض الألم والسقم ،
وضعف البنية — والرجل معفى من كل ذلك — فيورثها ذلك على مر
السنين وتعاقب الأجيال بنية أضعف من بنيتها ، وجسم أقل احتمالاً
للمشقات من جسمه .

٢ — وعملها فى البيت ضيق الأفق ، محصور التجارب ؛ يكاد يلتزم
سنة رتيبة ، وصوراً متشابهة ... أما عمل الرجل فى الخارج فإنه واسع

الأفق ، كثير التجارب ، منوع العلاقات والمعاملات ، كثير المكائد والأحاييل والحيل . . . ولذلك أثره قطعاً في التفريق بين درجة النشاط العقلي لكل منهما . . .

٣ — والمرأة في مناغة ولدها وقيامها على مدارج طفولته ليست في حاجة إلى ذهن جبار وعبقريّة ممتازة ، بل في حاجة إلى طبع لطيف ، وعاطفة رقيقة . . . وليس يسرّها شيء بمثل ما يسرها أن تهبط إلى مستوى وليدها الصغير ، فتعيش معه في محيط طفولته : تفكر بعقله ، وتناغيه بألفاظه ، وتداعبه بما يروقه . . . أما الرجل فليس بحاجة إلى العاطفة يناغي بها الناس في الخارج ويناغونه ، بل في حاجة إلى الجد ، وتماسك الطبع ، وشحنّ الذهن ، واستجماع المهمة .

ومن هنا تذهب المرأة — مع القرون وميراث الأجيال — برقة الطبع ، ولطافة الحس ، وذكاء العاطفة . . . ويذهب الرجل بالبأس ، وقوة الإرادة ، وجزالة الفكر ، وسلامة التقدير والتدبير .

فإذا انعقدت للرجل رياسة البيت . . . ورياسة الحرب والجيش ، وقام بها على المرأة ، فذلك توجيه الفطرة وضرورة الواقع كما قدمنا . . . وإذا انعقدت له زعامة الإصلاح الاجتماعي ، والانقلابات التاريخية ، وقيادة الجماهير ، فهو الثمرة الطبيعية لما تجمع فيه من موارث الخبرة ، وسعة التجارب ، ومواهب الكفاح والقوة ، والتمرس بشئون المجتمع على مدى القرون والأحقاب . . .

وإذا تقررت له الإمامة الكبرى — أي رياسة الدولة العليا — من دونها ، فهو تقرير يسوغه أنه رئيس البيت بحقه . . . وصاحب لواء الحرب بحقه . . . وزعيم الانقلابات الإصلاحية بحقه ؛ وما الإمامة الكبرى

إلا السلطان الذى يتوج هذه الرياسات كلها ، فلا يؤسّد إلا لمن سبقت له الكفاءة لتلك الرياسات . . . وهذا ما نعينه بالضرب الأدبى الداخل فى مدلول قوله سبحانه : « الرجال قوامون على النساء » .

وبعد ، فقد تمنى النساء قديماً أن يكون لهن حظ مما ذهب به الرجال ؛ فقد روى أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ومعها نسوة قالت : ليت الله كتب علينا الجهاد كما كتبه على الرجال ، فيكون لنا من الأجر مثل ما لهم ، فنزل قوله سبحانه : « ولا تتمنّوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ، للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن » . . . وذلك لأن التفكير فى هذا ، والاشتغال به إلى حد التمنى ، قد يحمل بعضهن أن يتمردن على وظائف الأنوثة ، فيفسدن مقاصد الطبيعة ، ويعارضن إرادة الله فى حكمة النسل ، دون أن يكون لهن من ورائه كبير غناء . . . فمن كانت تريد الأجر فسيبيله ما يسرها الله له ، وقد قال سبحانه : « للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن » دون توقف على جهاد أو غيره . . . ومن كانت تريد مجرد التشبه بالرجال ، فهو محاولة لتغيير خلق الله ، وسعى لإبطال سنة الطبيعة . . . وقد جاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المتشبهات من النساء بالرجال ، إذ يجب أن تظل المرأة امرأة قائمة على وظائف الأنوثة ، وأن يظل الرجل رجلاً قائماً بما يسره الله له ؛ فذلك هو منطق السنن وسبيل عمارة الكون .

٧ — تفضيل الرجل على المرأة

على أن تلك الرياسات لا بنى فيها ولا قهر . . . وهى كما تقدم رياسات من صنع الطبيعة لا من صنع الرجل وكسبه ؛ نشأت بحكم ما وسد إليه

من اختصاصات واسعة ، وأعباء ثقال ، لا يحكم امتياز له في جوهر النفس ومعدن الفطرة . . .

فليس معنى قوله سبحانه : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض » تفضيل معدن الرجل على معدن المرأة ، فقد تقدم في أكثر من موضع أنهما شقيقان ينحدران من نفس واحدة ، والقرآن الكريم يقرر أن الرجل من المرأة والمرأة من الرجل في قوله سبحانه : « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض » . . وإذاً فهو تفضيل لا يفض من قدر إنسانية المرأة ، لأنه تفضيل نشأ من تفرقة عضوية بينها وبين الرجل ، لا من تفرقة في الجوهر الغالي والمعدن الثمين . . وما كان من التفضيل راجعاً إلى فروق عضوية ، لا يستأهل أن يأسى عليه أحد ، فإن فضل الله سبحانه معقود بتزكية النفوس ، لا بتفرقة عضوية لا تقدم ولا تؤخر ؛ فاستشراف الهمم إلى التكميل بفضل الله أولى بذوى النفوس الكبار ؛ وما أجمل ما يشير به الله سبحانه إلى هذا المعنى في قوله جل شأنه : « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض . . للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن . . واسألوا الله من فضله . . إن الله كان بكل شيء عليماً » . وكل ما صرح به القرآن الكريم من ألفاظ التفضيل أو معانيه هو خاص بالتفضيل الحسى الذى لا يمس الجوهر ، وهو من قبيل قوله تعالى : « والله فضل بعضكم على بعض في الرزق » فليس التفضيل في الرزق بمنقص أحداً قدره عند الله سبحانه ؛ إنما هو تفضيل قضت به طبيعة الاجتماع ليقوم الناس في درجات يخدم بعضها بعضاً . . وقد ذهب المرأة في المجتمع بما ذهب به من وضع . . وذهب الرجل بما ذهب به . .

وترتب لكل منهما على ذلك ما أسلفنا من تبعات تتفاضل بتفاضل ما ذهب به كل منهما . . . على أن يكون ميزان المثوبة بعد ذلك قائماً على إخلاص كل منهما لدينه ، وتقواه لله عز وجل . . .

٨ - نصيب البنت في الميراث

ولقد بينا في باب نظر الإسلام إلى المرأة أنها كانت تباع قديماً وتشترى ؛ والذي يباع ويشترى لا يرث له قطعاً ولا ملك .

وكانت عند بعض طوائف اليهود ممنوعة من الميراث مع إختوتها الذكور . وكانت الزوجة تباع في إنجلترا إلى القرن الحادى عشر . . . وفي سنة ١٥٦٧ صدر قرار من البرلمان الأسكتلندى يحظر على المرأة أن يكون لها سلطة على شىء من الأشياء .

أما العرب فكانوا لا يرونها أهلاً لشيء من الميراث إطلاقاً ، لأنها لا تركب الفرس ؛ ولا تحمل السلاح ؛ ولا تقا تل العدو ؛ ولا تحوز الغنيمة ؛ ومن كان هذا شأنه فلا حق له أن يرث ؛ ولذا كان الميراث وقفاً على ذوى البلاء فى الحروب من الأبناء الذكور وحدهم ، يأخذة الأكبر فالأكبر ؛ أما غير ذوى البلاء من الصغار فلا يرثون شيئاً .

فإذا مات الرجل ولم يترك إلا إناثاً آل ميراثه كله إلى أعمامهن ؛ أما هنّ وأُمَّهنّ فلا يأخذن شيئاً .

ذلك كان بعض شأن المرأة فى الميراث وغيره عند العرب وقت ظهور الإسلام ، وعند غيرهم إلى عصور قريبة . . . فلما جاء الإسلام هذب وأصلح وأزال آثار العنجهية والبداءة ؛ وأنصف المرأة بما لا تجد له مثيلاً فى القديم ولا فى الحديث . . . جاءت امرأة سعد بن الربيع إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن الربيع . . . قتل أبوهما شهيداً معك في يوم أحد . . . فأخذ عمهما ماله ولم يدع لهما شيئاً . وهما لا تزوجان إلا ولهما مال . . . فقال عليه السلام : « يقضى الله في ذلك » فنزلت آية الميراث « يوصيكم الله في أولادكم . . . الخ » فأرسل رسول الله إلى عمهما ، فقال : « اعط ابنتى سعد الثلثين ، وأمهما الثمن ؛ وما بقى فهو لك » . . . وكان هذا أول ميراث للبنات في الإسلام .
 ويستطيع المنصف أن يدرك مبلغ المشقة الوجدانية التى عاناها هذا العربى ، وهو يغالب فى نفسه تيارا عاتيا من مألوفات الأحقاب والقرون . ويصارع ويجاهد — نزولا على أمر الله ورسوله — ليرد البنيتين ماله الذى ورثه بشرع البيئة وتقاليدها القائمة على الفروسية وحماية الذمار من قديم الزمان .

ولم يكن ذلك شاقا على نفس هذا الرجل فحسب ، بل شق أيضا على نفوس كثيرين — بحكم العادة — فأخذوا يعجبون ، ويقولون : تُعطى المرأة الربع أو الثمن . . ! وتعطى الابنة النصف . . ! ويُعطى الغلام الصغير . . ! وليس من هؤلاء أحد يقا تل القوم ، ولا يحوز الغنيمة ؟ . . .

وأدتهم أحلامهم الفرقة إلى أن ذلك أمر يوشك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينساه ؛ فقال بعضهم لبعض : اسكتوا عن هذا الحديث لعل رسول الله ينساه . . أو تقول له فيغيره !

ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم مضى فى إصلاحه الربانى ، ولم ينس ، ولم يغير . . وهذا يدلنا على عمق الثورة الإصلاحية التى كانت تعمل عملها فى المجتمع العربى وتغير أوضاعه ، لتعيد إقامتها من جديد على أسس من الحق والعدل والمساواة ، غير عابئة بشيء آخر !

وعلى هذه الأسس من الحق والعدل والمساواة قرر الإسلام للبنت نصف مالا أخيها من الميراث .

وقد يبدو — لأول وهلة — أن هذه القسمة غير عادلة ، وأن الإسلام حابي فيها الابن على حساب حق البنت ؛ وهذا الحكم السطحي غير صحيح ؛ فإن المرء — مع قليل من التأمل — لا يلبث أن يرى فيه حقيقة العدل ولباب الإنصاف ... نعم ... فإن البنت إذا بقيت بعد أبيها بدون زواج ، فحسبها نصيبها تنفق منه على نفسها ، وتعيش به وحدها ... وفي ذلك كل الكفاية .

فإذا تزوجت ، فلها المهر تأخذه ، فتضيفه إلى نصيبها ، دون أن تلزم بالتجهز منه بشيء ... ذلك عدا ما ينالها من تحف الخاطب وهداياه ! أما أخوها فيلزم بدفع المهر من نصيبه إذا تزوج ، عدا ما يضطره إلى أن يتقرب به إليها وإلى ذويها من التحف والهدايا .

فلم يكن من العدل أن يسوّى نصيبها بنصيب أخيها ... ثم تذهب هي إلى الزيادة بما تأخذ من المهر والهدايا ، ويهبط هو إلى النقصان بما يدفع من نفقات ! .

فإذا صارت البنت زوجة ، ارتفع عن كاهلها ما كانت تنفقه على نفسها ؛ وغدا عبء تلك النفقة على كاهل زوجها ، فيقوم لها بنفقة المسكن ، والفراش ، والطعام ، والملابس ، ولا تلزم هي بشيء من ذلك ... أما مالها الذي ورثته ، ومهرها الذي قبضته ، فهو في حوزتها كما كان قبل الزواج ؛ لا ينتقل منه شيء إلى زوجها ؛ وليس لزوجها سبيل إلى شيء منه ...

فإذا رزقت منه بأولاد ، فنفقتهم عليه لاعليها .

أما أخوها فإنه يغدو ملزماً بدفع تلك النفقات جميعاً لمن يتزوجها ،
ولأولاده الذين ينجبهم منها . . .

فهل يستقيم في شرعة العدل أن يستويا في الميراث . . . ثم تهوى
النفقات على نصيب أخيها فتأكله ، وتبقى هي موفورة النصيب ، معفاة
من كل نفقة ، علاوة على ما تقبضه من المهور وسواها ؟

والإسلام يبيح لها أن تثمر مالها بما يصلحه وينميه . . . فإذا هي
أخذت في ذلك وثمرته ، فقارن بين ما يصير إليه مالها بعد خمس سنوات
أو عشر مثلاً ، وبين ما يصير إليه نصيب أخيها ، فإنك واجد أن الإسلام
بهذه القسمة قد أنصف البنت إنصافاً لا يقصر بها عن السعة التي
قررها لأخيها .

فإذا حرصت على تثمير مالها ، واكتفت في النفقة بما تأخذ من
زوجها ، كأن رأس مالها بجانبها رصيماً مباركاً يواجه ما قد تأتى به الأيام
من طوارئ المرض أو الوفاة أو نحو ذلك ، مما يحتج به أدعياء الغيرة
على حقوقها .

تعدد الزوجات

مما أدركه الإسلام من عادات الجاهلية وآثار البداوة الأولى تعدد الزوجات ؛ فقد كان معروفاً من قبله في كل بيئة متحضرة وغير متحضرة وثنية وغير وثنية . . . فاشياً في العالم المسيحي بين العامة ورجال الدين ، وكان اليهود والعرب يمارسونه على نطاق واسع ، لا يتقيدون فيه باعتبار من الاعتبارات .

وكان طبعياً أن يعرض الإسلام لعلاج تلك الفوضى فيما جاء يصلحه من أمور الناس ، وينظمه بما يكفل خيره ، ويمنع ضرره وشره . . . فلم يحرمه كل التحريم ، ولم يبقه مطلقاً من كل قيد أو شرط كما كان عليه من قبل ؛ بل قيده وهذبه وجعله وافياً بحقوق المصلحة العامة ، ورفع الحرج عمن يتأذون بالتقييد أو الإطلاق على النحو الآتي :

أولاً : أمر بتقييد العدد ، ونهى الرجل أن يكون معه أكثر من أربعة . . . وكان ذلك شديداً على قوم ألفوا ما ورثوه عن آبائهم ، وعلقت نفوسهم من حرية التعدد ؛ ولكن لم يكن لهم بد من الإذعان والوقوف عند ما حدّ لهم الله سبحانه .

وتنفيذاً لهذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر من كان معه أكثر من أربع ، أن يمسك منهن أربعاً فقط ويسرح من عداهن . . . أما النص الذي ورد في ذلك فهو قوله تعالى : « وإن خفتم ألا تُقسطوا في اليتامى ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء ، مثني وثلاث ورباع » .

ثانياً : جعل العدالة شرطاً لهذا التعدد . .

ثالثاً : إذا خاف المرء ألا يعدل فعليه ألا كتفاء بواحدة ؛ وذلك قوله سبحانه — في بقية الآية السابقة — : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم » . . . ومعناه فإن خفتم أن تظلموا فواحدة . . والظلم محرم بإجماع المسلمين . . . وليس معنى هذا أن يقدم الرجل على التعدد أولاً ، ثم ينظر حاله من العدالة ، فإن رأى خيراً اطمأن به ، وإن رأى ميلاً وجوراً طلق وعاد إلى المعيشة مع واحدة . . ليس هذا هو المراد ، بل المراد أن يتخرج الرجل من الإقدام على هذا المحرم ما دام يرى أن تكاليف العدل الدقيق أوسع مما تطيق نفسه .

وقد ذكر الله سبحانه الخوف مرتين في الآية الكريمة ؛ فكأن الخطاب منه متوجه إلى ذوى الضمائر ، الذين يرقبون الله في دينهم ، ويحافظون مقامه . . وحين يكون المحذور موكولاً إلى حراسة الضمائر ، ورقابة الله ، فإن الترخص في استباحته لا يكون إلا على تخرج وتهيب ، فلا يغشى المرء حماه إلا وهو مدفوع بخرج أشد . . . ولكن أكثر الناس مع الأسف الشديد لم ينظروا في تشريع تعدد الزوجات إلا إلى قوله تعالى : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » ولم ينظروا إلى ما قبله ، ولا إلى ما بعده من قيود .

رابعاً : الظاهر من قوله تعالى : « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة »

أن التعدد محرم في حال احتمال الظلم . . . واحتمال الظلم أمر متوقع لا محالة ، فكأن إباحة التعدد علق بتأمر يجعله محرماً أو شيهاً بالمحرم ؛ وفي هذا كثير من المشقة على من لم يجدوا في زواجهم ما كانوا ينشدون من أغراض جدية أصيلة ، وثمار لا بد منها . . . فافتضت رحمة الله

وحكمته أن ينزل قوله جل شأنه : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ، ولو حرصتم . . فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » .
وفيه من الأحكام أن العدالة في توزيع الحقوق بين الزوجات ، ليست في طاقة البشر ؛ أى أن غشيان الظلم واقع لا محالة في حال تعددهن . . .
وأن الله رخص في هذا التعدد مع ما فيه من الظلم على ألا يذهب المرء مع هوى نفسه إلى إحداهن فيميل إليها عن سواها كل الميل ؛ أى رخص له في بعض الليل . . . ومعلوم أن الله سبحانه لا يرخص فيما يقارف به المرء بعض الظلم إلا لضرورات أو اعتبارات هامة توجب تيسير المصالح ، أو رفع الحرج عن ذوى الحرج . . . فإن الله قد حرم الظلم على نفسه ، وجعله بين الناس محرماً — على ما جاء في الحديث القدسي — ومحال أن يرخص في القليل منه لغير ضرورة أو مصلحة راجحة المنفعة

فتشريع تعدد الزوجات يتكلم عن الزوجة الواحدة . . . ويتكلم عن الزوجتين والثلاث والأربع . . ويتكلم عن تكاليف المثل العليا التي ترد المرء إلى الاكتفاء بواحدة . . . ويؤمى إلى مبدأ الضرورات الذي يبيح للمرء غشيان محارم التعدد على تهيب وحذر . . . !

ومما لا شك فيه أن تلك الضرورات الجدية لا تمت بصلة إلى رغبات أولئك الذين لا يرون في الزواج إلا أنه باب من أبواب الاستغراق في اللذة الجنسية ، وأن الله شرع لهم تعدد تلك الأبواب ليتيح لهم تحقيق ما تصبو إليه نفوسهم النهمة من ألوان تلك اللذة . . .
نعم لا شيء من ذلك في حساب الإسلام إذ أباح تعدد الزوجات ..
وقد بينا فيما تقدم ما يجلو ذلك المعنى ، وذكرنا أن رجلاً أتى النبي صلى

الله عليه وسلم يستأذنه أو يسأله أن يتزوج امرأة ذات حسب وجمال ولكنها لا تلد ، فلم يأذن له النبي عليه السلام ، لما رأى أن همته متعلقة بإصابة غرضه من الجمال فحسب . . . ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حديث آخر : « تزوجوا ولا تطلقوا ، فإن الله لا يحب الذواقين والذواقات » أى لا يحب الذين يخرجون بالزواج عما شرعه له الله من الحكمة ؛ ويتخذونه وسيلة لقضاء ما تنتزى به نفوسهم من الشهوات . . .

ويسمو الإسلام في حكمة الزواج حتى يجعله من أسباب التواصل والبر والرحمة ، فيقول سبحانه : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة » فيقترب البعيد ، وترتبط الأسر ، وتتواشج علائق القرى والمودة بعضها في بعض ، وتنشأ ذرية في كل بيت يمتون بعلاقات الحب إلى أبناء خالاتهم وأخوانهم في بيوت أخرى . . .

ذلك من حكم الزواج وآثاره الاجتماعية الجميلة . . . فإذا رحت تلمس تلك الحكمة في تعدد الزوجات على النحو الذى استباحه الذواقون لم تجد إلا النفرة والوحشة والتقاطع بين أسر الضرائر بعضها وبعض . . . وبين الضرة وضررتها . . . بل بين الأبناء بعضهم وبعض . . . وبين الأبناء وأبيهم . . . ولا يندر أن يقتل أبناء العلات^(١) بعضهم بعضاً ؛ أو أن يقتل بعضهم أباه ؛ أو أن يقتل الأب واحداً منهم أو أكثر !! . . . ومحال أن يشرع الله سبحانه شرعاً يثمر ذلك الحقد

(١) أى الضرائر .

والفساد . . . محال أن يشرع الله الزواج للمودة والرحمة ، ثم يعارضه بزواج آخر يبطل حكمته ، وينافى آثاره الجميلة الطيبة .

ولا يشق على الباحث أن يذكر بعض الضرورات التي تبيح لصاحبها أن يتزوج بأكثر من واحدة ، فهي ضرورات واضحة يمكن إحصاؤها من تجارب الحياة الواقعة . . .

فالرجل الذي أقام مع زوجته ما أقام ينشد الذرية ، ويرقب البنين ، فلم يسعفه الانتظار بشيء — وقد ثبت له ولزوجته أنها عاقر — هو من أصحاب تلك الرخصة بلا شك ؛ ولا لوم عليه أن يبتغي ما كتب الله له من النسل بزوجة أخرى فإذا ابتلى مثل هذا بشرع يضيق عليه ، ويلزمه أن يبقى محروماً أبداً الدهر من نعمة الذرية ، فهو ممتحن بشرع غير عادل ؛ يعالج ظلم المرأة بظلم يوقعه على الرجل ، وذلك من الفساد الذي يجب أن تبرأ منه الشرائع . . !

ولقد بلغ من عدالة تلك الضرورة أن الزوجة أحياناً هي التي تتولى بنفسها تمهيدات الخطبة والزواج ؛ وفاء لزوجها الذي صبر وأعذر ، وإسعاده بتحقيق الأمنية التي تهفو إليها نفسه . . وقد رأينا من تجاربنا الواقعية أن الزوجة الأولى ترقب وليد الزوجة الثانية بفارغ الصبر كأنه وليدها ؛ فما أن يهبط إلى النور حتى يحتويه حجرها ، وتضمه إلى فرشها وتنشئه بأعز وأحب ما تنشئه الأم ولدها ، صدق عاطفة وحب أكيد . . وأبوه قرير العين بذلك ، وأمه به جد مغتبطة . . وفي هذا ما يدل على أن عدالة الضرورة تكفلت بتمهيد كل صعب ؛ وإيناس جانب الرضا في قلب المرأة . . .

والرجل الذى مرضت زوجته مرضاً مزمناً أو مستعصياً ، ماذا نريد له أن يصنع إذا أغلقنا فى وجهه باب الزواج بأخرى ؟
إن القوم فى أوربا يبيحون الزنا ، أو هو عندهم كاللباح ، ولعلمهم هناك يرضون لصاحب الزوجة المريضة أن يتخذ سبيله إلى ساقطات المجتمع وبغاياه ، ليقضى بينهن رغبته ، كلما نشأت لديه رغبة فى النساء .. !
أما الإسلام الحنيف ، فيريد مجتمعاً نقيّاً طاهراً ، ليس فيه بغايا ولا ساقطات ؛ ولا يرضى لمروءات رجاله أن تتنذل بالاستخفاء والتسلل من حين لآخر إلى بؤر الفسق ، وأعشاش الفساد .. ويسنّ لزوج المريضة ، أن يتزوج بمن يرى معها الإحصان والكرامة .

ومن العجب أن بيننا من يندد بتعدد الزوجات ، ولا يرفع صوته بكلمة استنكار واحدة لما بدأ يتسلل إلى أوساطنا من عادات الغرب ، فى اتخاذ الخليلات ، وشيوع « الكباريات » ، والتحلل من قيود العفة وسهولة بذل الأعراض ...

فأى الطريقين أعف للمرأة ، وأكرم للرجل ، وأنزله للمجتمع ؟ ..
وأى المنهجين أولى بحملات التنديد والاستنكار ؟

إن كل زواج يقع معناه استنقاذ امرأة من التسكع فى الحانات وغير الحانات إلى كرامة البيت وشرف الزوجية . وفى هذا ما فيه من حصانة الرجل ووقار المجتمع .. ومع ذلك لا يرضون إلا التنديد بالإسلام ، مع أنه إذ شرع التعدد قيده بضروراته المبيحة له من نحو ما تقدم ؛ كأنهم يرضون لها أن تكون خليلية بدلا من أن تكون خليلية ، وهذا منتهى فساد الرأى ، وسوء التقدير لقيم الحياة ...

لا ينازع أحد أن الزواج بأخرى يشق على الزوجة الأولى ؛ ولكنهم

لم يقولوا لنا ما ذا يصنع زوج المريضة؟ .. إن الإسلام ليصيب كل أهداف العدالة العامة والخاصة حين يقرر له أن يتزوج بأخرى مع رعاية حقها والوفاء لها ، والاعتذار إليها بما هي أعلم به من سواها .

ومع ذلك فإن ظروف المرض تجعل الزوجة قليلة الرغبة في الرجل .. وتجعلها — متى كانت عاقلة — كثيرة العطف عليه ، صادقة التقدير لرغباته وحاجاته ، فتبدؤه هي بموضوع الزواج وتطلب إليه أن يشرع فيه .. وذلك أيضاً مما شاهدناه وشاهده غيرنا في واقع حياتنا الاجتماعية ..

وقد يكون للرجل زوجة شاذة ، ذات طبع سلبي لا يألف الرجال ، ولا ينشط لتلبية رغبات الزوج وذلك الضرب الشاذ معروف في النساء ، فماذا يصنع صاحب تلك الزوجة ؟ أيكون من الظلم لها — وهي لا تريد الرجل — أن يأذن له الإسلام بزواج أخرى ؟ .

وهناك ضرورات اقتصادية ، يحتاج الرجل فيها إلى المعونة ، وتحتاج المصلحة العامة إلى الأيدي العاملة كما في الأقاليم القليلة السكان ، التي تتوقف عمارتها بالغراس والأبنية ، ويتوقف رخاء أهلها — تبعاً لذلك — على كثرة الأيدي العاملة ، فيقوم تعدد الزوجات بعد قليل من السنوات بحق تلك الضرورة العمرانية .

وهذا اعتبار يجب أن نلمح فيه جمال الإسلام ، ومرونته التي يستجيب فيها لكل ضرورة خاصة أو عامة من ضرورات الفرد والجماعة ؛ فإن أحداً لا يعارض في أن رخاء الأمة وكثرة عددها سبب من أسباب هيبتها وقوتها بين الأمم ولا يجوز بحال من الأحوال أن نهدر ذلك العامل من عوامل مجد الأمة وقوتها لاعتبارات تتضاءل إلى جانبه .

وفي شمال الدلتا بمصر يقوم الشاهد على ذلك أقوى ما يكون الشاهد ،

فالأرض هناك واسعة المدى ، بأثرة غير مستصلحة ، ولا تحتاج لغير الأيدي العاملة ... والعمران هناك يزحف ويتجدد ، والنسل ينمو ويكثر ، والأرض الملحة تتحول في كل حين إلى مروج يانعة وبساتين تسر النظر ، ولا يحتاج الرجل هناك في إصابة الغنى والثروة إلا إلى أن يكون له أكثر من زوجة ... فلا يمضى عليه غير قليل حتى يكون من دوى الملكيات ، بعد أن كان حين وفوده إليها معدما خاوى الوفاض ... وكل من زار شمال الدلتا يعرف تلك الحقيقة الواقعة .

ومن معجزات الإسلام أن تعدد الزوجات هو الحل الكريم الشريف لما يعقب الحروب المدمرة من أزمات خلقية واجتماعية واقتصادية .

ففي أعقاب الحروب يهبط عدد الرجال عن عدد النساء هبوطاً مفرعاً قد تصل النسبة معه في بعض الأحيان إلى ١ : ١٠ ... فإذا اكتفى كل رجل بواحدة فقط من هؤلاء العشرة ، فماذا تصنع الباقيات ؟

إنهن قد يشتغلن لإعالة أنفسهن ؛ ولكن الأزمة بالنسبة لهن ليست أزمة الطعام والشراب فحسب ، بل هي أيضاً أزمة ظمأ فطري لا سبيل إلى الإغضاء عنه أو الصبر عليه !

إن المنادين عندنا والمناديات بتحريم تعدد الزوجات يعرفون تلك الحالة حق المعرفة ، ويعرفون أن أوربا عالجتها بالإغضاء عن الزنا ، وتيسير سبله للراغبات فيه ... وعالجتها بالاعتراف باللقطاء وأولاد الزنا الذين غصت بهم المستشفيات ودور الحضانة ... يعرفون ذلك كله وينادون معه بتحريم تعدد الزوجات ؛ كأن الزواج الشرعي عندهم أخش من الزواج الخبيث . . . وكأن الابن الشرعي أخط كرامة عندهم من الابن

المقيط . . . وفي هذا ما يبين لنا حقيقة المصير الذي يريده لنا هؤلاء بتلك الدعوة السمومة . . .

ومما يجب ذكره في هذا المقام أن الفتيات في ألمانيا تمردن على شريعة الزنا ، ورفضن أن تقضى إحداهن حياتها متبذلة بعرضها في سوق الدعارة ؛ وأن تبوء في خاتمة المطاف بولد يحمل سمات البنوة الذليلة أمام سواه ممن لهم آباء شرعيون . . . رفضن هذا وتمردن عليه ، وقمن بدعوة طريفة ، ينادين فيها أن يكون الزواج مناوبة بين النساء ؛ فتقضى إحداهن مع الرجل أجلاً محدوداً ، ثم تحل السليل لغيرها لتستوفى حظها . . . وهكذا . وقد ألفت الجمعيات للمناداة بذلك المبدأ . . . وهو مبدأ — على طرافته وغرابته — يعتبر صدى لثورة فطرة الله في نفس الآدمي التي تؤثر الاتصال الشرعى بالرجل على الاتصال الخبيث ؛ فعمل المنادين عندنا بتحريم تعدد الزوجات ينكسون الرأس أمام تلك الدعوة التي قامت في أوروبا للمناداة بإباحته في صورة تدعو إلى الضحك والمرثاء معا !!

من ذلك يتبين أن العيب ليس في تشريع إباحة الزوجات ، إنما في طريقة تطبيقه ، أو في سوء استعمال الحق الذي رخص الله به في أحوال خاصة ، وظروف مقدرة بضرورتها . . . العيب في أولئك الذواقين الذين يظنون الحياة مأكلة ولذة ، فراحوا يطلقون كثيرا ، ويتزوجون كثيرا — ذهابا مع محض اللذة ، واستغراقاً في طاعة الشهوة — غير ملقين بالا لما يحدثون في المجتمع من فساد ، ولا إلى ما ينزلون بالزوجات والأبناء من شر الجنايات .

وإصلاح ذلك العيب لا يكون بحظر التعدد ، وتحريم ما أباح الله ،

بل بتهديب النفوس ، وتنوير الأذهان وتعليم الناس حقائق دينهم ،
ومالهم في الحياة من أهداف وواجبات .

ومما يجب ملاحظته أن حالات التعدد الآن قلت في المدن عما كانت
عليه في أوائل هذا القرن قلة هائلة لا يمارى فيها أحد ؛ وما ذلك إلا لأن
الناس أصبحوا أكثر تقديرا للمسؤوليات ، وأحسن إدراكا لقيم الحياة ؛
بفضل ما أصابوا من العلم والثقافة ، وما شغلوا به أنفسهم وعقولهم من
أهداف جدية وغايات حسنة . . . ومع اضطراب النهضة ، واتساع دائرة
العلم والثقافة ، ومعرفة الناس لحقائق دينهم وأهدافه ، سيستمر النقصان
في حالات التعدد ، حتى تغدو محصورة في دائرة الضرورات التي تبرز
فضل الإسلام على ما سواه من الشرائع والأديان .

الطلاق

لا تخلو الحياة الزوجية أحياناً من أن تهب على سماءها الصافية أعاصير خفيفة تكدر صفوها ، وتغير ما عهد من هدوءها وسعادتها ؛ فإذا اعتصم الزوج أو الزوجة أو كلاهما بالحكمة ، وضبط النفس ، مرت العاصفة في الغالب بسلام ، وعاد البيت إلى هدوءه وسعادته . . . وإذا لم تكن الحكمة أو ضبط النفس انتهى الأمر في الغالب بالطلاق ؛ وهي خاتمة ييغضها الله ، ويُنفّر منها الإسلام ؛ ويقول عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

وقد جاء الإسلام بمنهج للحكمة وضبط النفس ، لو سار الناس عليها وأخذوا أنفسهم بأحكامها ، أو أخذهم بها الحاكم لقلت حوادث الطلاق ، واستقرت الحياة الزوجية عندنا على قرار مكين . . . فإن ربح الخلاف إما أن تهب من قبل الزوجة ، وإما أن تهب من قبل الزوج ؛ وإما أن تهب من قبلهما معاً .

فإذا هبت من قبلها وامتنعت عليه ، فهي ناشز .

وإذا هبت من قبله ، وأعرض عنها فهو ناشز .

وإذا هبت من قبلهما معاً فهو الشقاق .

نشوز الزوجة

والنشوز حالة من النفور ، تعترى الزوج أو الزوجة ، فإذا نشزت المرأة غدت صعبة القياد على زوجها ، وتنكرت لحقه . . . وقد أمر الله سبحانه — لعلاج تلك الحالة — بما يأتي :

أولاً : أن يعظها زوجها بالرفق واللين ، ويبين لها ما في أمرها من الخطأ ، وما في مسلكها مما يغضب الله ، ويضرب لها الأمثال بحال الزوجات السعيدات . . . الخ

ويجب أن يكون في وعظه كيساً لبقاً ، طويل الأناة فإن ذلك جدير أن يلين من حدتها ، ويردها إلى سبيل الموافقة والوئام .

ثانياً : إذا بلغ الزوج بوعظه تلك النتيجة فيها ونعمت ، وإلا فقد أمره الإسلام باتخاذ إجراء آخر ، فيه معنى العقوبة السلبية ، قد يردها إلى صوابها ، وهو هجرها في مضجعها ، فيعرض عنها ، ولا يكلمها ، ولا يقربها ، ويرى من نفسه تعالياً عليها واستمساكاً عنها . . . وهو علاج رادع للمرأة ، مذل لكبريائها ؛ فإن أعز ما تدل به هو أنوثتها ؛ وأقوى ما تغزو به الرجل هو هذا السلاح . . . فإذا فله لها ، وأراها من نفسه استمساكاً عنها ، وقلة مبالاة بما لديها ، فقد أبقاها بلا سلاح ، وأذل لها أنوثتها ، وأرخص بضاعتها ؛ وذلك أنكى ما تشعر به المرأة من هزيمة وخذلان .

ثالثاً : إذا نجح الرجل في ذلك واستنزلها من نشوزها فيها ونعمت ، وإلا فقد أمره الإسلام بإجراء فيه معنى العقوبة الإيجابية ، وهو أن

يضربها ضرباً غير مبرح ، لا يترك في جسمها أثراً — على نحو ما أشرنا إليه سابقاً .

تلك هي الوسائل التي يعالج بها الرجل نشوز زوجته ، وهي وسائل تستغرق من الوقت والجهد ما هو كفيل بتهدئة البواعث العارضة ، وفطور حدة الطارئ الدخيل . . فإذا أطاعته فلا هجر ولا ضرب ، ولكن إجمال وإحسان ؛ وذلك كله معنى قوله سبحانه : « واللاتي تخافون نشوزهن ، فعظوهن واحجروهن في المضاجع ، واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ، إن الله كان علياً كبيراً » .

نشوز الرجل

إذا كان النشوز من جانب الرجل ، فلتستجمع المرأة كل حيلتها وذكائها ، ولتدرس أسباب نفوره في تلطف وكياسة ، ولتعالج كل سبب بما يصلحه ؛ ولا بأس أن تتقبل ما يكلفها ذلك من ألم نفسي ، أو جهد مالى أو نحوه بسماحة نفس وطيبة خاطر ؛ فهي إنما تسعى لأسمى واجب تعتر به المرأة بعد عبادة الله عز وجل .

ولسنا بصدد استقصاء حالات مثل هذه الأزمة ، وما يكون في كل حالة من أسباب النفور ، فإن ذلك لا يحل مشكلة ، إنما يحل المشكلة ما لدى المرأة من براعة المداخل ، وحسن التأتي في علاج الأمور ، ودقة الحساسية في استكناه مالا تراه العيون ؛ وقلماً تخطيء المرأة في الفراسة والدراسة ؛ وقلماً تخطيء في إصابة التوفيق والنجاح . . . ومما يساق في هذا المقام أن سودة بنت زمعة ، زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحست إعراضه عنها ، واتجاهه إلى طلاقها . . فلم تسأله : ما يقبضك

عنى ؟ . . . وسرعان ما كشفت بحاستها النسوية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجد عليها فى دينها ، ولا خلقتها ، ولا معاملتها شيئاً يكرهه ؛ لكنه لا ينشط إليها كما ينشط لسائر نساءه لكبر سنها ، وما صارت إليه من شيخوخة ؛ وأنه يريد أن يسرحها ، حتى لا يلقي الله وقد ظلمها حقها من دون نساءه ؛ فما هو إلا أن سعت إلى لقائه ، وأنهت إليه أنها قد كبرت ، ولم يعد إليها بالرجال من حاجة ؛ وأنها تجعل ليلتها وحظها منه لعائشة حبيته ؛ ولا أرب لها إلا أن تبعث يوم القيامة فى جملة نساءه صلى الله عليه وسلم ، فقبل منها ذلك ، وأثنى الله على صنيعها الذى صالحت به زوجها ؛ وأزل فيها قوله سبحانه : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، ومن يؤق شح نفسه ، فأولئك هم المفلحون » .

الشقاق بين الزوجين

وتلك حالة غير النشوز ؛ فالنشوز استعصاء الزوجة ، أو جفوة الزوج . . . وقد شرع الله للزوج أن يعالج زوجته بما قدمنا ، وشرع للزوجة أن تعالج زوجها بما تهديها إليه الكياسة . . . أما فى هذه الحالة فالنفور قائم من كلا الزوجين ؛ فهى نافرة وهو نافر ؛ ولا محل لأن يُترك لأحدهما أو لكليهما علاج الموقف بالروح التى ينشدها الإسلام .

إن خير ما يكون فى هذه الحالة ، هو اختيار رجل صالح من أهله ، ورجل صالح من أهلها ، ليدرسا معا ما بين الزوجين ، ويتبين ما هنالك من علل ، وينصحا ويعالجا ، لعل الله يوفق بينهما . . . وفى ذلك يقول

الله سبحانه : « وإن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ، إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا » . . . وقد يُكَلِّفُ الْحَكَمَانِ بِذَلِكَ مِنْ قَبْلِ وَلِي الْأَمْرِ ، أَوْ مِنْ قَبْلِ الْأَهْلِ وَالْعَشِيرَةِ وَالْأَصْدِقَاءِ ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ إِجْرَاءٌ مُوَفَّقٌ حَكِيمٌ ، يَكْفُلُ عِلَاجَ الْمَشْكِلَةِ عَلَى أَسَاسٍ مِنَ النَّظَرِ الصَّادِقِ وَالرَّغْبَةِ فِي التَّوْفِيقِ مَا أَمَكُنَ التَّوْفِيقُ وقد أَخَذَتْ فَرَنْسَا بِطَرَفٍ مِنْ هَذَا الْمَبْدَأِ ، وَجَعَلَتْ لِرَئِيسِ الْحَكَمَةِ أَنْ يَتَوَلَّى مَهْمَةَ الْحَكَمِينَ فِي دِرَاسَةِ مَا بَيْنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ ، بِغِيَةِ التَّوْفِيقِ بَيْنَهُمَا ؛ وَلَكِنْ مَا جَاءَ بِهِ الْإِسْلَامُ أَوفَى ، وَأَكْفَلَ لِنَعْرِفَ حَقِيقَةَ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لِلشِّقَاقِ .

وَمِنَ الذُّوقِ السَّامِي فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي حَالَةِ النَّشُوزِ لَمْ يُوْرِدْ ذِكْرُ الطَّلَاقِ ؛ لَا تَصْرِيحًا وَلَا تَلْمِيحًا ؛ بَلْ طُلِبَ إِلَى الرَّجُلِ أَنْ يَعْتَصِمَ بِحُكْمَتِهِ ، وَرَجَاحَةِ عَقْلِهِ ، وَأَمْرَهُ أَنْ يَعْظَ أَوَّلًا ؛ فَإِذَا لَمْ يَنْفَعِ الْوَعْظُ فَالْهَجْرُ ؛ فَإِذَا لَمْ يَنْفَعِ الْهَجْرُ فَالضَّرْبُ غَيْرَ الْمَبْرَحِ وَلَمْ يَقُلْ سُبْحَانَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : فَإِذَا لَمْ يَنْفَعِ الضَّرْبُ فَطَلَّقُوْهُنَّ ، بَلْ قَالَ : « فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَ سَبِيلًا » لِأَنَّ تَقْدِيمَ احْتِمَالَاتِ الْوَفَاقِ أَوَّلَى فِي ذُوقِ الْمُجْتَمَعِ الرَّفِيعِ . وَحِينَ تَرُكُ إِلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَتَوَلَّى عِلَاجَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا ، لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا كَلِمَاتَ « الصَّلَاحِ » الْمَكْرُورَةِ لَمَّا فِيهَا مِنْ تَقَاوُلٍ بِالْخَيْرِ وَتَهْيِئَةٍ لِأَسْبَابِ النِّجَاحِ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » .

وَتِلْكَ الْمُلَاحَظَةُ نَفْسُهَا نَلَاظُهَا أَيْضًا فِي آيَةِ الْحَكَمِينَ ؛ إِذْ قَالَ سُبْحَانَهُ : « إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا » وَاکْتَفَى بِذَلِكَ وَلَمْ يَقُلْ : وَإِنْ لَمْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا فَالْفَرَقَةُ أَوَّلَى بِهِمَا .

وذلك يدلنا على مبلغ حرص الإسلام على دوام الوفاق بين الزوجين ونفوره الشديد من أن ينتهى ما بينهما بالطلاق .

فعلى أولئك الذين يلجأون إلى قطع صلة الزواج عند البادرة الأولى أن ينظروا إلى ما سنّ لهم الله تعالى ، وما اختار لهم من مناهج التروى والأناة والإصلاح ، فإنّ أبغض الحلال إلى الله الطلاق ؛ ولا يسوغ للمرء أن يقدم على ذلك الذى يبغض الله ، إلا بعد استنفاد كل وسائل العلاج والتوفيق ؛ فإن ذلك هو الظاهر لنا من روح الإسلام ، ومن نصوصه الواضحة .

لم يحظر الله علينا الطلاق ، ولم يضيق علينا بتحريمه ، بل أباحه على كراهية حتى لا يغشاه أحد إلا لضرورة تضطره إليه ؛ وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما خلق الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق » .

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغضب من فعل الذين لا يحسنون فهم ما شرع الله لهم من الطلاق ، ولا يدرون كيف يقعونه ؛ وكان يعتبر ذلك لعباً بكتاب الله وحدوده ؛ فعن أبى موسى الأشعرى أنه عليه السلام قال : « ما بال أحدكم يلعب بحدود الله : يقول قد طلقت ، قد راجعت !! » . . وسمع عليه السلام أن رجلاً طلق زوجته بغير ما أحل الله ، فقام مغضباً وقال : « أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ ! » . وقد ذهب الإسلام فى تلك الكراهية إلى حد أنه نذب الرجل إلى إمساك زوجته إذا كان يكرهها ، ووعدّه على عدم الطلاق مثوبة وأجرًا جزيلًا ؛ وذلك قوله سبحانه : « فإن كرهتموهن ، فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً » قال العلماء ، وذلك يد

على أنه مندوب إلى إمساكها مع كراهته لها ، لما يعلم لنا الله في ذلك من الخير الكثير . . ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « تزوجوا ولا تطلقوا ، فإن الله لا يحب الذواقين والذواقات » .

ولقد قلنا في مقدمة هذه الرسالة : إننا لا نقصد بها إلى التحليل الفنى ؛ ولا إلى الاستيعاب العلمى ، الذى يستقصى الأصول والفروع ؛ إنما نهدف إلى عرض طائفة من الآداب العامة ، والقواعد التى يمكن أن يلتزمها الإنسان فى خاصة نفسه ، ويطبّقها فى معاملاته . . . وكلامنا فى الطلاق إنما ينحو هذا النحو ؛ ولذلك نكتفى بإيراد بعض ما قرّره كتب الأحكام من أقوال العلماء عن الطلاق .

١ — طلاق الغضبان لا يقع ، ونعنى به الغضب العارض ، لفورة وقتية تضعف معها إرادة المرء عن السيطرة على أعصابه ، بحيث يقول مالا يريد ، ويقضى مالا نية له فيه . . . أما الغضب الذى هو وصف لحالة الشقاق المستعصى على العلاج فإن الطلاق فيه واقع لا محالة ؛ لأنه هو العلاج المقصود لإنهاء الشقاق ، وإزالة الحالة الموجبة للقلق والاضطراب ؛ واستدلوا لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا طلاق ، ولا اعتاق فى إغلاق » قال ابن القيم فى إعلام الموقعين : « يعنى الغضب ، وبذا فسرهُ أبو داود فى سننه » . . . إلى أن قال : « والتحقيق أن الغلق يتناول كل من اتغلق عليه طريق قصده وتصوّره ، كالسكران ، والمجنون والمبرسم^(١) والمسكره والغضبان ، فحال هؤلاء كلهم حال إغلاق . . . والطلاق إنما يكون عن وطر ، فيكون عن

(١) المبرسم : الذى يهذى من غلة أصابته .

قصد من المطلق ، وتصور لما يقصده ؛ فإن تخلف القصد أو التصور لم يقع الطلاق .

٢ — من قال : على الطلاق ، أو الطلاق يلزمني إن فعلت كذا ، أو إن لم أفعل كذا ، فطلاقه لا يقع ... قال ابن القيم في إعلام الموقعين : « وهذا مذهب أبي حنيفة ، وبه أفتى جماعة من مشايخ مذهبه ، وبه أفتى القفال في قوله : « الطلاق يلزمني » ... وسر ذلك أن قائل هذه العبارة « يتعهد » في المستقبل أن يطلق امرأته إن فعل كذا ، أو إن لم يفعل كذا .. وحكم الطلاق أنه يلزم صاحبه إذا وقع فعلاً ، أما قبل أن يوقعه فلا ، قال ابن القيم : « وكأنه قال : فعلى أن أطلقك ، وهو لو صرح بهذا لم تطلق بغير خلاف » .

٣ — إذا قال الرجل لامرأته : إن كُتِ فلانا ، أو إن خرجت من بيتي بغير إذنى — أو نحو ذلك — فأنت طالق ، ثم كُتِ هذا الفلان ، أو خرجت من البيت بغير إذنه . لا يقع عليها الطلاق .. وقد حكى ذلك ابن القيم عن بعض أئمة الشافعية ؛ وقال : « وهذا القول هو الفقه بعينه ، ولا سيما على أصول مالك وأحمد » وذكر بعد ذلك كلاماً يبين به مطابقة هذا الحكم لأصول مالك وأحمد .

٤ — من حلف بالطلاق فيمينه لغو غير منعقدة ، ومن حلف به حائثاً فطلاقه غير واقع ، ولا يلزمه على هذا الحنث كفارة ، قال في إعلام الموقعين : « وهذا مذهب خلق من السلف والخلف ؛ صح ذلك عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب كرم الله وجهه ؛ قال بعض فقهاء المالكية وأهل الظاهر : ولا يعرف لعلى في ذلك مخالف من الصحابة ؛ هذا لفظ أبي القاسم التيمي في شرح أحكام عبد الحق ، وقاله قبله أبو محمد بن حزم ؛ وصح ذلك عن طاوس — أجل أصحاب ابن عباس رضى الله عنه وأقمتهم

على الإطلاق — ... قال عبد الرزاق في مصنفه : « أنبأنا ابن جريح قال : أخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول : الحلف بالطلاق ليس شيئاً .. وهذا إسناد عن رجل من أجل التابعين وأفقهم ، وقد وافقه عليه أكثر من أربعمائة عالم ، ممن بنى فقهه على نصوص الكتاب والسنة دون القياس ، ومن آخرهم أبو محمد بن حزم . »

وقد ذهب بعض الأئمة إلى أن الحلف بالطلاق ليس لغواً ، بل هو يمين شرعية ، ولكن لا يقع بها الطلاق أصلاً ، فإذا كان الحالف حاثاً فعليته كفارة يمينه فقط ، وكفارته : « إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » ولا علاقة للطلاق نفسه بتلك الكفارة ؛ فسواء أ كفر عن اليمين أم لم يكفر ، فإن طلاقه لا يقع ...

٥ — طلاق الثلاث يقع واحدة فقط ... على هذا كان يجري الأمر أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأيام خلافة أبي بكر ، وسنتين من خلافة عمر ؛ روى مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما : « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ، وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ؛ فقال عمر : إن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ؟ ! فأمضاه عليهم » أى أن عمر رضى الله عنه لما رأى الناس يتتابعون على طلاق الثلاث ، ويعرضون عما سنّ لهم الشرع من الأناة : مرة ، ومرة ، ومرة ، ويستعجلون الفراق — لما رأى ذلك بدا له أن يمضيه عليهم ويوقعه ثلاثاً ، ليذيقهم غصة الندم ولذعة الفراق ، ليعتبر بهم غيرهم فيكف عند استعجاله .

وقد روى النسائي في تحريم تطليق الثلاث دفعة واحدة عن محمود بن

لميدرضى الله عنه قال : « أخبر النبي عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ، فقام غضبان ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟! حتى قام رجل فقال يا رسول الله : ألا أقتله ؟ » .

ولقد كان عمر رضى الله عنه يريد بما فعله أن يكف الناس عما استعجلوا فيه ، ولكننا نرى أن علاجه رضى الله عنه لم يوقف تتابع الناس عما أراد صرفهم عنه ، فلم يبق إلا أن نعود إلى إمضاء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في إيقاع التطليقات الثلاث واحدة فقط ... بل إن من العلماء من يقول : إن طلاق الثلاث لا يقع أصلاً ، لا واحدة ولا ثلاثاً ، لأنه طلاق بدعة ؛ ولهم في ذلك أدلة لها اعتبارها ..

٦ — جعل الإسلام للطلاق أوقاتاً يقع فيها ، وحرمه في أوقات أخرى ... حرمه وقت أن تكون المرأة حائضاً ، وحرمه وقت أن تكون في طهر جامعها فيه ... وحال المرأة في الغالب يدور بين حيض وطهر ؛ فهي إما حائض ، وإما طاهر .. فإذا طلقها وهي حائض فطلاقه حرام ، وإذا طلقها في طهر وطهرها فيه فطلاقه حرام أيضاً ؛ وذلك مأخوذ من قوله سبحانه : « يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » .. والعدة هي الطهر الذي لم تجامع فيه ... أى فأوقعوا الطلاق في الطهر الذي لم تجامع فيه ... قال ابن عباس رضى الله عنه : « لا يطلقها وهي حائض ، ولا في طهر قد جامعها فيه ؛ ولكن يتركها حتى إذا حاضت وطهرت طلقها تطليقة » .

قال الإمام ابن كثير : « ومن هنا أخذ الفقهاء أحكام الطلاق ، وقسموه إلى طلاق سنة ، وطلاق بدعة ... فطلاق السنة هو أن يطلقها طاهراً من غير جماع ... أو حاملاً قد استبان حملها ... وطلاق البدعة

هو أن يطلقها في حال الحيض ! وفي طهر قد جامعها فيه لا يدري أحملت أم لا » قال العلماء : ومن الحكمة في ذلك أن إمساكه عن إيقاع الطلاق في الحيض أو في الطهر الذي جامعها فيه يتيح له فرصة من الوقت قد يحدث أثناءها من الأمور والاعتبارات ما يدعوه إلى تغيير رأيه وصرفه عن نية الطلاق ؛ ولأمر ما ختم الله سبحانه الآية الشريفة بقوله : « لا تدري ، لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » ... ومن الأمور التي قد تحدث أن الرجل قد يريد تطليق زوجته ، فيذكر أنها في طهر قد جامعها فيه ، فيمسك عن طلاقها ، وينتظر حيضتها القادمة ليطلقها بعدها ... وقد يطول انتظاره لتلك الحيضة فلا تجيء ، إذ تكون قد حملت منه ؛ فإذا رأى جنينه في بطنها ثناه ذلك غالباً عن نية الطلاق ... أما إذا طلق وهو مستبين للحمل فلا بد أنه يكون قد تجمع لديه من الاعتبارات ما جعله يفضل أهون المكروهين .

وقد روى البخاري « أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه طلق امرأة له وهي حائض ، فذكر عمر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتغيظ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ثم قال : ليراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر وتحيض ، فتطهر ، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً قبل أن يمسيها ؛ فتلك العدة التي أمر بها الله عز وجل » وفي رواية لمسلم : « فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » . قال الصنعاني في سبل السلام : « وفي قوله عليه السلام حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر » دليل على أنه لا يطلقها إلا في الطهر الثاني دون الأول ، وقد ذهب إلى تحريم الطلاق فيه مالك وهو الأصح عند الشافعية » .

وأكثر العوام عندنا بل كثير من الخواص يجهل طلاق السنة الذي

شرعه الإسلام ، وطلاق البدعة الذى حرمه ؛ فيطلق الرجل امرأته غير مكترث بسنة أو بدعة ؛ ولا ملتفت إلى حلال أو حرام ؛ لأنه لا يعرف متى يحل له أن يطلق امرأته ، ومتى يحرم عليه ذلك ؛ فليترك المسلمون ربهم فى دينهم وفى أولادهم وفى زوجاتهم ، وليقفوا عندما حد لهم الله من حدود الطلاق التى أوردنا بعضها ؛ فإن الله سبحانه قد حذرهم فى آية الطلاق نفسها أن يجاوزوا تلك الحدود إذ قال : « تلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى ، لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » .

وإذا عرفت أن الطلاق البدعى محرم ، فاعلم أنه قد اختلف فيه العلماء هل يقع ؟ أو لا يقع ؟ . . .

قال قوم : إنه يقع وإن كان حراماً ؛ أى أنهم يثبتون وقوع الطلاق ، ويحكمون على صاحبه بأنه ارتكب محرماً يعاقبه الله عليه .

وقال قوم : إنه لا يقع ؛ واستدلوا بما أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائى : « طلق عبد الله بن عمر امرأته وهى حائض ؛ قال عبد الله

ابن عمر : فردّها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرها شيئاً » أى اعتبر تلك التطليقة كأنها لم تكن . . وفى رواية أخرى عن ابن عمر أنه

طلق امرأته وهى حائض ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليس ذلك بشيء » وقد روى ابن حزم بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه سئل

عن الرجل يطلق امرأته وهى حائض فقال : لا يعتد بطلاقه . . . وقال ابن عبد البر لا يخالف فى ذلك إلا أهل البدع والضلال . . . ورجح

الشوكانى فى نيل الأوطار رواية القائلين بعدم وقوع الطلاق البدعى على رواية المخالفين . . . وإليه ذهب الصنعانى فى سبل السلام .

وحجتهم في ذلك أن الله حرم الطلاق البدعي فهو ليس من إذنه سبحانه ولا من أمره ، وما كان كذلك فهو مردود لا يؤبه له ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .
وقالوا أيضاً : « إنه منسوب إلى البدعة ، وكل بدعة ضلالة ، والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي ، ولا يقع بها ، بل هي باطلة » .
فإذا راعينا في طلاقنا تلك الآداب والأحكام المستقاة من روح الإسلام ونصوصه كان المجتمع الإسلامي أكثر ثباتاً واستقراراً ، وأعظم بهاء ووقاراً ؛ فنسأله سبحانه الهداية إلى سواء السبيل .

المحل

تمهيد :

قال تعالى : « الطلاق مرتان . . فإمساك بمعروفٍ أو تسريحٌ بإحسان » « فإن طلقها فلا تحل له من بعدُ حتى تنكح زوجاً غيره .. فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ، إن ظنَّا أن يُقيما حدودَ الله . »
وفي هذه الآية الكريمة من الأحكام ما يأتي :
أولاً : أن التطلق الشرعي يجب أن يكون تطليقة بعد تطليقة . .
لأن هذا هو مقتضى قوله تعالى : « الطلاق مرتان » أي مرة بعد مرة ، على التفريق دون الجمع دفعة واحدة . . وبهذا يكون تقدير الآية الكريمة هكذا : الطلاق الذي يجوز للرجل أن يراجع زوجته بعده مرتان متفرقتان .
وقد روى بعض العلماء أن هذا هو قول عمر ، وعثمان ، وعلي ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعمران ابن الحصين ، وأبي موسى الأشعري ، وأبي الدرداء ، وحذيفة . . .

وهو المطابق لطلاق السنة المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛
إذ كان لا يجوز وقوع طلاق الثلاث مجموعة إلا واحدة . . . وقد قال
كثير من العلماء : إنه إذا طلقها اثنتين أو ثلاثاً لا يقع إلا الواحدة . . .
ثانياً : إذا طلق الرجل زوجته وراجعها . . ثم طلقها وراجعها
— أى استنفذ المرتين المقررتين له — فليعلم أن زوجته ستبين منه بينونة
كبرى إن طلقها بعد ذلك . . . فعليه أن يحسن صحبتها إن طاب له أن
يعاشرها ، وإلا فليسرحها بإحسان . وقد نقل الإمام ابن كثير في تفسير
قوله تعالى : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » قول ابن عباس
رضي الله عنه : « إذا طلق الرجل زوجته تطليقتين فليتق الله في الثالثة :
فإما أن يمسكها بمعروف فيحسن صحبتها ، أو يسرحها بإحسان فلا يظلمها
من حقها شيئاً » .

ثالثاً : الحكمة في تقرير حق الرجل في الرجعة : أنه قد يندم عقب
الطلاق ، وتنازعه نفسه إلى زوجته ، فلو لم يكن له حق الرجوع لشق
ذلك عليه ، وعظم به الخطب ! . . . وما كان يدري أنه سيصير كذلك
إذا طلقها ؛ فقضت رحمة الله سبحانه أن يقرر له هذا الحق . . .

ولما كانت العظة لا تبلغ كلها بالتجربة الأولى والمرة الواحدة ،
أثبت الله سبحانه حق المراجعة إذا عاد لطلاقها مرة ثانية ، وعند ذلك يكون
الإنسان قد جرب نفسه في تلك المفارقة ، وعرف حال قلبه في ذلك
الباب ؛ فإن كان الأصلح له إمساكها راجعها وأمسكها بالمعروف ، وإن
كان الأصلح له تسريحها سرحها على أحسن الوجوه . . . وهذا التدريج
والترتيب يدل على كمال رحمة الله تعالى ورأفته بعبده .

رابعاً : إذا طلق الرجل زوجته مرتين على الصفة التي مضت ، فقد

استوفى نصابه ، فإن طلقها مرة ثالثة فلا تحل له رجعتها ، إلا إذا تزوجت غيره .

خامساً : إذا تزوجت غيره ، ولم تدم العشرة بينهما لسبب ما ، فطلقها ، فقد حلت أن تعود للأول .

الحكمة في هذا الشرط :

والحكمة في هذا الشرط — على ما قال العلماء — هو تأديب الزوج العاثر وزجره عن الطلاق ، لأن الزوج في الغالب يشق عليه أن يرى زوجته تحت رجل آخر . . وقد يكون في ذلك حرمانه منها إلى الأبد . . .

كيف تعود إلى زوجها الأول . .

وقد ذهب جمهور المجتهدين إلى أن المطلقة بالثلاث لا تحل لمن طلقها إلا بخمس شرائط :

- ١ — أن تعتد من الذى طلقها : أى تقضى عدتها .
- ٢ — أن تعقد لزوج آخر عقداً شرعياً صحيحاً .
- ٣ — أن يحصل بينهما الوطء فعلاً .
- ٤ — أن يطلقها ذلك الآخر .
- ٥ — أن تعتد من مطلقها الثانى .

أزمة المحلل وصورته :

إذا اشتد الأمر بالزوج المطلق ، وتعرضت حياته البيتية للخلخلة والاضطراب ، وعز عليه أن تبين منه زوجته إلى الأبد ، جاءه من يشير عليه بزواج صورى يحل مشكلته . . . وذلك بأن يحضروا رجلاً لانيّة له في الزواج ، فيعقدون له عليها ، بنية التوقيت المقصود به إزالة العوائق

الشرعية من طريق عودتها إلى زوجها الأول . . حتى إذا أمضى معها في فراشها ساعة أو بعض ساعة . . طلقها . . . فتصير حلاً للأول . . يزعمون بذلك أنهم يؤدون حق قوله تعالى : « فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » .

فهمة الزوج الصوري هي « تحليل المرأة لزوجها بعد أن صارت محرمة عليه » ولذلك يسمى « المحلل » أما الزوج الذي تتم تلك المهزلة لحسابه فيسمى « المحلل له » .

بطلان المحلل :

وتحليل المرأة لزوجها الأول بهذه الكيفية باطل ؛ وهو تدنيس لا تحليل ، لأن الحق تبارك وتعالى حين قال : « فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » إنما قصد حقيقة الزواج الشرعي الذي سنه سبحانه للناس ، ولم يقصد تلك المهزلة الصورية التي ليس فيها من حقيقة الزواج وروحه قليل ولا كثير ؛ فالزواج الشرعي يكون الرجل فيه مريداً لحقيقته ، منبثقاً إليه بنية الاستمرار والاستقرار وطلب السكن إلى زوجة صالحة تؤنس وحشته ، وتملأ فراغ نفسه بسر قوله سبحانه « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة . » وكذلك يبتغى به الرجل إنجاب ما كتب له سبحانه من الولد والنسل الذي تعمربه الأرض ويستمر به النوع ؛ وهو من أهداف الإسلام الكريمة التي جاء فيها قوله عليه السلام : « تزوجوا الولود الودود » وقوله : « تناكحوا تناسلوا تكثروا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة » . . وزراه لذلك كله موطناً نفسه على التزامات الزواج ، وما يترتب عليه من حقوق ومسئوليات ؛ فيدبر الصداق ، ويعد المسكن ويجهزه بما يلزمه من فراش ومتاع ونحوه . . . ويذهب في إعلان أمره على ما سنَّ له الرسول عليه

الصلاة والسلام ؛ فيولم ولو بشاة أو بما قدر عليه ؛ ويدعوه من شاء من أهله وأصدقائه ومعارفه وأتباعه .

تلك هي بعض الحقائق النفسية ، والشارات الظاهرة التي تجعل من الزواج أمراً جدياً مقصوداً لذاته ونتائجه ، فأين مهزلة « التحليل » من ذلك كله ؟ ... إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنما الأعمال بالنيات » وهذا زواج لم تنعقد له نية الزواج ؛ ولم يفكر له أحد في صداق ولا استقرار ولا إنجاب أولاد ؛ فهو زواج في صورته فقط ، وتدليس على الله ورسوله في حقيقته ومعناه ؛ وعثمان رضي الله عنه يقول : « الإنكاح رغبة غير مدالسة » ... وجاء رجل إلى عبد الله بن عمر ، فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ، فتزوجها أخ له بنية أن يحلها لأخيه ، دون أن يشعر بذلك ... قال الرجل : فهل تحل للأول بذلك ؟ قال ابن عمر « لا ... الإنكاح رغبة ... كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » ... ومن أجل هذا كان عمر رضي الله عنه يقول : « لا أوتى بمحلل ولا محلل له ، إلا رجتهما »

وقد ورد في الأحاديث الصحيحة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب لعنة الله على المحلل والمحلل له بقوله : « لعن الله المحلل والمحلل له » ؛ ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يلعن أحداً من أمته على زواج صحيح أتمه على ما شرع الله لعباده .

أما ذلك الذي قبِلَ أن يؤدي مهمة الزوج الصوري فقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « التيس المستعار » : روى عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : هو المحلل .. لعن الله المحلل ، والمحلل له » .

تحديد النسل

٦

لا نزاع في أن الإسلام يدعو إلى كثرة النسل بصفة عامة ، ولكنه يحيز للأفراد في بعض الحالات أن يتخذوا من الوسائل ما يمنع الحمل ... ففي الحديث المتفق عليه أن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : « كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقرآن ينزل » وفي رواية عنه لمسلم : « كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبلغه ذلك فلم ينهنا » .

والعزل هو أن يتحرى المرء نزول نطفته فيقذفها خارج الرحم ، لا في داخله ...

وهذان الحديثان الصحيحان يدلان على أن العزل كان معروفا للمصحابة رضوان الله عليهم ، وأنهم كانوا يزاولونه ، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلم ذلك ويقرهم عليه .

وقد استطاع العلم أن يستحدث وسائل تؤدي إلى عدم الحمل : إما بقتل الحيوان المنوى ، وإما بالخلولة بينه وبين أن يصل إلى القرار المكين الذي تتم فيه عملية التلقيح ... ولا بأس باستعمال تلك الوسائل ، فقد تكون أقل إيذاء للرجل والمرأة من العزل .

ومن الأسباب الموجبة لمنع الحمل ، أن يكون ضاراً بصحة المرأة ، أو يكون مهدداً لحياتها بالخطر ... والله سبحانه يقول : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً . »

ومن الأسباب المسوغة لذلك أن يكون للمرأة من الأعمال ما لا تستطيع

أن تنهض به مع الحمل ، فتعرض لمشقة العمل والحمل جميعاً ... وقد ذكر جابر رضي الله عنه : « أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن لي جارية هي خادمتنا وسانيتنا ^(١) في النخل ، وأنا أطوف عليها ، وأكره أن تحمل ، فقال : اعزل عنها إن شئت ، فإنه سيأتيها ما قدر لها » رواه أحمد ومسلم وأبو داود .

ونحن نعلم أن للحررة في الإسلام أحكاماً غير أحكام الإماء ، ولكننا نحسب أنه يسعنا أن نقيس حال تلك الجارية التي أذن رسول الله لسيدها أن يعزل عنها ، بحال كثير من نساء الطبقة الدنيا الآن اللاتي تضطرن تكاليف العيش إلى أن يَحْدُثْنَ في بيوت الموسرين ، أو يعملن في وجه آخر من وجوه الرزق ، مساعدة لأزواجهن على نفقات المعيشة ، وهو شعور مشكور لمن بدون شك ... ذلك إلى أن حكم جواز العزل مقرر على ما هو ظاهر في أحاديث جابر .

ومن تلك الحالات رغبة الرجل في التخفيف عن نفسه من عبء المعيشة ، بالتقليل من النسل ... وقد زوى في ذلك أحمد ومسلم عن أسامة بن زيد رضي الله عنه : « أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني أعزل عن امرأتى ... فقال له صلى الله عليه وسلم : لم تفعل ذلك ؟ فقال الرجل : أشفق على ولدها — أو أولادها — فقال عليه السلام : لو كان ضاراً ضرَّ فارس والروم . »

فأنت ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع من الرجل ، ولم ينكر عليه ما صنع ، بل سأله : « لم تفعل ذلك ؟ ... » فأجاب الرجل بما يدل على أنه يفعل ذلك تجنباً لحصول الولد أو الأولاد ... فلم ير رسول

الله صلى الله عليه وسلم بذلك بأساً وقال : « لو كان ضاراً ضر فارس والروم » أى لو كان العزل ضاراً لظهر ضرره فى فارس والروم . . . وفى ذلك جواز منع الحمل تخفيفاً لنفقة المعيشة عن الرجل . قال الشوكاني فى نيل الأوطار — وهو يشرح هذا الحديث — : « ومن الأمور التى تحمل على العزل الفرار من كثرة العيال ، والفرار من حصولهم من الأصل » ومما له مغزى جميل ، أن الإسلام يجعل للمرأة رأياً فى العزل أو فى منع الحمل ، فقال الأكترون : لا يعزل عن زوجته الحرة إلا بإذنها . . . وقال الشافعية : « بل له أن يعزل عنها بغير إذنها » . . . والعبرة فى ذلك بما فيه المصلحة المعتبرة . . .

وإنا لنتقت أن تمتنع المرأة عن الحمل لالشيء إلا لرغبتها أن تبدو فى حفلات الرقص والعرى واللهو الفاجر رشيقه الجسم لم يشوهه الحمل ، ولم يهْدِلْهُ الوضع . . . فذلك غرض شيطانى لا يباركه دين ، ولا يقره عقل ، ولا يرضى به مجتمع كريم .

من آداب المباشرة

- ١ — من تلك الآداب مآندب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الجماع بقوله : « لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتى أهله قال : باسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان ، وجنب الشيطان مآرزقتنا ، فإنه إن يُقَدَّرَ بينهما ولد فى ذلك لم يضره الشيطان أبداً » وفى رواية لمسلم « لم يسلط عليه الشيطان »
- ٢ — أن يستر نفسه حين الجماع ولا يتعزى ، فذلك هو الأليق بالبروءة ، وعلو النفس وكرم الخلق ؛ وفى ذلك جاء قوله عليه السلام :

« إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ، ولا يتجردا تجرد العيرين » . . .
والعيرين مثني عير ، وهو الحمار .

٣ — ومن تلك الآداب صون ما يجري من سر بين الرجل وامرأته ،
وكف اللسان عن التحدث به وذكر تفاصيله للناس ؛ فإن من السفهاء
من يطلق لنفسه العنان فيذكر ما كان منه ، وما كان منها ، دون أن يرى
في ذلك بأساً أو نقيصة . . . ولا يستطيع الإنسان أن يملك نفسه من
الاشتمزاز حين يتصور رجلاً يحدث الناس بما كان بينه وبين زوجته حتى
كلهم يرونها ويرونه معاً في فراش واحد .

وكذلك لا يجوز للمرأة أن تفعل ذلك ، وقد أثني الله سبحانه على
الصالحات من الزوجات بأنهن : « قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله » ،
وقد رأى بعض المفسرين أن هذا الغيب الذي تحفظه الصالحة هو ما يكون
بينها وبين زوجها من سر .

قد تكون هناك ضرورات ملجئة ، شرعية أو قضائية أو طبية
أو نحو ذلك ، فلا حرج عليه أو عليها أن يتكلم أو تتكلم بما دعت إليه
الضرورة . . . إنما الحرج بل الحرمة في ذلك الوصف الذي يسترسل فيه
صاحبه لغير ضرورة إلا التسلية والفخر والعبث والمجانة ؛ ولقد جاء في ذلك
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن من شر الناس منزلة عند الله
يوم القيامة ؛ الرجل يفضي إلى المرأة ، وتقضى إليه ، ثم ينشر سرها » .
ولقد طلب رسول الله صلى الله عليه وسلم عقب الصلاة يوماً من الأيام
إلى المصلين رجالاً ونساءً أن ينتظروا ، ويلزموا مجالسهم ، وسأل الرجال
هل منهم من يتحدث بما يجري بينه وبين امرأته ؟ . . . وسأل النساء
هل منهن من تفعل ذلك ؟ . . . ولم يجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من

بأس أن يطرح هذا الموضوع على الرجال بحضرة النساء ، وعلى النساء بحضرة الرجال ؛ لأنه لا يستحي من الحق في سبيل تعليم أمته حدود دينها وآداب شرعها .. وهو حديث قيم رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما سلم أقبل علينا بوجهه ، فقال : مجالسكم .. هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق بابه ، وأرخى ستّره ، ثم يخرج فيحدث ، فيقول : فعلت بأهلي كذا ، وفعلت بأهلي كذا ؟ فسكتوا .. فأقبل على النساء ، فقال : هل منكن من تحدث ؟ .. فجث فتاة كعابٌ على إحدى ركبتيها ، وتطاولت ليراها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويسمع كلامها ، فقالت : إى والله ، إنهم يتحدثون ، وإنهن ليتحدثن .. فقال عليه السلام : هل تدرون ما مثل من فعل ذلك ؟ إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة ؛ لقي أحدهما صاحبه بالسكة ففضى حاجته منها ، والناس ينظرون إليه » .

والشيطان في هذا الحديث الكريم يحتمل شيطان الإنس كما يحتمل شيطان الجن ، فكأنه عليه الصلاة والسلام يقول : إن مثل من يفعل ذلك كمثل شرير وشريرة التقيا في الطريق ، وقضى كل منهما وطره من صاحبه ، والناس ينظرون .. ولقد وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقيقة بهذا التشبيه أكل وصف ، وأدقه ؛ فإن ذلك السفه الأحمق الذى يتحدث بما كان بينه وبين زوجه إنما يرسم لهم ما كان كأنهم يرونه ويسمعونه ، وهو من أقبح القبائح .. ونعوذ بالله من سقوط المهمة ..

زينة المرأة

اللباس والحلي :

تزين المرأة بما شاءت من الثياب — حريراً كان أم غير حرير —
فقد ورد أن الله سبحانه أحله للنساء .

وكذلك تزين بالذهب ، وقد ذكرت عائشة رضي الله عنها أن
النجاشي أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حلية فيها خاتم من
ذهب ، فيه فص حبشي ، فأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض
أصابعه ثم دعا حفيده أمانة بنت ابنته زينب رضي الله عنها ، فقال لها :
« تحلي بهذا بائنية » .

وتزين المرأة بالفضة والياقوت والزمرد والماس فإنه لم يرد النهي عن
ذلك فيما فصل الله تحريمه ، واستدل ابن حزم بقوله تعالى : « خَلَقَ لَكُمْ
مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا » .

وتتحلى أيضاً باللؤلؤ والمرجان ؛ وشاهد حله قوله تعالى : « ومن
كلِّ تَأْكُلُونَهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا » واللؤلؤ والمرجان
مما يخرج من البحار ؛ لقوله سبحانه : « يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان » .
ولها أن تزين شعرها بما شاءت من أشرطة الحرير الملون ؛ قال القاضي
عياض : « فأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها بشعرها فليس بمنهي
عنه ، لأنه إنما هو للتجميل والتحسين » .

التعطر :

وتتعطر المرأة بما شاءت من الطيب .. ومن المستحسن للنساء ترك التجميل والتطيب إذا كان الزوج غائبا .. أما في حضور الزوج فنعم .. وقد روى أن زوجة عثمان بن مظعون كانت تتطيب وتتخضب ، ثم تركت ذلك ؛ فدخلت على عائشة رضي الله عنها يوما بدون طيب ولا خضاب ، فعجبت عائشة لأمرها ، وسألتها : ما حملها على ترك الطيب والخضاب وهي ذات زوج ؟ .. فقالت لها يا أم المؤمنين : إن عثمان بن مظعون لا يريد الدنيا ولا يريد النساء .. قالت عائشة : فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك ؛ فلما لقي عثمان قال له : « يا عثمان ، تؤمن بما تؤمن به ؟ قال نعم .. قال : فأسوة مالك بنا » أى أمره أن يقبل على زوجته أسوة به صلى الله عليه وسلم .

قال الشوكاني : « واستنكار عائشة ترك الخضاب والطيب يشعر بأن ذوات الأزواج يحسن منهن التزين للأزواج بذلك » .

عمليات التجميل :

وأما عمليات التجميل فتقسم قسمين :
التجميل بتفليج الأسنان والجراحات التي تتناول الأعضاء فيتغير بها ما خلق الله .

والتجميل بالكحل وأنوع الخضاب والأصباغ .

التجميل بالجراحة :

أما تفليج الأسنان أو تقصيرها ، وما يسمى بجراحات التجميل في هذه الأيام فقد ورد تحريمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإنك

إذا تأملت فيه ببصيرة وجدته إغراقاً في الاعتناء بأمور مظهرية سطحية ؛ وفي الحياة ماهو أجل وأحرى أن ينصرف إليه هذا الاهتمام . . فإذا قارنت بين ما ينتظر الرجل والمرأة من مهام الأمور ، وبين ذلك التجميل السطحي وجدت الاهتمام بالتفليج ونحوه وشغل الذهن به ضرباً من التفاهة ، لا يليق بعقل عاقل يقدر قيم الحياة الأصلية . . .

إن الإسلام لا ينهى المرأة عن أن تتجمل وتزين وتتحسن ، وقد أوردنا من ذلك ما يدل على سماحته ومسايرته لطبائع الأشياء ، أما تعمد الجراحات ، والمضى به إلى حد تغيير خلق الله ، فهو الإمعان في الترف والذهاب إلى أبعد حد في عبادة البدن وعبادة الدنيا ، ولا يعارض عاقل في أن الاشتغال بالترف والاستغراق فيه إلى تلك العبادة آفة من أخطر الآفات الاجتماعية .

وإذا كان في الإنسان عيب شاذ يلفت النظر كالزوائد التي تسبب له ألماً حسياً أو نفسانياً كلما حل بمجلس أو نزل بمكان ، فلا بأس أن يعالجه ، ما دام ينبغي إزالة الحرج الذي يلقاه وينغص عليه حياته ؛ فإن الله لم يجعل علينا في الدين من حرج . . ولكن أى حرج تريد المرأة أن تتخلص منه حين تبغى تجميل أسنانها — مثلاً — بعملية التفليج ؟ قال في نيل الأوطار : « الفليج هو الفرجة بين الثنايا والرباعيات ؛ تفعله العجوز ومن قاربها في السن إظهاراً للصغر وحسن الأسنان ، لأن هذه الفرجة بين الأسنان تكون للبنات الصغيرات ، فإذا كبرت المرأة وعجزت ، كبرت أسنانها ، فتبردها بالمبرد لتصير لطيفة حسنة المنظر ، وتوهم كونها صغيرة . . قال النووى : « وهو حرام » .

التجميل بالأصباغ :

أما التجميل بالأصباغ ونحوها فذلك لها ولا شيء فيه . . !
نعم إنه من قبيل تغيير خلق الله ، لكنه ليس تغييراً خَلْقِيّاً أصيلاً
مستمراً ، فإن الوجه يعود إلى ما خلقه الله عليه إذا أزيل عنه ما خضبه
من الأصباغ ؛ وقد حكى ذلك صاحب نيل الأوطار إذ قال : « وقيل إن
هذا التحريم إنما هو في التغيير الذي يكون باقياً ، فأما ما لا يكون باقياً
كالكحل ونحوه من الخضابات فقد أجازها مالك وغيره من العلماء » .

الزينة للزوج وحده :

وهذه الزينة التي قررها الإسلام للمرأة ، إنما قررناها لتسربها زوجها
وتضاعف بها رغبته فيها وحبها لها . . . وهو معنى سام وغرض جميل ،
ولا يحجز الإسلام بحال من الأحوال أن تزين المرأة لرجل غير زوجها ،
فإن التفكير في غير الزوج ذريعة إلى المنكر . . . والله يحب قاصرات الطرف
ولما كان محل هذه الزينة هو البيت ، والبيت عرضة لأن يدخله
كل من جرت العادة بدخوله ، أو من له مصلحة أو نحوها ، فقد رفع
الله الحرج عن المرأة أن تبدى زينتها لبعض من يلم بالبيت دون بعض .
فأذن لها سبحانه أن تبدى تلك الزينة : لوالدها ، ووالد زوجها ،
وأبنائها ، وأبناء زوجها من غيرها ، وإخوتها ، وأبناء إخوتها ، وأبناء
أخواتها ، وفضليات النساء ، والأطفال الذين لا يعرفون أحوال النساء
والأجراء ، والأتباع الذين لا أرب لهم في النساء . .
وقد ذكر القرآن الكريم للمرأة من يحل لها أن تبدو أمامه

في زينتها ، فقال سبحانه : « وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ،
ويحفظن فروجهن ، ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ، وليضربن
بخمرهن على جيوبهن ، ولا يبدين زينتهن إلا لبعوثهن ،
أو آبائهن ، أو آباء بعوثهن أو أبناءهن ، أو أبناء بعوثهن ، أو إخوانهن
أو بنى إخوانهن ، أو بنى أخواتهن ، أو نساءهن ، أو ما ملكت
أيمنهن ، أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال ، أو الطفل الذين
لم يظهروا على عورات النساء ، ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين
من زينتهن ، وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون » .
وقوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها » قال فيه
ابن مسعود ، كالداء والثياب ، وقال ابن عباس وجهها وكفيها والختام .

حقوق الأولاد

نفقة الطعام والكسوة :

للأولاد — إذا لم يكن لهم ثروة خاصة — حق النفقة : نفقة الطعام ، والكسوة ، والتهذيب والإعداد للحياة . . . فمن فرط في ذلك فقد لزمه إثم كبير ؛ فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كفى المرء إثماً أن يضيع من يقوت » وفي رواية « من يعول » .

وقد سما الإسلام بالنفقة على العيال حتى جعلها أفضل من النفقة في سبيل الله ؛ والأحاديث الماثورة في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرة . . وقد يكون الكلام في ذلك من قبيل تحصيل الحاصل ؛ فالناس جميعاً ينفقون على أبنائهم وبناتهم بمحض عاطفة الأبوة الرحيمة ، ويستعذبون ما يجدون في ذلك من مشقة ، لأنه نداء القلب ، وشعور محب في النفس ، اللهم إلا أن يكون رجلاً شاذاً ، والشاذ لا حكم له .

أما ذوو الفطرة السليمة فحسبهم ما قال عليه الصلاة والسلام : « أفضل دينار ينفقه الرجل ، دينار ينفقه على عياله ، ودينار ينفقه على فرسه في سبيل الله (أى الجهاد) ، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله » قال أبو قلابة : « بدأ بالعيال ، فأى رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عيال صغار يعفهم الله — أو ينفعهم الله — به ويعفيهم »

نفقة التعليم :

ونفقة الرجل على أولاده — بنين وبنات — تتبع ما هو فيه من اليسر أو العسر . . . وقد كان العلم فيما مضى من الضرورات الدينية ، فصار اليوم ، من الضرورات المعاشية أيضاً . . . فعلى الرجل أن ينفق على بنيه — إذا قدر — حتى يصيبوا من العلم والمعرفة ما يهيئهم للنهوض بأعباء الحياة ، ويبصرهم بما لها عليهم من واجبات ؛ وانظر قول أبي قلابة الذي يرويه مسلم : « أى رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عيال صغار ، يعفهم الله ، أو ينفعهم الله به ويغنيهم » ففي هذا الكلام ما يشير إلى أن إعداد العيال بما ينفعهم الله به ويغنيهم من الأمور الموجبة لأعظم الأجر ؛ ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » وهونص يشمل الرجل والمرأة باتفاق علماء الإسلام . وقد ألقى الإسلام على الرجل والمرأة ، أمانة الدين ، وجعل كلا منهما مسئولاً عن تصحيح عقيدته ، وعبادته ، وخلقته ، وعمله ، فما لم يتعلم كل منها ما يهذب نفسه ، ويرقى خلقه ، ويبصره بدينه ، وقع في إثم التقصير ، وعرض نفسه لكثير من البلاء ؛ والله سبحانه يقول : « يأياها الذين آمنوا آمنوا أنفسكم وأهليكم نارا ، وقودها الناس والحجارة » . . . وكلمة الذين آمنوا شاملة للمؤمنين والمؤمنات بصفة قاطعة ، ولن يستطيع أحد منهم أو منهن أن يقي نفسه وأهله النار ، إلا إذا تعلم من العلم ما يعرف به حق ربه وحق حياته . . .

ذلك إلى أن القرآن الكريم نظم الحياة الزوجية على قاعدة أصيلة من قوله سبحانه : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » . . . وهى قاعدة تذهب فيها المرأة بطائفة من الحقوق والواجبات ،

ويذهب فيها الرجل بطائفة أخرى — على مايناه سابقاً — ... والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسئولة عن رعيتها ، والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته ، كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهل تسلم تلك المسئولية للرجل والمرأة ، ويسلمان منها إلا إذا تعلم كل منهما حقه وواجبه ؟

كيف تسوس المرأة زوجها ؟ .. وكيف تسوس صحتها في حملها ؟ .. وكيف ترعى صحة ولدها في رضاعه وطعامه وشرابه ، ولباسه ونومه ؟ ... وكيف تمرضه إذا مرض ؟ ... وكيف تسوسه إذا لاعبته وناغته ؟ ... وكيف تنمى عقله ، وتقوّم خلقه ، وتهذب طبعه ؟ .. وكيف تدير بيتها ، وتسوس دخلها ... وكيف ... وكيف إلى آخر ما هنالك من شئون الحياة المنزلية ؟

وواجبات الرجل معروفة غير مجهولة ؛ فما لم يتعلم كل منهما ما ينير ذهنه ، ويوسع أفقه ، ويبصره بواجبه ، فكيف تسعد الأسرة ، ويستقيم المنزل ، وتستقر الحياة الزوجية على ما يريد الله سبحانه ؟

فإذا كانت إمكانيات الأب تقصر عن الوفاء بنفقات التعليم تولت الحكومة ذلك عنه ؛ فإن العلم من الفرائض الأساسية ، والضرورات الحيوية ، التي لا قيام لحياة الإنسان بدونها ، لأن الإسلام لا يقدر حاجات المجتمع بضرورات المأكل والمشرب والسكن فحسب ؛ بل يهتم — مع ذلك أو قبل ذلك — بالوسائل التهديبية ، والمقومات الروحية والعقلية ؛ والمعول عليه عند الله سبحانه هو سلامة القلب ، واستقامة العقل ؛ وما البدن وحاجاته إلا وسائل تقوم بها الحياة الرفيعة التي تقاس بمبادئها ،

وعقائدها ، ومثلها العليا ، ولا سبيل إلى ذلك إلا أن يثقف الإنسان — عقله وروحه — بكل ثقافة نافعة ؛ فإذا قعدت الحكومات عن تيسير موارد تلك الثقافات لأفراد الأمة ؛ فقد قعدت عن أهم ضروراتها وأشرف مقاصدها ، واكتفت بالوسائل دون الغايات ؛ والإسلام لا يعرف ذلك الضرب من الحكومات ، الذى يقوم على سلطة الأمر والنهى ، وجباية الضرائب وضبط اللصوص والقتلة ونحو ذلك ؛ بل الحكومة التى تكون مسئولة قبل ذلك عن عقائد الناس وعبادتهم ، وتصحيح معاملاتهم ، وحسن صلتهم بهذا الكون ... ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إنما بعثت معلما » ... والحاكم فى الإسلام هو خليفة رسول الله فى كل ما بعث به ؛ فهو المعلم الأول للأمة : يعلمهم ويذكّرهم ، وييسر لهم الموارد إلى كل ثقافة نافعة لهم فى معاشهم ومعادهم ؛ فإذا لم يفعل فقد ضيع ما بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

البنّت والولد فى ذلك سيان :

والإسلام فى نشأته كان بإزاء موارث جاهلية ، لها أثرها فى نفوس بعض من أسلم ، وكان من هذه الموارث التبرم بالبنّت ، وإهمال شأنها ، وإيثار الذكر عليها ... وما ظنك بقوم ذهب بهم الضيق بالبنّت إلى حد دفنها فى التراب وهى حية ؟ : « وإذا بُشِّرَ أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودًّا وهو كظيم ، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ؛ أئِمِّسْكَ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فى التراب ؛ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » .. فأخذ الإسلام يشدّب تلك الموارث الجاهلية ، ويصقل تلك الطبائع الجاسية ، ويقرر للبنّت مكانها من الأسرة ، وحققها فى الحياة ، ويلقى على أيها مالها من واجب ؛ ويعده على ذلك بأفضل الثوبة ؛ فإذا جموءة الأمس تستوى

مع أخيها في حاجتها إلى التربية ، والتعليم والنفقة . . وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عال بنتين أو ثلاثاً ، أو أختين أو ثلاثاً حتى يبين أو يموت عنهن ، كنت أنا وهو في الجنة كهاتين ، وأشار بإصبعه السبابة والتي تليها » ويقول في حديث آخر : « من ابتلى من هذه البنات بشيء ؛ فأحسن إليهن كنّ له ستراً من النار » .

وهذا الإحسان الذي يشير إليه الحديث الشريف هو إحسان التربية والأدب ، والنشأة ، ولا يكون ذلك إلا مع العلم الذي يكفل ثقافة العقل وتهذيب النفس ؛ ويعضد هذا ما جاء في حديث آخر : « من كان له ثلاث بنات ، أو ثلاث أخوات ، أو بنتان أو أختان ، فأحسن صحبتهن ، واتي الله فيهن — وفي رواية : فأدبهن ، وأحسن إليهن ، وزوجهن — فله الجنة » .

وقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم في تقرير حق البنت في الأدب والتربية إلى حد مساواتها بالولد ، لا تقل عنه درجة ، ووعد أبأها على ذلك بجميل الأجر ، فقال : « من كانت له أنثى ، فلم يئدها ، ولم يهينها ، ولم يؤثر ولده — الذكور — عليها ، أدخله الله الجنة » .

ذلك حق البنت في النفقة والتربية ، والتعليم ، فمن رأى حقها في ذلك دون حق أخيها ، فقد ألت به نزعة جاهلية ، وجفا ما جاء به الإسلام من تقرير حقوق الإنسان . .

ماذا تتعلم البنت ؟

كل هذا قرره الإسلام للبنت ، وهو حسن جميل ، ولكن ماذا نعلمها ؟ .

لا نزاع في أن أول ما يجب أن يهدف إليه التعليم هو تهذيب نفسها ،

وخلقها ، ووجدانها بالعقائد الصحيحة ، والتعاليم الدينية الراسدة ،
والمعارف التي تنير ذهنها ، وتوثق رابطتها بما حولها من شؤون الحياة ..
والولد مثلها في ذلك ...

ونحب أن نسأل بعد هذا هل فرقت الطبيعة بين الولد والبنت ؟ ..
مما لا شك فيه أن هناك فرقاً خَلْقِيّاً أصيلاً هائلاً بين الولد والبنت ...
ولا شك أن الطبيعة إذ فرقت بينهما هذا التفريق ، أرادت أن يكون
للرجل اختصاص في الحياة ، غير اختصاص المرأة ؛ وللمرأة اختصاص
غير اختصاص الرجل .. وما اختلاف التكوين الجثامى إلا ليتجه كل
منهما إلى ما أعدَّ له ! ..

فأى المنهجين إذن أصلح للمجتمع ، وأليق بفطرة الحياة ؟ ...
أن تُثَقَّف المرأة في مهمتها التي أعدتها لها الطبيعة ، أو تُثَقَّف بما لا يمت
إلى هذه المهمة بصلة ؟ .

إننا لا ننكر أن للمرأة عقلاً كعقل الرجل ، ولا نبجد أنها تفهم
ما يفهم الرجل من العلوم والآداب ، بل قد تفوقه أحياناً في هذا الفهم .
ولكن القضية هي أننا نريد أن نوزع استعداداتنا الفطرية على أنواع
العلوم والمعارف ، أو بعبارة أدق ، نريد أن نوزع العلوم والمعارف على
الذكر والأنثى بحسب الاستعداد الخَلْقِي ، الذي حددت به الطبيعة لكل
منهما مهمته في الحياة ! ..

إن من الدعاة لحقوق المرأة من ينحى باللائمة على الحكومة أنها
تبعث المبعوث إلى الجامعات العلمية الأجنبية ، ليختص في فرع من
فروع العلم ، وتنفق عليه ما تنفق من المال ، فإذا أتم إخصاءه وعاد ،
أسندت إليه من الأعمال ما لا يمت إلى فنّه بصلة ... يعيرون ذلك على

الحكومة ، ويعتبرونه شذوذاً عن الأوضاع السليمة ، ومخالفة لسنن الله في الأشياء ولهم في ذلك كل الحق ، . . . فما بالهم يسيغون الأخذ بمنطق الإخصاء العلمى في توزيع الأعمال على كل بحسب ما أعد له ، ثم يتنكرون لمن يقول بمراعاة ذلك المنطق السديد في توزيع الثقافة على الرجل والمرأة .

إن المرأة خلقت لتكون زوجة . . . هكذا فطرها الله ؛ وفي إرادته الخير كله ، فأى خير نجنيه ، إذا نحن ثقفناها بغير ثقافة الزوجة والأم ؟ وأى ضرر يلحقنا إذا نحن علمناها من المعارف ما يركى فيها استعداد الأمومة ، ومواهب الزوجة ؟

لقد دخلت الفتاة كلية الزراعة ، وكلية العلوم ، وكلية الصيدلة . . . فإذا جنت الفتاة بنجاحها في كلية الزراعة ؟ وكلية الصيدلة ؟ لم تبجن إلا أنها خرجت من نطاق الرقة ، ومشاعر الأنوثة التي خصتها بها الطبيعة إلى الاسترجال الحشن . . والمرأة امرأة ، لا تستغنى عن أن تكون زوجة وأمًا . . بهذا تهتف فطرتها . . . وأنها مهما بلغت من المناصب تهفو نفسها في حنان بالغ إلى نعيم البيت والأمومة ، وعزلة الارتقاء على عرش الملكة الصغيرة . . .

إن الناس لن يزالوا بخير ما داموا يستوحون منطق الطبيعة في كل ما يأتون من أمر أو يدعون ، والشر كل الشر في منابذه الطبيعة ومحافة سننها . . . فإذا أردنا أن تكون ثقافة البنت دائرة حول إعدادها زوجة صالحة ، وأمًا راشدة ، فذلك اختصاص طبيعتها وفيه الخير كل الخير . . وإذا كانت الظروف تدعونا إلى أن يكون من الفتيات طبيبات ، أو مدرسات ، فلا بأس بذلك ؛ لأننا نستحسن أن يكون الطبيب الذى

يعالج المرأة امرأة مثلها ، والمدرس الذى يعلمها امرأة أيضاً . أما تعليم الحقوق والكيمياء والهندسة العليا ، فضرر من الترف ، لا يكون إلا على حساب المهمة الأصلية التى أعدت لها الفتاة .

إن شيئاً من تلك العلوم ليس محرماً على البنت فى الإسلام ، ولكن المصلحة — قطعاً — فى أن تدرس غيره مما يعود عليها بالمنفعة فى مهمتها الأصلية ... والمصلحة المشروعة قانون من قوانين الإسلام ، يحل ما تحلها ، ويحرم ما تحرمها . . فإذا بلغنا من عمق الإدراك ما نفقه به أهداف الطبيعة العميقة استبان لنا صدق هذه التقارير ، وإلا فسوف نظل مربوطين بعجلة التقليد السطحي ، حتى تغير أوروبا ما بها ، فنغير ما بأنفسنا . . . وهذا ما لا نريده لأمتنا بحال من الأحوال .

حُرْمَةُ الْبَيْتِ

قرر الإسلام للبيوت من الحرمة وقواعد الآداب ، ما يكفل للمرء راحته ، ويوفر له الحرية والكرامة والتصون . ومن هذه القواعد ما يأتي :

١ — ألا يستبيح إنسان لنفسه أن يتسمّع إلى ما يجري في البيوت ، وألا يضع أذنه أو عينه على ثقب في الباب ، ولقد استهجن الإسلام ذلك النقص ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو أن امرأً اطّلع عليك بغير إذن ، فحدّفتَه بحصاة ؛ ففقت عينه ما كان عليك من جناح » . ومن آدابه صلى الله عليه وسلم في ذلك ما قال عبد الله بن بشر : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه ؛ ولكن من ركنه الأيمن أو الأيسر .. ويقول : السلام عليكم ... السلام عليكم ثلاثا » .

٢ — هناك ثلاثة أوقات لا يجوز للخادم أن يدخل عليك أثناءها إلا بإذن ، وكذلك كل من لم يبلغ الحلم من الصغار . . . ولا يجوز لك أيضا أن تأذن لواحد من هؤلاء إلا وأنت على حال من التستر والوقار : (١) من قبل صلاة الفجر إلى أن تصليه ؛ إذ لا يحسن أن ترجع إلى فراشك بعد الصلاة .

(ب) وقت الظهر ؛ حين يضع المرء عنه ثيابه ليسترىح .

(ج) ومن بعد صلاة العشاء ؛ حين يُظن بالمرء أن يكون أوى إلى فراشه .

ولقد ذكر القرآن الكريم أن تلك الأوقات الثلاثة إنما هي عورات ؛ يجب أن توفى حقها من التصوُّن والعفة . أما في غير تلك الأوقات فلا استئذان ؛ لأن للعمل أوقاتاً وللراحة أوقاتاً ؛ والخادم تريد أن تطوف بالبيت لتقضى ماله من مصالح ؛ وفي كل ذلك جاء قوله سبحانه : « يأيها الذين آمنوا لِيَسْتَأْذِنَكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ؛ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ : مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ ، وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ؛ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ؛ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ ؛ كَذَلِكَ يبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم » .

٣ — ولزيارة البيوت لقضاء المصالح أو لمحض المودة أوقات مناسبة ؛ يهdy إليها الذوق السليم . . . فإذا كان الصبي الذي لم يبلغ الحلم ممنوعاً أن يطرق غيره في وقت العورات الثلاث إلا بإذن . . . فمعنى هذا أن تلك الأوقات من أوقات الحرج ؛ التي لا تستحب فيها الزيارة ؛ ولا يسوغ فيها لمن له ذوق سليم أن يكون زائراً . . . ومن هنا جاء الأمر من الحق سبحانه ألا ندخل بيتاً غير بيوتنا حتى نستأنس ؛ ونسلم على أهلها . . . والاستئناس فعل من له بصيرة وذوق يميز به الوقت الملائم من غيره . لم يقل سبحانه : حتى تستأذنوا ؛ وتسلموا على أهلها بل قال : « حتى تستأنسوا » لأن الاستئذان معنى ضيق ، وأفق محدود ؛ أما الاستئناس فأفق فسيح رَحْب ، وبصيرة تقتضيك — وأنت في بيتك — أن تعرف إذا كان الوقت ملائماً أو غير ملائم . . .

قد يكون لك صديق حضر من سفر بعيد فهو يريد أن يصيب شيئاً من الراحة ، أو يبدل ملابسه ، أو يصلح من شأنه بإزالة ما لحقه من

غبار ... فبصيرتك هي التي تشعرك أن تلك اللحظة غير ملائمة للزيارة والتحية ... وتقديرك للملاءمة الوقت أو عدم ملائمته هو الاستئناس .. وقد تعلم أن لدى فلان من أصدقائك ضيوفاً من أهله وعشيرته الأقربين — رجالاً أو نساء — وهو معهم في جلسة عائلية ، ليقضى لهم من حق المؤانسة والمودة في القربى ... فبصيرتك هي التي تنظر لك من بعيد تلك الاعتبار الذوقية ، وتريك أن الوقت غير مناسب .

وبعض الأصدقاء الذين يرون أنهم لديك بمنزلة كبيرة من الحب والأخوة ، يدفعهم ودعهم لك إلى مجاوزة تلك الاعتبار ، وعدم التقيد بمراعاة الوقت الملائم ، اعتماداً على أن ليس بين الإخوان من كلفة ... فهذا الشعور في ذاته شعور كريم ، ولكنه شعور يحتاج إلى عنين تبصران له شيئاً وراء المودة ، والأخوة ... شيئاً يدرك بالبصيرة والذوق السليم ، هو الذي عبر عنه القرآن الكريم بالاستئناس ... فحسن من الإخوان والأصدقاء أن يُكنُّوا لأخيمهم مثل تلك العاطفة ، ولكن ليس حسناً أن يذروها عمياء على غير ما يريد الله سبحانه .

وقد تستأنس وتجتهد في تعرف ملاءمة الوقت ، ولكنك تفاجأ عند الزيارة بغير ما كنت تنتظر ، فقد تجد عند صديقك جماعة من أقاربه ، أو غير أقاربه ، وعلى وجوههم علامات اشتغال بأمر هام كانوا يدبرونه بينهم ... أو تشعر أنهم غيروا مجرى حديث كانوا يدرسون به مصلحة من المصالح ؛ فمن الاستئناس أن تعجل بالانصراف بلباقة وكياسة ، دون أن تشعرهم أنك تريد أن تخلى لهم المجلس .

وفي تلك المعاني وغيرها جاء قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتُسألوا على أهلها ، ذلكم خير لكم

لعلكم تذكرون ، فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ،
 فإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا ، هو أذكى لكم ، والله بما تعملون عليم »
 وقد حدثني المرشد الشهيد الأستاذ حسن البنا رحمه الله أن جماعة
 زاروه ، وهو منهمك بأمر هام جداً في غرفة أخرى مع بعض أهله ...
 فأمر أن تعد لهم القهوة ، ومكث حتى شربوها دون أن يخرج لهم ،
 ثم خرج إليهم وجلس يقدم عذره بأنه لا يستطيع أن يجلس معهم كثيراً ،
 لاضطراره إلى استئناف النظر في أمر هام مع آخرين ، فغضبوا
 — وكانوا من الأصدقاء لا من الإخوان — واعتبروا ذلك إهانة ...
 فقال لهم : نحتكم يا قوم إلى كتاب الله :

لقد أمر الإسلام بالاستئناس ، وأنتم لم تستأنسوا ، فقد تأخرت
 عنكم ، وأخرجت لكم القهوة بدون حضوري ، وذلك موجب للانصراف
 لدى بصائر المستأنسين ...

هذه واحدة ، أما الأخرى فإن الله يقول : « فإن قيل لكم :
 ارجعوا فارجعوا ، هو أذكى لكم » وأنا لم أقل ارجعوا ، بل قدمت
 القهوة ، وجئت أعتذر ... فإذا كنتم تغضبون لما فعلت فكيف يكون
 غضبكم لو أني أمرتكم بما هو أذكى لكم فقلت : ارجعوا كما أمر الله
 عز وجل ؟

قال رضى الله عنه — وكانوا من أهل الفقه — فسروا بذلك كثيراً ،
 وانصرفوا راضين شاكرين ...

هذا والمعول عليه في إدراك هذه الاعتبارات هو سلامة الذوق ،
 واستنارة الطبع ، وأن لا ينساق الإنسان في كل حال مع رغبته
 أو عاطفته ... بل عليه أن يستحضر في نفسه ما قد يكون لدى صاحبه

من مشاعر الترحيب أو مشاعر الحرج ، فإن أفنته تلك المشاعر بالإقدام
فليقدم ، وإن أفنته بغير ذلك فليرجع ، فهو من أفضل القربات لقوله
سبحانه : « فارجعوا هو أزكى لكم » .

أما الاستئذان فهو بعض الاستئناس ، أو هو أخص منه ، وهو
أقل ما يجب على الإنسان حين يريد أن يدخل بيتاً من البيوت .

فيستأذن الرجل على امرأته قبل أن يدخل بيته ، وذلك من قبيل
الاستحباب ، قال الإمام ابن كثير « الأولى أن يعلمها بدخوله ،
ولا يفاجئها به ، لاحتمال أن تكون على هيئة لا تحب أن يراها عليها »
ويستأذن الرجل على أمه ، وعلى أخواته ، ولو كن يقمن معه
في بيت واحد ، وذلك على سبيل الوجوب قال عبد الله بن مسعود :
« عليكم الإذن على أمهاتكم » ... وقال عطاء بن أبي رباح لابن عباس :
إن لي أخوات أيتاما في حجرى ، معى في بيت واحد ، أفأستأذن عليهن ؟
قال ابن عباس : نعم . .

قال ابن أبي رباح فراجعت ليرخص لى ، فأبى ، وقال :

أتحب أن تراها عريانة ؟

قلت لا

قال : فاستأذن .

قال ابن أبي رباح : فراجعت أيضاً . . . فأبى وقال :

أتحب أن تطيع الله ؟

قلت : نعم . .

قال : فاستأذن

هذا حين يدخل الإنسان على زوجته وأمه وأخواته ؛ فكيف حين
ريد الدخول على غيرهن من الأقارب والأبعد ؟ :

أما صفة الاستئذان ؛ فكانت على أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن يقف الرجل بجانب الباب عن يمينه أو يساره ؛ ويقول : السلام
عليكم . أأدخل ؟ فإذا لم يؤذن له كرر السلام ثانية . . ثم ثالثة ؛ فإذا لم
يؤذن له بعد الثالثة رجع . . . وفى أيامنا هذه تستقيم هذه الصفة مع
بيوت أهل الريف حيث يظل الباب طول النهار مفتوحا ؛ أو شبه مفتوح ؛
أما فى المدن الكبرى حيث تظل أبواب المساكن — غالبا — مغلقة
فإن السلام لا يؤدى مهمة الاستئذان ؛ فيستعاض عنه بالنقر المألوف
على الباب ، أو بدق الجرس ؛ فإذا لم يفتح له عقب الثالثة ؛ فليرجع .

المِراة والمِجتمَع

(من تعقيدات الحضارة الحديثة أن صار للمرأة قضية يكثر حولها الجدل والنقاش ، والأخذ والرد ؛ فبعض الذين ينتحلون الغيرة على حقوق المرأة يشيرون الضجيج حول الظلم الواقع بها ، والأخذ بمخناقها حتى ليخيل إليك أن هناك معسكرات للاعتقال تساق إليها المرأة في القيود والسلاسل حيث تسجن وتعذب ، وتضرب ، وتعامل معاملة العبيد في القرون الأولى . . . وتلتفت حولك فلا تجد أثرا لمظهر واحد من مظاهر هذا الظلم ، إنما هي بعض الققاييع الإنسانية الطافية على سطح المجتمع ؛ تذهب هاهنا وهاهنا في مظهر خادع وبريق خلاب ؛ وليس لها من حقيقة الوجود إلا قلبها الأجوف ، وباطنها الفارغ من كل جد ، ولا عمدة لهم فيما يَصْخَبُونَ به إلا تقليد ما عند الأوربيين .

ولقد أشرنا إلى الطلاق ، باعتباره قضية مزعومة من قضايا المرأة ، وأشرنا إلى تعدد الزوجات ، وإلى الدرجة التي تجعل القوامة للرجال دون النساء ، وشمَّ أخرى أسموها قضية الحقوق السياسية لها ؛ وإنا لنؤمن أنه لا يثير الضجيج حول هذه المسائل إلا تفاهة في رؤوس بعض الناس ممن أعجزهم أن يكونوا شيئا في المجتمع له قيمة ، فراحوا يَلْفِتُونَ الأنظار إلى أشخاصهم بذلك الضجيج ، الذي لا يكلفهم شيئا من جهود أهل المروءة والكفاح والمبادئ الفاضلة .

ونحب في رسالتنا هذه أن نعالج الموضوع بروح المنطق الدقيق ،

الذى يتسامى عن الخلافات ، ويلتزم تقرير الحقائق المجردة ، دون نظري
إلى أى اعتبار آخر .

وحين نقول : « المنطق الدقيق » ، فقد عطينا الإسلام الصافي النق
الذى هو فطرة الله التى فطر الناس عليها .

== خطر التقليد :

(وأول ما يجب أن تنبه إليه — بروح هذا المنطق — هو أن بعض
النادين عندنا بحقوق المرأة متأثرون — إلى حد بعيد — بتيار التقليد
لكل ما هو غربى .

ولا نزاع فى أن لدى الغرب حسنات .

ولكن لا نزاع كذلك فى أن لديه سيئات .

فإذا قام التقليد عندنا على تخير المناسب من الحسنات فهو التقليد
المأمون الذى ندعو إليه ؛ والحكمة ضالة المؤمن ، أئى وجدها فهو أحق
الناس بها — على ما ورد فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم — .
أما إذا قام التقليد على أساس الانسلاخ من موارثنا الصالحة ،
وتقاليدنا الطيبة ، باعتبار أن كل ما عندنا فاسد ، وأن كل ما عند الغربيين
صالح ، فهو إعدام لقوماتنا المعنوية : من قومية ، وتاريخية ، ودينية .

(فيجب علينا أن نحذر مسaire هذا التيار الخطر ، وأن نلتزم التأنى
فى اختيار ما هو أصلح عند القوم .

== بين الإباحية والتصون :

ولابد من ملاحظة ظاهرة أخرى ، هى أن قضية المرأة — فيما اعترافها
من شد وجذب ونقاش وجدل — تدوولت بين معسكرين :

معسكر يرغب مع الأسف الشديد — (في التحلل والإباحية .
ومعسكر آخر يرغب في توفير كل ما يستطيع من أسباب العفة
والكرامة للمرأة .

والمعسكر الأول يرى في المعسكر الآخر أنه جماعة من الرجعيين
المعارضين لنهضة المرأة . .

والمعسكر الآخر تثيره دعوة التحلل ، ويفزعه أن يرى المرأة متبذلة
في الشوارع والأسواق ، قد هجرت بيتها ، ونبتت رسالتها ، وفقدت
حياءها وهو زينة أنوثتها ، فيجشد قوته ، ويتحصن بكل ما لديه من
عزائم ليحفظ عليها كرامتها وليبقها لبيتها ورسالتها . .

وهكذا أخذ المعسكران يتبادلان الهجوم والدفاع : هذا يشتم
في تحلله ، وإباحيته ؛ وذلك يزيده الحفاظ على حرمة الدين والفضيلة ،
شدة في الدفاع عن معاقله .

وفي ضجيج المعركة ، وظلمة قتامها الثائر (التبس على كثير من
الأذهان شأن المرأة : هل لها أن تخرج من البيت ، أو ليس لها ذلك .
هل هي مخلوق له من خصائص العفة ما يجعله أهلاً للثقة ،
أو هي مخلوق يتلصص بالشهوة فيزيغ إليها عند أول بادرة تحين له ؟
هل لها أن تشتغل بالأعمال الحرة ، والوظائف الحكومية والسياسية ،
أو ليس لها أن تفعل ؟ .

ومما يؤسف له أن الدعاة إلى حقوق المرأة يهملون الدعوة إلى الفضيلة ؛
إذ لم يرتفع لهم أو لهن صوت واحد في مناسبة من المناسبات باستنكار
ما يمد للمرأة من أسباب التحلل والغواية . . وقد سكتوا على «الكباريات»
وكأنهم يراقبون تطورها في غبطة وبهجة ؛ لأنها شارة من الشارات

التي يجب استكمالها في مجتمعنا ، لنضاهي بها المجتمع الغربي . . . وقد تعدوا هذا السكوت إلى الترحيب — تلميحاً أو تصريحاً — بما تبدي المرأة من ميل إلى التحلل والتكشف ، وإظهار ما حقه أن يكون مستوراً من بدنها وزينتها . . . حفلات الرقص ، والخمر ، واللهو ، والقمار ، التي تغشاها المرأة عارية الصدر ، والظهر ، والذراعين ، والساقين ، ولا يستر فيها سائر أعضاء البدن إلا الشفيف من اللباس ، الذي لا يكاد يحجب شيئاً . . . وفيها تقوم المرأة — وقد لعبت الخمر برأسها — إلى رجل أجنبي عنها فتراقصه وتخاصره ، في غزل ظاهر ، وفاحشة لا شك فيها . . . هذه الحفلات ، لا يسكتون عنها فحسب ، بل يحضرونها ويشجعون على غشيانها ، لأن المرأة الأوروبية تفعل ذلك ، ونحن نريد أن نكون مثل أوروبا في كل شيء !!)

ولقد كانت مصر مباءة لتلك الحفلات الداعرة — رسمية وغير رسمية — وكان هؤلاء الدعاة إلى « مجد المرأة » يشهدون ذلك « التقدم » في رضا وسرور ، وتظهر صورهم في تلك المبازل غير منكرين منها شيئاً ، في حين أنك تراهم أو تسمعهم يملأون الجو صياحا كلما فتح أحد العلماء فيه بكلمة يقرر فيها ما قرر الله للمرأة من حق في الفضيلة والكرامة ؛ كأن حدود الشرع عندهم أخطر على المرأة والمجتمع من مبازل الخمر والقمار والعري ، أو كأن المجتمع قد استقام حاله على تلك المبازل الفاسقة ، ولا خطر يهدده إلا أن ينادى فيه بكلمة الله ! .

نقول هذا للفتيان والفتيات ولسائر الناس ، حتى لا يغتروا بالبريق الخادع الذي يمويه به هؤلاء نياتهم الفاسدة ، وتصديهم المسموم لدعوة الإصلاح . . . ولا ننسى أن شاباً أرسل لكتاب معروف يشكو إليه

خروج المرأة متبذلة متكشفة ؛ تضيق من ملابسها لتحدد أعضاء بدنـها وتختار منها الرقيق لتظهر للناس مالا يحل أن يظهر وبدلاً من أن يشكر الكاتب المعروف للشاب البريء براءته وغيـرته راح يتهم به وبغفلته ؛ ويذكر له أن الإصلاح لا يأتي بنهي المرأة عن ذلك ، بل ينشر الفضيلة والمثل العليا . . . ! ولم يذكر الكاتب بعد التقرير والتهم كلمة واحدة تشعر بالعطف على وجهة نظر الشاب !

وهذا الذي نقوله لا يجافي سبيل المنطق الذي التزمناه في علاج هذه القضية ؛ لأننا إنما نقرر شيئاً واقعاً ، يمتاز به بعض الدعاة إلى حقوق المرأة . أما ما يتبادر إلى بعض الأذهان من أن الكتاب المعارضين يقصدون أن المرأة في ذاتها مخلوق شيطاني ، يتربص بالشهوة كل فرصة سانحة ، فلا يصلح لها إلا سوء الظن بها ، وعدم تمكينها من رؤية النور خارج البيت ، ففهم خاطيء ، ليس في كلامهم ما يدل عليه لا تصريحاً ولا تلميحاً ؛ إذ الحقيقة أنهم يسلمون بحسن استعداد المرأة عقلياً وخلقياً ، ولا يثيرهم إلا دعوة التحلل والإباحة ، مع ذبوع وسائل الفتنة والإغراء ، فإذا قام أولياء الأمور لدينا بتطهير البيئة من وسائل الفتن ، وكانت العفة أساساً من أسس الدعوة إلى حقوق المرأة ؛ فإن الكثير من مسائل هذه القضية ينتهي على أحسن وجه .

ونعني بالعفة أمرين أصيلين :

الأول : زهد المرأة في غشيان مجالس الرجال والتهافت على لقاءهم ، إلا لضرورة أو حاجة معقولة .

الثاني : عنايتها بملبسها بحيث لا يكون ضيقاً ، ولا مخرقاً ، ولا شفيفاً ؛ وقد نهى القرآن الكريم عن أن يتبرج النساء تبرج الجاهلية الأولى ،

وأمر أن يدين عليهم من جلايبهن ، وأن يضربن بخمرهن على جيوبهن
ليسترن بذلك أجسامهن ؛ فإن ما عدا الوجه والكفين عورة . . .
وكذلك يجب أن تحجب أصباغها وزينتها عن الشارع ومحافل
الرجال ، فلا يراها إلا زوجها ومن رخص الله لهم في ذلك على
ما أوردناه سابقاً . . .

ولسنا نجد في التسليم بذلك غضاضة ، ولا يستطيع أشد المتحمسين
لحقوق المرأة أن يدلنا على أن العفة بهذا المعنى الذي أوردناه مناهضة
للرقى ، ولا أن الفضيلة قيد ظالم لها يجب أن تتحرر منه !
(ويجب أن يضاف إلى هذا المبدأ ، مبدأ أصيل آخر ، تقرره الفطرة
وتوجيه طبائع الأشياء ، ذلك أن البيت هو الميدان الطبيعي لرسالة المرأة ،
وعلى ضوء هذين المبدأين نستطيع أن نتبين حكم الإسلام في أكثر
ما يدور حول حقوق المرأة من قضايا . . .

اختلاط الرجال بالنساء

(فاختلاط الرجال بالنساء ، أو النساء بالرجال أحد الموضوعات التي
يثور حولها الجدل ، وتأخذ من اهتمام المتناظرين أكثر مما تستحق . .
فإذا تحققت المرأة بمعاني العفة ومظاهرها التي ذكرناها . . وإذا علمنا —
إلى جانب ذلك — أن الاختلاط ليس له من معنى إلا الرؤية ، والمقابلة
والمحادثة في ضروريات الأمور ، ألفينا قضية الاختلاط مفروغا من أمرها .)

الاختلاط في البيت :

(١) فالمرأة لا تأذن في بيت زوجها وهو شاهد إلا بإذنه ،
ولا تستقبل فيه أحداً من الرجال الأجانب إلا من تدعو الحاجة لاستقبالهم ،

على أن يكون ذلك بعلمه أو بإذنه ، أو يكون ممن تجرى عادة البيئة بدخوله كما يحصل عندنا في بيوت أهل الريف .

(ب) أقارب الزوج والزوجة يجب أن لا يكثرُوا من الدخول عليها ، ويطلبوا الجلوس معها بدون موجب ؛ وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك بقوله : « إياكم ودخول الرجال على النساء ؛ قالوا يا رسول الله أفرأيت الحمّو ؟ قال : الحمّو هو الموت » — والحمّو هو قريب الزوج أو الزوجة — . . يريد عليه السلام أن دخول الحمّو على المرأة بصفة مستمرة يجلب في أعقابه أخطاراً كثيرة ؛ فإن من أقارب الزوج أو من أقارب الزوجة من يتدّرع بالقرابة ، فيطرق البيت بالليل وبالنهـار ؛ ولضرورة ولغير ضرورة . . . وقد يترخص الزوج والعشيرة في قبول تلك الحالة والإغضاء عنها بحكم القرابة . . . ولكن قد يفضى ذلك في النهاية إلى عواقب وخيمة ، منها تقطيع أوامر القربى .. أو الطلاق .. وقد يكون منها إراقة الدماء والموت .

وإذا كان ذلك هو حكم قريب الزوج كأخيه وابن عمه ، فالصديق وغيره مندرج فيه لا محالة . .

(ج) وخلوة المرأة بالرجل الأجنبي في البيت أو في أى مكان آخر محرمة ، إلا إذا كان معها زوجها أو ذو محرم لها .

والأجنبي هو كل من عدا زوجها ، وليس بمحرم لها . . والمحرم هو كل من لا يحل له زواجها على صفة التأييد كأبيها وأخيها وولدها :

() وليس ذلك النهى مؤسساً على سوء الظن بخلق المرأة ، إنما هو مؤسس على ما في طبيعة البشر — رجالاً ونساءً — من احتمال الاستجابة

إذا طالت فترات الخلوة ، فإن تلك الفترات — مع فراغ البال ورخاء الحال — مما يجعل النفس تستشرف لتذوق الممنوع ... وفي تصوير تلك الحالة يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إياكم والخلوة بالنساء ، والذي نفسى بيده ما خلا رجل بامرأة إلا ودخل الشيطان بينهما » ... ومن هنا حرم الإسلام الخلوة بين الرجل والمرأة الأجنبية إلا أن يكون معها زوجها ، أو ذو محرم لها ؛ فعن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس بينه وبينها محرم » وفي البخارى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخلون أحدكم بامرأة إلا مع ذى محرم » .

وفي تلك الأحاديث ما يفيد أن مقابلة الرجل للمرأة ، ومقابلة المرأة للرجل ليست محرمة لذاتها ، بل لما يترتب عليها من عواقب سيئة ، أو يستتبعها من سوء الظن والريبة وشيوع الحمس وقالة السوء ... فإذا لم تكن هناك خلوة ، أو كانت الخلوة ولكن مع ذى محرم فليس هناك من بأس أو حرمة ...

الخروج من البيت :

ولقد قلنا : إن البيت هو المكان الطبيعى لرسالة المرأة ، فيجب أن يكون الخروج منه مقيداً أو مشروطاً بعدم إفساد تلك الرسالة ، أو الإخلال بحق من حقوقها ... كما يجب أن يكون له من الضرورات أو الأسباب المشروعة ما يجعله سائغاً مقبولاً ...

فلها أن تخرج لزيارة والديها وإخوتها وأخواتها ، ومن تؤمن بزيارتها له من أقاربها وصديقاتها .

ولها أن تخرج للصلاة — وأداؤها في البيت أفضل — وضرورات
العلاج ، وقاعات العلم والمحاضرات ، للتزود بما يشقف عقلها ، ويهذب
نفسها ، ويفقهها في دينها ، ويعرفها بواجبها في الحياة ... على ألا تكون
في تلك القاعات عرضة لمجون العابثين وفساد مرضى القلوب ...
ولها أن تخرج إلى الحقل أو السوق ، أو إلى أى مكان لا إثم فيه
لشراء ما يحتاج إليه بيتها ، وقضاء مصالحها .
وقد كان نساء الصحابة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده
يفعلن كل ذلك ولا ضير عليهن .

المسارح ودور السينما :

ويسأل بعض الناس عن الخروج إلى دور التمثيل والسينما .. والحكم
في تلك الدور أنها ليست محرمة لذاتها ، بل لما يُلم بها من أفعال
السوقة ، وصنع من لا خلاق لهم ، ولما يُعرض في برامجها من مناظر
منافية للعفة ، ومعان لا توجه إلى الأخلاق النافعة ... فإذا وجدت دور
تعرف كيف تختار روادها من البيئات الكريمة ، وتحترم رسالتها ،
فلا تعرض إلا التسلية البريئة والمناظر العلمية ، والروايات النافعة عقلاً ،
وخلقاً ، فلا بأس من ارتيادها ؛ فالثقافة أمر مرغوب فيه ، واللهو البريء
جاء به الشرع الشريف ؛ وقد كان الرسول عليه السلام يدعو عائشة لتتنظر
إلى الحبشة وهم يلعبون ويرقصون بحراهم ...

المتنزهات :

ويسألون عن خروج المرأة إلى أماكن النزهة ذات المناظر الجميلة ،
والهواء ... وما نعلم الطلق أن أحداً حرم ذلك عليها . ونحن نقرأ من

أخبار الفضليات من نساء العصر النبوى أنهن كن يخرجن إلى ظاهر المدينة ، وهاهى ذى أسماء ذات النطاقين بنت أبى بكر ، وزوج الزبير رضى الله عنهم تقول : « كنت أنقل النوى على رأسى من أرض الزبير وهى من المدينة على ثلثى فرسخ » قال العلماء وهو حجة فى سفر المرأة اليسير بغير محرم . . والمرأة الريفية فى أيامنا هذه تخرج من بيتها إلى الحقل ، ولا إثم فى خروجها ؛ ولسنا نرى فرقاً بين الريفية والحضرية ، إلا ما قد تتعرض له الحضرية من عدوان أهل النزق والمجون ؛ فإن كان ذلك فلا ، وعلى ولى الأمر أن يردعهم ويظهر المدن من أذاهم ؛ فهذا جاء أمر الله سبحانه : « لئن لم ينته المنافقون والذين فى قلوبهم مرض والمرجفون فى المدينة لنگرينك بهم ، ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا » .

المراكب العامة :

والمواصلات فى مدننا الكبرى ، فى أيامنا هذه من المشكلات التى يضيق بها الرجال فضلاً عن النساء . . . فإذا استطاعت المرأة أن تمشى على قدميها ، فلتَمْشِ ؛ وإلا فلتستأجر سيارة ، فإذا كانت لا تطيق المشى ، وكانت حالتها المالية لا تسمح باستئجار السيارة ، فلا بأس أن تركب « الترام » أو « الأوتوبيس » على ازدحامه مسيطرة لحكم الضرورة ولأن أكثر الركاب لا ييغون من الزحام أن يصيبوا من امرأة غرضاً خبيثاً ؛ وقد يمازل العلماء على حكم الضرورة ، وسكتوا على الازدحام الذى يجمع بين الرجال والنساء فى مناسك الحج ، وفى الطواف حول الكعبة ، فإنه ازدحام لا يتطلع فيه الرجل ولا المرأة إلى إصابة غرض من الأغراض الفاسدة . .

هل يخرج الرجل مع امرأته؟

والعجيب أن هناك من أنكر مرة على صديق له أنه سحب زوجته إلى شهود رواية تاريخية بدار الأوبرا ، ورأى أن ذلك منه مسقط للمروءة ، وكان عليه ألا يصحبها ، وأن يدعها تذهب وحدها . . وهذا بلا شك جهل فاضح بأحكام الإسلام ؛ فإن ذهاب الرجل مع زوجته أو محرمه هو الأولى . . . وهناك كثير من الأزواج المتحرجين إذا خرجوا مع زوجاتهم تركوهن يسرن وحدهن في الشارع ، أو يركبن وحدهن الترام أو القطار ، أو الأوتوبيس ، على أن يكونوا على بعد قريب منهن . . . وذلك لأن الواحد منهم يخشى أن يراه صديق له ، وهو سائر معها . . . وهذا ضرب من التخرج وضعف النفس ، فإننا قد أمرنا أن نخشى الله لأن نخشى الناس .

المرأة والاشتغال بالأعمال الحرة

ليس في الإسلام ما يمنع المرأة أن تكون تاجرة ، أو طبيبة ، أو محامية ، أو محترفة لأي حرفة تكسب منها الرزق الحلال ما دامت الضرورة تدعو إلى ذلك ، وما دامت تختار لنفسها الأوساط الفاضلة ، وتلتزم خصائص العفة التي أسلفنا بعضها .

وعيب هذه القضية هو العيب الذي نلمحه في كل موضوع من مشكلات المرأة ؛ إذ لا ينظرون في شيء من ذلك إلى الإصلاح ، بل يخضعون للهواجس التي لا تفتأ تهمس في سرائرهم بأن المرأة عندنا لا تبلغ أن تكون راقية إلا إذا صارت تاجرة ، وطبيبة ، ومحامية إلخ . . . ولو أن لدى هؤلاء أقل نصيب من نور البصيرة لعرفوا مقاييس الإصلاح الحق ، ولبدت لهم شارات الرق الصحيح ومعانيه .

إن رق المرأة الحق منوط برقي إنسانيتها : ثقافة عقلها ، وسمو خلقها ، وصفاء قلبها ، وطبعها . . . ومنوط كذلك برقي ما تراول من عمل في هذه الحياة . . . ورق العمل ليس مقيساً بما اصطلاح الناس عليه أنه رق ، بل مقيس بحقيقة المثل العليا التي تبعث عليه أو تبغى من ورائه !
فإذا رحت تبحث عن حقيقة الرق الذي تجنيه المرأة في المجتمع من هجر البيت ، إلى السوق والعيادة والمكتب إلخ . . . لا تجد إلا الخسارة الظاهرة والصفقة المردودة البائرة . . .

لا مانع أن تعمل المرأة . . . ! ولكن الحياة تخصص . . . وخير التخصص وأفعه ما جاء من صنع الطبيعة وإملائها . . . فإذا خالفنا ذلك

التوجيه ، وخرجنا عليه ؛ فقد غيرنا خلق الله في نفوسنا ، وتمردنا على سنته ؛ وأخطأنا المنافع وأخطأناها ؛ ومن عرض صفحته للحق هلك .
لقد خرجت المرأة الغربية إلى السوق والمصنع والشارع والمرقص ،
تبتغي في ذلك وغيره لقمة العيش !.. فماذا صنعت لنفسها من كرامة ،
وماذا صنع لها الغرب ؟

لقد أرخصوها ، وابتذلوا إنسانيتها وأهدروا كل قيمة أدبية لها !
فسكرتيرة المكتب فتاة جميلة ، ولا يغني عنها فتاة أخرى دونها
في الجمال ولو كانت أذكى منها وأفضل ..

وبائعة المتجر فاتنة مشيرة ، لتثير رغبات الشراء ورغبات الغرائز جميعاً ..
والجالسة إلى كيس النقود لا تصل إلى منصبها العتيد إلا بكفاءة
واحدة ، هي كفاءة أنوثتها في الإغراء وإرضاء الزبائن ..
فما معنى هذا كله ؟

معناه أن القوم يستأجرون من الفتاة أو المرأة أنوثتها وخصائص
طبيعتها ؛ لتؤدي في الاقتصاد دوراً معيناً ينحرف بها عن الكرامة
ولا يمت إلى عوامل الاقتصاد الشريف بصلة .

أو معناه أنهم لم ينظروا إليها إلا على أنها أداة ذات أنوثة قديرة على
الإثارة ومضاعفة الكسب .. فأى ابتذال للمرأة وأى سقوط بقدرها
الإنسانى أبشع من هذا السقوط ؟

إنه الرقيق الحر يساق إلى أسواق النخاسة تحت سياط الحاجة
والفاقة ... يُساق لا للخدمة في المنازل ، بل للابتذال في المتاجر ؛ حيث
تعرض الفتاة أثمان خصائصها — كأنثى — سلعة إلى جانب السلع لقاء
اللحمة التي تقيم أودها !!..

وأى بؤس للمرأة وإهدار لقيمتها حين تحل في المتاجر الكبرى محل الخشبة التي تعلق عليها الملابس ، أو الدمية التي تعرض عليها الأزياء ؟ .. إنها دمية حية يُلبسونها من ملابس المتجر ما يريدون ترويجه والدعاية له ؛ على أن تكون المسكينة بارعة القوام ، رشيقة القد ، رائعة الحسن ، فاتنة الملامح لتفيض من جمالها جمالا على ما ألبسوها من الملابس ، ولتعرضه أحسن العرض أمام زائر المتجر على ما يريدون ، مقبلة أو مدبرة .. غادية أو راححة ! ..

ألهذا خلق الإنسان ؟ ! .. أو هذه هي قيمته في حضارة المادة ووثنية المال ؟ أو هذا هو ما يراد لنا أن نقلده ؟

إن المرأة إنسان كريم ، وأسما مافيه إنسانيتها الرفيعة ؛ وقد قضت سنة الله أن تجعل كرامتها منوطة برعاية أماناتها الخاصة .. وأن تجعل سعادتها منوطة بأداء وظائف تلك الأمانات : أمًّا ، وزوجة ، وربة بيت .. وبهذا تهتف غريزة المرأة ، ويشهد وجدانها الأزلَى العميق .. فإذا بنينا مكانها في الحياة على هذا الأساس ، وقررنا لها حقوقها على هذا النهج ، وفرت كرامتها ، وسبغت سعادتها وهناءتها .. فإن كانت أمًّا ففي طاعتها رضوان الله ، وتحت أقدامها الجنة .. وإن كانت زوجة صالحة فهي أفضل ذخريستفيد المرء من ديناه بعد تقوى الله^(١) ! .. فماذا وفرت لها حضارة الرقيق وأسواق النخاسة من كل ذلك ؟

إن عمل المرأة في البيت — تسوس زوجها ، وتربى طفلها ، وتدبر

(١) أعلى الإسلام من قدر المرأة باعتبارها أمًّا ، حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الجنة تحت أقدام الأمهات » وأعلى من قدرها باعتبارها زوجة حتى جاء في معنى حديث له عليه السلام : خير ما يكنزه العبد من ديناه بعد تقوى الله الزوجة الصالحة ..

معاش أسرته — سعادة ما بعدها سعادة ، وهو بعد ليس بالأمر الذى يقل منزلة عن وقوفها فى محل تجارى تباع الملابس والعطور ، أو تلف المبيعات فى الورق ، أو تقبض أثمانها أمام الخزانة !!

إن المرأة فى البيت تصنع للطفل رجولته ، وخلقه العملى الناجح ، وتنشئه على ما تطلب الحياة الكريمة من فضائل ... فمن يمنحه ذلك إذا تركته للخدم أو لسواهم ومضت إلى عملها فى الخارج ؟ ..

وهى فى البيت المصدر الروحى لإشعاع الرحمة والمودة على زوجها — كما ورد فى القرآن الكريم — وهى بهذه المثابة المهاد الذى يلقى فيه الحنان والدعة ، والعطف ، والسكينة ؛ فمن له إذا خرجت وعادت آخر النهار — مثله — مهدودة القوى ، ضيقة النفس بما لقيت من عناء يومها ؟

ليس إشعاع الرحمة والمودة فى البيت بالأمر الهين الذى يتصوره المحرومون المحجوبون عن حقائق الأمور ، فإن الدنيا كلها بما فيها من ذهب وثروة ومتاع ، لا تساوى فى ميزان الحق مثقال ذرة ، إذا هى خلت من المودة والرحمة !

ومن سرها فى البيت أنها جهاز روحى عجيب ، يُلقى فى رُوع الرجل أسرار القوة ، ومعانى الثقة بالنفس ... وإن كلمة واحدة منها — وهو يشكو جور الزمان أو منافسة الأقران ، أو مكائد الرجال — كفيلة أن تمدّه بطاقات عجيبة من الهمة ، والأمل ، والثقة بالنفس ؛ فإذا هو كأنه خلق جديد ، وبناء غير الذى كان يوشك أن ينهار !

إن المرأة تستطيع أن تخلق الرجل كل يوم مرة أو مرات ... ! وهى بقيامها على المهد ؛ ورعاية طفولة ولدها ، إنما تصنع مستقبل وطنها ؛ ولسنا ندرى عملا للمرأة فى الحياة يفوق فى شرفه ، وسمو غايته هذا

العمل ... ولكننا أصبنا بتقليد الأجانب ، فلا نحس أننا أمة راقية إلا إذا رأينا نساءنا وفتياتنا عاملات كادحات ، على نحو ما هو معمول عند الفرنجة ... !

يقول بعضهم : إنها تكاليف الحياة الباهظة ، توجب أن تعمل المرأة إلى جانب زوجها مساعدة له .. وكأنهم بذلك يتحكمون في معايير السعادة ، وحقائق مثلها العليا ؛ ويمسخونها مادية صرفة ، يُعبد المال والشهوة والترف في محاربيها وكل انحائها .. ومسح الحياة على هذا الوجه أخطر ضروب الفساد والشقاء ؛ لأنه ارتداد من فطرة الله التي تنشد البساطة والمثل العليا ، إلى حياة تنشد التعقيد والتلفيق وعبادة مطالب البدن .

ولقد قامت في أمريكا خيرة اجتماعية هي الدكتورة « إيدا إلين » تحمل على اشتغال المرأة بالأعمال الحرة — تاركة بيتها وأبناءها — لتساعد زوجها على رفع مستواهم المعيشي ، فارتفع مستوى المعيشة ، وانحط مستوى التربية والخلق ! ... ومضت الدكتورة تقول : إن التجارب أثبتت ضرورة لزوم الأم لبيتها ، وإشرافها على تربية أولادها ، فإن الفارق الكبير بين المستوى الخلقى لهذا الجيل ، والمستوى الخلقى للجيل الماضى ، إنما مرجعه إلى أن الأم هجرت بيتها ، وأهملت طفلها وتركته إلى من لا يحسن تربيته ... وأنذرت قومها بسوء المصير إذا استمر الحال على ما هو عليه ؛ ونادت — بقوة — بضرورة عودة المرأة إلى بيتها ، لتزاول فيه شعائر الأمومة ، واختصاص الزوجة وربة البيت

ونحن قد أخذنا بتقليد هؤلاء ، وتصديق كل ما يقولون ، فها هو ذا قول عالمة من علمائهم وخبيرة من خبراءهم — نقله إلينا منذ

أيام صحفى مصرى — فلسنا ندرى بعد ذلك فى سبيل أى غاية نخسر
أنفسنا ، ونستبدل الذى هو أدنى بالذى هو خير ؟ ! .

إن الدين لا يحرم على المرأة أن تعمل ، ولكنه يحرم أن تهجر
ميدانها الطبيعى بدون عذر — وهو ميدان لا يجدى فيه سواها —
إلى ميدان يعمره الرجل بكل كفاءة ومقدرة ، حيث لا حاجة إليها . . .
فلتغش المرأة ميدان العمل العام ، ولكن عند الضروآت التى تجعل
جهدها فيه أجدى على الأمة من بقائها فى ميدانها الطبيعى . . . أما التقليد
السخيف — دون مراعاة لطبائع الأشياء — فتفاهة ، ونكسة ،
لا نرضاها للمرأة أيا كانت ، مسلمة أو غير مسلمة . .

المسألة وظائف الدولة

ونحسب أن قد صرنا في غير حاجة — بعد هذا الكلام — إلى إبداء الرأي في صلاحية المرأة لتولى وظائف الدولة ، إلا ما خصصه الإسلام من ذلك .

(١) المرأة والجيش :

فلها أن تلتحق بالجيش وقت الحرب في أعمال التمريض والإسعاف والخدمة ونحوها . . . ولقد ثبت أن النساء كن يخرجن بإذن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الجيش ، لخدمة الرجال وتمريض الجرحى ، والقيام بأعمال الإسعاف . . .

روى البخارى وأحمد عن الربيع بنت معوذ ، قالت : « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم : نسقى القوم . . ونخدمهم . . وزد القتلى والجرحى إلى المدينة » .

وروى مسلم وأحمد وابن ماجه عن أم عطية الأنصارية : قالت : « غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات . . أخلفهم في رحالهم . . وأصنع لهم الطعام . . وأداوى الجرحى . . وأقوم على الزمنى » .

فإذا راق المرء هذا العمل ، فإن الإسلام لا يحرمه عليها وقت الحروب . . أما إذا كانت لا تبغى من الالتحاق بالجيش إلا أن تلبس كسوة

الضابط ، وتمشى بها مزهوة هنا وهناك ، ليعتبر هذا شارة من شارات الرق المزعوم ، فسخافة لا تمت إلى الجد بصلة ؛ وشئون الحياة لا تحتل هذا الهزل .

وللمرأة — أحيانا — أن تحمل السلاح في وقائع الحروب ، ولا ينكر عليها الإسلام ذلك ، وقد ورد في خبر الرميضاء زوج أبي طلحة — في صحيح مسلم — أنها اتخذت خنجرًا يوم حنين ، فلما سألتها زوجها عنه ، قالت : « اتخذته : إن دنا مني أحد من المشركين بقرت بطنه » . . قال في نيل الأوطار ولهذا بوب البخاري : « باب غزو النساء وقتالهن » . . وفي تمة هذا الخبر أن زوجها لما سمع ذلك منها ذكره لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لها عليه السلام : « يا أم سليم إن الله عز وجل قد كفى وأحسن » وكان ذلك في أعقاب المعركة ، ولم ينكر عليها الرسول شيئاً مما صنعت .

وهذه أم عمارة ، نسيبة بنت كعب بن عمرو تخرج في خلافة أبي بكر في حروب الردة ، فتباشر القتال بنفسها ، حتى يقتل مسيلمة الكذاب وتعود وبها عشر جراحات بين طعنة وضربة .

ذلك هو ما ورد من أحوال المسلمين في مباشرة المرأة للقتال ، أما أن يصل الأمر إلى حد قيادتها للجيش ، وفيالق الفرسان ، وقيامها على تدبير المعارك ووضع الخطط ، فإننا لم نسمع من ينادى بحقوقها فيه لا في الشرق ، ولا في الغرب ، إلا من أفواه بعض المشتغلين عندنا بتقرير حقوق المرأة . . .

ومن عجب أنا قد شهدنا حريين عالميتين في مدى أربعين عاماً — وهي حروب أوربية غربية — فلم نر ، ولم نقرأ ، ولم نسمع أن امرأة كانت

في إحداها هي التي تقود الرجال ، وتدير لهم المعارك ، وترسم لهم الخطط ... فإذا كان هؤلاء قد أجازوا لأنفسهم أن يعبدوا أوربا من دون الله ، وأن يقلدوا كل ما فيها ، فليت شعري من لقنهم الهتاف بذلك ، مادامت أوربا لم تأخذ به بعد في شئونها الحربية ؟ . .

فكل ما للمرأة في الحروب أن تقوم بعمل الهلال الأحمر ، كما كان نساء الصحابة يفعلن ، فإذا طمحت إلى أكثر من ذلك ، فليس أكثر من جندي يحمل السلاح في بعض الأحيان .

(ب) المرأة والقضاء :

وجمهور الفقهاء على أن المرأة لا يجوز لها أن تلي القضاء مطلقاً . .
 وذهب الإمام الطبري إلى جواز ذلك مطلقاً .

وحجة الجمهور أن الإسلام يمنع المرأة — بالإجماع — من تولي الإمامة الكبرى « رئاسة الدولة » لقوله عليه السلام : « لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة » . . قالوا : والقضاء من الولاية العامة فهو مقيس في الحكم عليها .

أما الإمام الطبري فلا يلقى بالا إلى هذا القياس ، ويقول : « إن الأصل هو أن كل من يستطيع الفصل بين الناس فحكمه جائز ، إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى » أي أن المرأة — كالرجل — صالحة في الأصل لتولي الأحكام ، والفصل بين الناس ؛ وهذا حكم عام ، لا يخصصه إلا نص ، وقد ورد النص في حديث النهي عن تولي المرأة الإمامة الكبرى ، وتم الإجماع على العمل بذلك ، ومادام النص لم يستثن

إلا الإمامة الكبرى فإن إلحاق القضاء بها يعتبر تخصيصاً بلا مخصص .
وهذا مالا يقبله الطبرى .

أما أبو حنيفة رضى الله عنه فوقف موقفاً وسطاً بين الجمهور وبين
الطبرى فلم يسلبها ولاية القضاء إطلاقاً ، ولم يجزها لها إطلاقاً ، بل قال :
« يجوز أن تكون المرأة قاضياً فى الأموال » قياساً على جواز شهادتها
فى الأموال ، فهى تقضى فيما يجوز أن تشهد فيه .

فإذا نحن ذهبنا إلى قول الطبرى أو أبى حنيفة ، بقى علينا أن نذكر
أن وظيفة القضاء تقتضى فى أيامنا هذه ، أن تنتزع المرأة من شئون بيتها
فلا تسوس زوجها ، ولا تربي ولدها ، لأن واجبها يقتضيها أن تفرغ
لما اختيرت له . . . فإذا لم يكن بنا من ضرورة حازية لذلك فأى نفع
تجنيه المرأة أو المجتمع من تعطيل مهمتها الأساسية ؛ والأمومة تزيد
فى سموها — قطعاً — على مهمة القضاء ؟ .

إذا كان الغرض هو تقرير المبدأ فقد قرره الطبرى بلا قيد ولا شرط ،
وقرره أبو حنيفة بشروط ، أما الولاية الفعلية ، فيجب أن لا يكون الدافع
إليها مجرد التقليد والمباهاة ؛ ويحسن ألا يصار إليها ، إذا كان من ورائها
تعطيل ما هو أسمى منها .

هذا من وجهة النظر الفطرية . . .

أما من وجهة النظر الواقعية ، فإن القاضى ملزم بالعمل طول العام ،
إلا ما يمنح من أسابيع معدودة فى عطلة الصيف . . . فإذا كانت المرأة
قاضياً أو وكيل نيابة ، فماذا تفعل بالحيض ؟ وهو يدركها أسبوعاً فى كل
شهر ؛ وكل إنسان يعرف ضعف الحالة النفسية التى تكون عليها المرأة
حين يأخذها الطمث ؟

وماذا تفعل في أواخر شهور الحمل ، إذا كانت وكيل نيابة ، وهي لا تستطيع أن تخف إلى الانتقال السريع إلى مكان الحوادث للمعاينة ، وإثبات الحالة ، واستخبار الشهود ، وتقرير المتهمين ؛ وقد يستغرق ذلك منها أربعاً وعشرين ساعة في جهود متواصلة مضنية ، وقد يتكرر لها مثل ذلك في أيام متوالية ؟ ! .

(وماذا تفعل أيضاً إذا كانت قاضياً ، ومنغصات الحمل في الشهور الأخيرة تعكر مزاجها ، وترهق أعصابها ، فتغدو ضيقة الصدر غير صالحة لأمانة القضاء الخطيرة التي تحتاج لصفاء الخاطر ، وتوفر دواعي الهدوء وسلامة التفكير ؟) .

وهي إذا وضعت بعد ذلك ، انقطعت عن العمل مدة الولادة والنفاس . فإذا كان هذا شأنها طول العام — إجازة للولادة .. وإجازة للمرض والتضرر .. وإجازة للصيف .. إلى ضعف يعجزها عن تلبية واجب العمل .. وضجر منغص لا تتأتى معه سلامة القضاء بين الناس على أحسن حال — كان من الضروري الاستغناء عن خدماتها حتى لا تضار مصالح الناس بالتعطيل المتواصل ، والأخطاء المحتملة المتوقعة ..)

وتمت وجهة نظر أخرى ، يجب اعتبارها ، والالتفات إليها ، هي الوجهة الاقتصادية ، فإذا تقدم اثنان — فرضاً — إلى دوائر القضاء أحدهما فتاة والآخر فتى ؛ وجب أن نحكم الاعتبارات الاقتصادية في اختيار أصلحهما للإنتاج ، وأقدرهما على المثابة وتجويد العمل .. وهي اعتبارات ستحكم حتماً للفتى لا للفتاة ، إذ لا يسيع العقل الاقتصادي — الذي لا ينظر إلا إلى تجويد العمل ، والاقتصاد في الزمن ، ومجازاة الإنتاج لما يصرف من أجر أو مرتب — لا يستطيع هذا العقل

الواقعي أن يرد الفتى الذي تتوفر فيه كل الدواعي ، ويختار موظفا لا يتقاضى منه في أكثر عامه إلا المرض والثقل عن الحركة ، وفساد المزاج ، والإجازات المتصلة أو المتلاحقة !! فذلك في مقاييس الواقع الاقتصادي شذوذ وفساد — علاوة على مجافاته لسنة الله في الأشياء — أما الاحتجاج بالترتيب في الامتحان ، وسبق درجات الفتاة لدرجات الفتى ، فأمر لا تضعه اعتبارات الاقتصاد إلا في المنزل الأخيرة .

هذا هو حكم الشرع في اختيار المرأة قاضياً ، وحكم الفطرة ، وحكم الواقع ، وحكم الاقتصاد ؛ فعلى أى شيء يبني هؤلاء المتصايحون بحقوق المرأة مطالبتهم باختيارها للقضاء ؟ .

لسنا عباد تقليد ، إنما أهل دين يدور مع المنطق السليم ، ويقر المصلحة الصحيحة أينما كانت ! .

وتريدون للمرأة أن تكون حاسبة أو كاتبة في ديوان ؟
إن الإسلام لا يمنع ذلك — بشروطه التي تكررت وأوشكت أن تمل من طول الإعادة والتكرار — فعليكم أن تنظروا إلى مختلف الاعتبارات ، وتوازنوا بين شتى المصالح ، فإن النظر السليم لن يهتدي في كل حال إلا إلى حكم الإسلام . . .

(ح) المرأة والإمامة الكبرى :

والإمامة الكبرى ترادف في عرف هذا العصر رئاسة الدولة العليا . وقد تقدم أن الإجماع منعقد على أن المرأة لا تتولاها ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لن يفلاح قوم ولّوا أمرهم امرأة » .

ومن المؤسف أن بعض المثقفين يضيق بذلك أشد الضيق ، وإذا
أسمعته قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنغض رأسه ، ولوى وجهه ،
وظهرت عليه تقلصات الاشمزاز ، والاستنكار ، على حين أنك
لو أسمعته هراء من كلام فلان الأجنبي ، اعتبره شيئاً جديراً بالالتفات
والتأمل وتلك آفة من آفات المنطق والتفكير ؛ فلا يصح أن يرد
الكلام ، لأنه كلام رسول الله ، ولا أن يقبل غيره لأنه آت من الغرب .
إنما يقبل الكلام حين يستقيم مع مقاييس المنطق ، ويوافق طبائع
الأشياء ، ويساير سنن الله سبحانه فيما خلق ويرد إذا كان
بخلاف ذلك .

ولا نريد أن ندخل معهم في بحث فلسفي عن صلاحية المرأة للإمامة
الكبرى أو عدم صلاحيتها ، وإنما نطلب إليهم أن يدلونا على رئيس
جمهورية واحد اختاره شعبه امرأة لا رجلاً

إنهم جُنُوا بعبادة أوربا ، فهاهى ذى أوربا أمامهم ، ومعها أمريكا
وكل بلاد الله ، فليدلونا على امرأة واحدة تتبوأ رئاسة الجمهورية فى دولة
من دولها !

سيقول بعضهم : إنجلترا فهل يستطيع ذلك القائل أن يزعم
أن ملكة إنجلترا تتولى أمر شعبها ؟ هل يستطيع أن يزعم أن الشعب
الإنجليزى قد ولى أمره امرأة ؟

إن ملك الإنجليز أو ملكتهم لا يملك من أمر نفسه شيئاً فضلاً
عن أن يملك أمر شعبه إن ملك الإنجليز لا يملك أن يتزوج المرأة
التي يريدّها !! ولا يملك أن ينفرد باختيار المكان الذى يُعَالَج فيه ،
أو يقضى أيام نقاهته ! ! وملكة الإنجليز يوضع لها نظام الحفلات

والمآدب ، والزيارات ، والرحلات ، قبل موعدها بعام كامل ، دون أن تستشار أو يكون لها رأى تخالف به رئيس الوزارة ، أو تخالف به رجال البلاط . . . هذا الملك أو تلك الملكة لا يجوز أبداً أن يرد لها ذكر فى مقام الاحتجاج على ما نقول .

فإذا كانت المرأة الغربية لم تبلغ بعد أن تكون رئيس جمهورية ، مع أن ولايتها لا تتعدى الشؤون الدنيوية ، فهل يكون الإسلام ظالماً للمرأة المسلمة إذا منعها الولاية على الشؤون المدنية والدينية جميعاً ؟ وهى ولاية تقوم فيها المرأة على تصحيح عقائد الرجال ، وأخلاقهم وآدابهم ، وعباداتهم ، وأمورهم ، ودمائهم . . .

لا شك أن التعنت ظاهر فى دعوى أولئك الذين يريدون لنا أن نسبق أوربا إلى ما لم تصل إليه بعد ، وهو تعنت يسترونه بالبكاء المصطنع على حقوق المرأة ، ولا يبعثون به إلا تشويه معالم الإسلام فى أذهان الناشئة لتنتكث عروته ، وتنتقض أحجاره حجراً بعد حجر ، وما هم ببالغين ذلك إن شاء الله تعالى .

حقوق المرأة السياسية

« إن حقوق المرأة السياسية لا يجدها أحد ،
ولكن الوقت لم يحن بعد لاستخدامها » .

ممنع البنا

يقول الله سبحانه : « المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ،
يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ،
ويطيعون الله ورسوله ؛ أولئك سيرحمهم الله ، إن الله عزيز حكيم » .

ويستطيع الباحث أن يرى في هذه الآية الكريمة ضروبا من
إنصاف المرأة ، وتقدير أهليتها لتبعات الحياة ، والمساهمة في بناء أوضاعها
الصالحة ، تقديرأ لا تتخلف فيه عن الرجل ولكننا نكتفي
بالإشارة إلى مبدئين جليلين تتضمنهما . .

الأول : مبدأ الولاية بين المؤمنين والمؤمنات بعضهم وبعض . . .
وهي ولاية تشمل الأخوة . . . والصدقة . . . والتعاون على كل خير .

أما المبدأ الثاني : فهو قوله تعالى : « يأمرون بالمعروف ، وينهون
عن المنكر » . . . والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واجب
يشمل كل ضروب الإصلاح في كل نواحي الحياة . . . والمرأة في ذلك
كالرجل كما ترى في الآية الكريمة .

ومعنى هذا أن الله سبحانه يضع صلاح المجتمع أمانة بين يدي
كل مؤمن مستنير ، وكل مؤمنة مستنيرة ؛ ويجعل كلا منهما مسئولا

عن ذلك ؛ فإذا فرط وقصر فله عقابه ؛ وإذا وفى وأحسن فله جزاء المحسنين . . .)

وهذا الواجب كما يشمل مناصحة الناس بعضهم لبعض ، ومناصحة الراشدين لغير الراشدين ، يشمل مناصحة أولياء الأمور الكبار ، وكل من إليهم من ذوى المناصب والولاية ؛ وفى ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الدين النصيحة . . . لله ولرسوله ولكتابه ، ولأئمة المسلمين وعامتهم » .

(وذلك يقتضى كل رجل وامرأة أن يحاول جهده الاتصال بشئون الحياة العامة ، ومتابعة سير المجتمع ، ليستطيع أن يرى . . . وأن ينقد . . . وأن يقدم ما لديه من رأى ونصيحة ، عن دراسة وتمحيص ؛ ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجعل ذلك الاهتمام شارة الدخول فى جماعة المسلمين يقول : « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم »)

وشئون المسلمين فى أذهان الناس تضيق وتتسع بحسب ثقافة كل منهم وسعة آفاه العقلية : فمنهم من يهتم بالزراعة .

ومنهم من يهتم بالصناعة أو التجارة . . .

ومنهم من يهتم بالأخلاق ، وترقية الشئون الاجتماعية :

ومنهم من يهتم بإصلاح أداة الحكم بالنقد والتوجيه ، واقتراح سن القوانين الفاضلة . . . وذلك هو ما يسمى فى أيامنا هذه « الاشتغال بالسياسة » وتطالب المرأة بحقوقها فيه .

(وليس هناك ما يمنع المرأة ، أو من يمنعها ممارسة هذا الحق ، فهو حق قرره الإسلام ، ومارسته المرأة المسلمة على نطاق واضح أيام الخلفاء

الراشدين ، أى خلال الحقبة التى قام بها الصحابة رضوان الله عليهم بوضع تقاليد الحياة الإسلامية فى الاجتماع والسياسة ، والآداب ونحوها . وقد كانت أمهات المسلمين يبدون آراءهن فى سياسة الخلفاء . . . وموقف عائشة رضى الله عنها من عثمان رضى الله عنه معروف مسجل فى كتب التاريخ ، ولم يعترض عليها عثمان ، ولا أحد من الصحابة فيما كانت تبديه من آراء ، ولم يقل أحد : إن ذلك ليس لك . . . بل قد كان بعضهم يتحدث إليها فى ذلك ويدير معها الرأى فيه .

ولقد كان الزبير ، وطلحة مع عائشة فى خروجها على على ، فلم يقل لها أحدهما أو كلاهما — وهما من هما فى الدراية بأحوال الإسلام — ارجعى أنت يا أم المؤمنين ، فليس لك فى شئون السياسة العليا ، بل صحباها على رأيها مما يدل على أن الأمر كان يجرى على سنن مألوفة غير منكورة . نعم إن عائشة ندمت على ما كان منها ، وتبينت خطأها فعدلت عنه ؛ ولكنه لم يكن ندما على أنها زاولت أمور السياسة ، بل على أنها أخطأت الرأى والتقدير ، فعدلت عن رأيها لما تبينت خطأها ، ذهابا مع فضيلة الرجوع إلى الحق التى سننها لهم الإسلام ، وأدبهم بأذابها الفاضلة !

ولقد كان عبد الله بن عمر فى مكة حين خروج عائشة مع طلحة والزبير ، فلم ير أنها تدخلت فيما ليس من شأنها ، ولو كان الإسلام يمنعها من ذلك لما سكنت عنه ، وكل ما كان منه أنه لا يرتاح للرأى الذى خرجت له . . . وكانت حفصة بنت عمر قد مالت للخروج مع عائشة ، فنهاها أخوها عبد الله فأنهت ، ولم يكن نهيه إياها قائما على استنكار تدخلها فى السياسة ، بل كان يريد لآل عمر ألا يدخلوا فى ذلك الرأى الخاطيء ، وتلك الفتنة التى توشك أن تنور .

ولقد كانت عائشة غادرت المدينة — وعثمان حاضر — ومضت إلى مكة ، فقضت بها ما قضت ، ثم خرجت منها إلى المدينة ، فلم تمض في طريقها إلا القليل حتى لقيها بعض أخوالها فسألته عن الأخبار . . . قال ابن الأثير : « فلما كانت بسرف^(١) لقيها رجل من أخوالها من بني قيس ، فقالت له : مهيم^(٢) ؟ قال : قتل عثمان ، وبقوا ثمانيا . . . فقالت ثم صنعوا ماذا ؟ قال : اجتمعوا على بيعة على . . . قالت ليت هذه انطبقت على هذه ان تم الأمر لصاحبك ، ردوني ، ردوني !! فانصرفت إلى مكة » . وهذا هو الاهتمام بأمر المسلمين ، وهو الاشتغال بالسياسة بعينه ! لقد اعترضت عائشة بهذا الكلام على بيعة على واختياره خليفة ، وهو من أخص خصوصيات الشؤون السياسية . . . ولو كانت أم المؤمنين رضى الله عنها ترى أنها تغضب الله ورسوله بهذا الاعتراض لما اعترضت ولما نبست بكلمة .

ولا نقول في هذا المقام : إنها لو كانت في المدينة حين البيعة لعارضت ، واستعملت حقها في ذلك . . . لا نقول هذا لأنه من قبيل الفروض الجدلية ، ولكننا نقول : إنها رجعت إلى مكة ، فكانت عنصراً هاماً — بمعاونة بني أمية — في تعطيل بيعة على وتأخير استتباب الأمر له في أم القرى .. وانقسمت بذلك مكة إلى ثلاث طوائف :

طائفة ترى رأى عائشة

وطائفة ترى الحيدة

وثالثة ترى بيعة على

(١) سرف مكان على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة .

(٢) مهيم كلمة استفهام معناها ما حالك ، وما شأنك ، وما وراءك .

ولا معنى لهذا كله إلا حق المرأة فى الاشتغال بالسياسة ، وإيداء
الرأى فىمن يصلح خليفة ومن لا يصلح . .

— ولقد كانت زوجة عثمان رضى الله عنه تشير عليه فى أحلك ظروف
الفتنة التى ثارت حول سياسته ، وقد سمعت يوماً مروان بن الحكم يشير
على أمير المؤمنين برأى غير راشد ، فتدخلت وأشارت بغيره ، فقال
لها مروان : اسكتى أنت لا شأن لك ؛ فقال له عثمان — على ما حكاه
ابن الأثير — : « دعها فإنها أنصح لى منك » .

ويطول بنا القول لو رحنا نحصى حالات أمهات المؤمنين ونسائهم ،
فما كان لهم من آراء وأثر فى السياسة والمجتمع .

ومن المعلوم أن أمور الدولة كانت تساس بالشورى بين أهل الحل
والعقد . . . ولم يكن هناك مكان مقرر لاجتماعهم ، بل كانوا يجتمعون
فى المسجد أحياناً ، ويجتمعون حيثما اتفق أحياناً أخرى . . .

ولم يكن لاجتماعهم أيام مرسومة ، ولا مواعيد معلومة ، بل كانت
الضرورة العاجلة ، أو الحاجة الحاضرة هى الحافز الذى يقرر موعد الاجتماع
ولم يكن هناك قواعد واضحة تبين الشروط التى يجب أن تتوفر
فىمن يختار لعضوية تلك الهيئة الموقرة « أهل الحل والعقد » بل كان
الأمير يرجع إلى العرف ، وإلى بروز الشخص بمواهبه ، وبلائه ، وسابقته ،
ولم يكن لهم عدد مقرر ، أو رقم يحصر أفرادهم .

ولم يكن لاجتماعهم أو لدعوتهم للاجتماع نظام رتيب ؛ بل كان
الخليفة يدعو من يشاء دون التزام بعدد خاص ، أو التقيد بأشخاص

بأعيانهم ، فمرة يدعو القليل ، ومرة يدعو الكثير وقد يدعو شخصا في أمر ، ولا يدعوهُ في آخر .

وكان لمن يشاء منهم أن يتواعدوا الاجتماع عنده للإفضاء إليه بما يريدون ، وقد يتواعدون الاجتماع في مكان آخر ، ثم يحمل إليه بعضهم ما تحدثوا فيه . . . وقد تكون الصدفة هي التي تجمعهم . . . أى تجمع عدداً منهم قليلا كان أو كثيراً فيديرون الرأى بينهم فيما يشاءون . . . أما أمهات المؤمنين فكن يستشرن في بيوتهن وكان جمهور المسلمين يقر هذا الوضع ، وكانت الأمور مستقيمة به إلى حد كبير .
ولكل عصر حقه في تنظيم اختيار « أهل الحل والعقد » على ما فيه المصلحة ، فالإسلام لم يفرض نظاماً بعينه لاختيارهم ، بل فرض مبدأ الشورى ، وترك لكل عصر أن يقيم رسومها على الصورة التي تلائمه . . . وفي عصرنا هذا سُنّت القوانين لتنظيم اختيار أهل الحل والعقد « النواب ، والشيوخ » وجعل الاختيار إلى الشعب نفسه ، يختار من يشاء للتعبير عن مشيئته .

وبما أن المرأة — من الوجهة النظرية ، أو من وجهة المبدأ — أن ترى ما تشاء من الآراء السياسية ، وأن تعارض أو تؤيد ما تشاء من سياسة ولى الأمر ؛ بل لها الاعتراض على اختيار شخصه إذا رأت فيه ما يوجب الاعتراض ، فهل نتيح لها في ظل أوضاعنا الحالية — من سياسية واجتماعية وتشريعية — أن تستعمل هذا الحق كما استعمله الرجل ؛ وأن تبشره في ميدان الانتخاب ودار البرلمان كما بشره ؟ . .

إن الإسلام قد سنّ لرجالهِ حين نظرهم في الأمور أن لا ينظروا إليها مقطوعة الصلة عن ملابساتها ؛ بل لا بد من الأفق الفسيح ، والنظر

الشامل إلى كافة الاعتبارات ، حتى يكون الحكم وافياً بالغرض ،
متجانساً مع سائر أهداف الإسلام ..

ولا يجوز في الإجابة عن هذا السؤال أن نجعل النظر مقصوراً على
الحق السياسي الذي قرره الإسلام للمرأة ، بل لابد من ملاحظة
صلاحية المرأة نفسها لأداء هذه الأمانة ، والاضطلاع بأعباء هذا الحق ..
ولا بد إلى جانب ذلك من الاستئناس بملاءمة الظروف الاجتماعية ،
والاقتصادية ، والخلقية .

فإذا كانت المرأة على غرار تلك التي نراها في الشارع قد كشفت عن
صدرها ورأسها وذراعيها وساقها .. وضيق من ثيابها وقصرت لتحدد
وتبرز من أعضاء جسمها ما يحرم أن يظهر ..

أو كانت على غرار تلك التي تقضى أمام المرأة كل يوم ساعتين
أو ثلاثاً تصفف شعرها وتصبغ شفيتها ، وخديها ، وسائر وجهها
بمختلف الألوان والأصباغ ؛ لتلفت إليها الأنظار ، وتشير كل ما في الرجل
من غرائز الطمع وجوافز الافتتان ..

أو كانت على غرار تلك التي تعشى منتديات الخمر والميسر ، وحفلات
الرقص واللهو العابث تخاصر وتفاخذ من تعرف ومن لا تعرف ،
وهي عارية أو شبه عارية ..

أو كانت على غرار تلك التي تنادى علناً في بلاد إسلامية بوجوب
إلغاء نصوص القرآن الكريم وأحكامه الصريحة في الميراث والطلاق
وما إليه ..

إذا كانت المرأة من ذلك الطراز ، وعلى هذا الغرار ، فلا .. وألف
مرة لا .. فإننا أحوج ما نكون إلى نساء فضليات يضربن لنسائنا

وفياتنا المثل الكامل في راحة العقل ، وحسن السيرة ، ويكن لمن
قدوة في مكارم الأخلاق ، واحترام آداب الدين وشعائره ، لا في الثورة
عليه وإبطال نصوصه وأوامره . . . والمرأة في مقعد البرلمان ترتفع
— بحكم الاعتبار الأدبية التي تحف به — إلى مقام القدوة ،
فإذا كانت من هذا الطراز الذي لا يعبأ بحياء ولا دين ، عمت بها البلوى ،
وشاع النكر ، وكانت الفتنة التي تقطع أسبابها من الآن **✳**
ولا يعتبر هذا جوراً على المرأة ، ولا جحوداً لحق قرره لها الإسلام ،
وزاولته المرأة المسلمة الأولى على نطاق واضح مسجل في التاريخ ؛
بل هو حق الفضيلة ، وحكم الاعتبار الأدبية التي يجعل لها الإسلام
المقام الأول في مقرراته . . فإذا كانت المرأة متبذلة غير أمينة على فضائلها
ومقوماتها الروحية ، فليست أهلاً لأن يقام لها من الاعتبار ما يقام
لسواها من الفضليات . .

١= والإسلام الحنيف يسقط الاعتبار الأدبي للرجل والمرأة ويهدر شهادة
كل منهما إذا كان مجاهرًا بصغار الذنوب ؛ فأولى ثم أولى أن يهدر اعتبار
المرأة أدبياً وأن ترد عن مقاعد البرلمان — التي هي أجل خطراً من الشهادة ؛
وأبعد أثراً في حياة الأمة — إذا كانت من اللائي يتبرجن بالزينة الفاتنة
في الشوارع ، ويعشين دور المنكر للخمر والميسر والمراقصة والمفاخرة
عاريات أو شبه عاريات . . فإن التي لا تصون أشرف مقدساتها ليست
أهلاً لأن تصون مقدسات سواها ؛ والتي تتولى بنفسها إهدار وجودها
الأدبي وكيانها الشريف ، ليس لها أن تحتج أو تغضب إذا أحلها غيرها
المنزلة التي رضى عنها لنفسها **✳**
وجدير أن يكون السؤال في شأن هؤلاء : ما حكم الله فيهن ؟ . .

لا أن نسأل هل يذهبن إلى البرلمان لمباشرة الحق السياسى أو لا يذهبن؟..
فحكم الله فى هؤلاء أن يمنعن مما هن عليه من تبذل ، وأن يُعزَّرن ،
وأن يحملن بكل وسيلة مشروعة على جادة الوقار ، والعفة ؛ والتصون ..
وأن تستتاب التى تنادى منهن بإلغاء نصوص القرآن ؛ فإن تابت فيها
ونعمت ، وإلا عرضها ولى الأمر على السيف . . أما أن يطمعن
فى دخول البرلمان على ما هن عليه ليكن فى مقام المشرع والأمين
والقدوة لنا ولبناتنا ونسائنا فهو الوهم الذى لا يدور بخلد مسلم يؤمن بالله
وبما أنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم .

— إن الإسلام قد قرر ما قرر للمرأة من حق سياسى ، وهو لا يعنى
إلا المرأة المؤمنة بالله وبدينها ، وبفضائلها ، وبسائر مثلها الروحية
العليا . . وقد كانت المرأة المسلمة وهى تباشر هذا الحق — بأسلوب
بيئتها الساذج — فى الذروة من العفة والورع والزهد ، والصلاة والصيام
والقيام والتزام سائر ما أمرها الله سبحانه به . . . وتلك هى التى أباحها
الإسلام أن تدخل المساجد ، وأن تغشى أما كن العلم على شرطها ،
وأن تلم بأندية المشاورة والتعاون على الصالح العام الذى نذبت إليه ؛
وليس البرلمان فى صورته الإسلامية إلا أحد هذه الأندية . .

إننا حين نقرر تلك المقررات الشرعية لا نريد إلا الجد الذى يبنى
نهضتنا على احترام مقدساتنا الروحية التى نزل بها الوحي من السماء ،
وتكفلت بأروع المثل العليا فى حقائق الإيمان والآداب ، وتهذيب
النفوس ، وتقدير قيم الحياة . . . أما دون ذلك فلا .

إننا قررنا ما قررنا من حقوق المرأة السياسية لبيان الحكم الشرعى
فقط ، أما مزاويلته والأخذ به فإن المجتمع عندنا لم يتهيأ له بعد
وحين

تشجيع الثقافة بين الرجال والنساء ، ويرتفع مستوى الخلق ، ويتطور العرف والوعى ، وتوجد المرأة الفاضلة المشودة ، فلا حرج أن تبأشر ما قرر لها الإسلام من حق . .

إن المرأة عندنا — فى الريف والمدن — تزح تحت أثقال غليظة من الجهل وضيق الوعى ، وسوء التقدير والتدبير ؛ فعلى هؤلاء المتباكين أو المتباكيات على حقوق المرأة السياسية أن يتقنوها أولا من تلك الآفة التى تحجب نور الحياة أن يصل إلى عقلها وروحها . . . أما أن تمر بكثير من الأحياء فلا ترى إلا جهل المرأة ، وسوء إدارتها لسياسة بيتها وزوجها ، وعجزها التام عن تدبير شأنه بأجره الضئيل أو الكثير ، فى أزمت الغلاء وغير الغلاء ، وما أورثها ذلك من آثار فادحة ما حققه ، ثم لا يكون لهؤلاء من أثر إلا جهد الفارغين المتشدين برفع الظلم السياسى عنها ، فأبعد ما يكون عن روح أهل الغيرة والإصلاح الحق .

إن القائمين بتلك الدعوة — دعوة الحق السياسى — لا ييغون بها رفع ضيم واقع بالمرأة ، ولا سد فراغ شاغر عجز عن ملئه الرجال ؛ بل هى فقاقيع التقليد التافه طافية على قلوبهم ، وأذهانهم ؛ مستولية بألوانها الزاهية على كل مشاعرهم وأهوائهم . . . ولو كانت الغيرة والمصلحة العامة هى التى تدفعهم إلى تحرير المرأة المزعوم لرأيانهم يؤثرون الأهم على المهم ، ويشغلون أنفسهم بدرء المفاسد قبل أن ينادوا بجلب المنافع كما هو مقرر فى كل منطق وشريعة معقولة .

ذلك هو فصل الخطاب فى تلك المسألة ؛ ويجب أن يكون معلوماً

أننا قررنا ما قررناه مقيداً بشروطه ، فلا يجوز أن نأخذ بعضه ، ونعرض
عن بعض ، فالله سبحانه : إنما جعل ذلك الحق للمؤمنين والمؤمنات
الذين يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ،
ويؤتون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله . أما أولئك اللأئى ينادون
جهرة بالغاء نصوص القرآن ، ويغشون حفلات الخمر والمنكر ، ولا نرى
لإحداهن غضبة لله ورسوله ، فهن البلاء الذى تقاوم دخوله البرلمان .
فإذا أتيح لنا أن نأخذ بمناهج الدين والعقل والخلق القويم ،
نكون قد بدأنا مهمتنا فى إعداد المجتمع الفاضل الذى تمارس فيه المرأة
حقها السياسى ؛ ويومئذ لا تكون فتنة ، ويكون الأمر كله لله . . .
فنسأله سبحانه أن يمهّد لنا سبيل هذا الرجاء ، وأن يمد لنا الأسباب
الناجحة إليه ، وأن يؤيدنا بروح منه ، وأن يثبتنا على الحق الذى
يرضاه ؛ إنه أقرب مسئول ، وأفضل مأمول ، والحمد لله رب العالمين .

فهرس الكتاب

صفحة

٣	...	...	...	...	...	...	مقدمة فضيلة المرشد العام
٦	...	...	...	...	...	...	مقدمة المؤلف
٧	...	...	...	...	...	...	نظر الإسلام إلى المرأة
							مكان المرأة في الحضارات القديمة — الإسلام يعتبر إنسانية المرأة من إنسانية الرجل — المرأة صنو الرجل في أهلية الإيمان والاستعداد للخطأ ، والجزاء على ما تفعل .
١٤	...	...	...	...	...	...	حقوق الأسرة
							معنى الأسرة — الوالدان — حق الوالدين على ولدها .
١٨	...	...	...	...	...	...	الزواج
							شرعيته — ضرورته الاجتماعية — صفات الزوجة الصالحة — حق المرأة في قبول خطبتها أو رفضه — صفات الزوج الصالح — لا يخطب الرجل على خطبة أخيه — يسر المهر — كراهة المغالاة في المهور — الجهاز وكراهة المغالاة فيه .
٣٧	...	...	...	...	...	...	بين الزوج والزوجة
							(١) نفقة المطعم والملبس والسكن . (ب) إحسان عشرتها — عدم الضرب والشتم — عدم التجسس عليها — ملافتها بالهدايا — تقسيم الأعمال بينهما — سياسة البيت تقوم على العدالة ، والمساواة والشورى — لماذا كانت رئاسة البيت للرجل ؟ — معنى الرجال قوامون على النساء — تفضيل الرجل على المرأة لا يعني فضله عليها — لماذا كان نصيب الابن ضعف نصيب البنت في الميراث .
٦٠	...	...	...	...	...	...	تعدد الزوجات
							شرعيته — تقييده — الاعتبارات المبيحة له .
٧٠	...	...	...	...	...	...	الطلاق
							كراهيته — نشوز الزوجة — نشوز الزوج — الشقاق بين الزوجين — أحكام في الطلاق — طلاق السنة والبدعة — المحلل .

صفحة

٧٧		تحديد النسل
		بعض المسوغات لتحديد النسل — آداب المباشرة .
٩٢		زينة المرأة
		اللباس والحلي والتعطر — عمليات التجميل — الزينة للزوج وحده .
٩٧		حقوق الأولاد
		نفقة التعليم — التعليم والحكومة — البنت والولد سيان في التعليم — ماذا تتعلم البنت ؟
١٠٥		حرمة البيت
		الاستثناس والاستثنان .
١١١		المرأة والمجتمع
		التقليد وقضية المرأة — بين الاباحية والتصون — معنى العفة المطلوبة — البيت هو المكان الطبيعي لرسالة المرأة — معنى اختلاط النساء بالرجال وحكمه — خروج المرأة من البيت — المسارح ودور السينما — المنزهات — المراكب العامة — هل يخرج الرجل مع امرأته ؟
١٢٢		المرأة والاشتغال بالأعمال الحرة
		تقييد ذلك بالضرورة — ابتذال المرأة الغربية في الأسواق — قيمة عمل المرأة في البيت — عالمة أمريكية تنادى بالعودة إلى البيت .
١٢٨		المرأة ووظائف الدولة
		المرأة والجيش — المرأة والقضاء — المرأة والإمامة الكبرى .
١٣٦		حقوق المرأة السياسية
		الإسلام يجعل صلاح المجتمع أمانة في عنق كل مؤمن ومؤمنة — من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم — الإسلام والاهتمام بالسياسة — اشتغال المرأة المسلمة الأولى بالسياسة — الإسلام والشورى — لكل عصر أسلوبه في تنظيم الشورى — الشورى والبرلمانات الحديثة — هل تدخل المرأة البرلمان — هل المرأة المعاصرة والظروف الحاضرة صلاحية لذلك ؟ — القول الفصل في هذه المسألة .

JAFET LIB.
-2 JAN 2007
Circulation Dept. 4

JAFET LIB.
20 MAY 2007
Circulation Dept. 4

J
2

تصویر فہ ۱۲۲ - ۱۲۵

396114

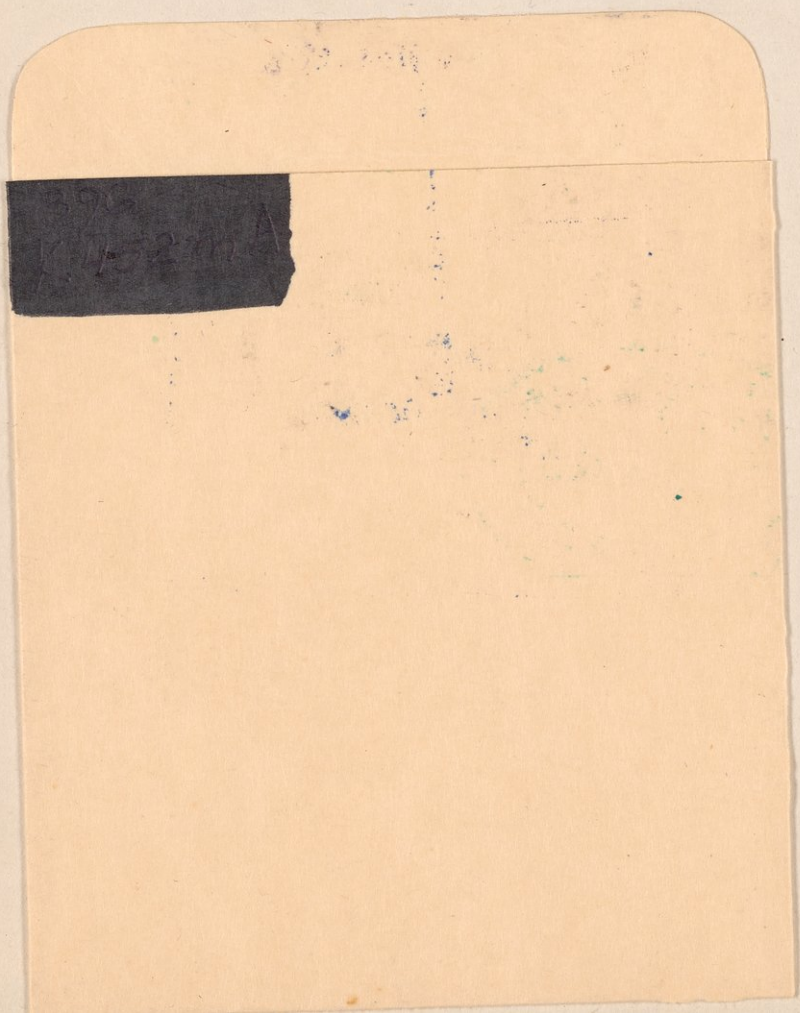
الحولي، البهي

المرأة بين البيت والمجتمع

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01023727



A. Z. W.